محتويات العدد

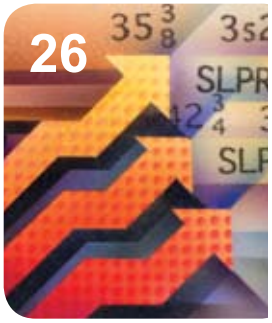

تحقيق

خلال الأعوام القليلة الماضية، عمل المستثمرون المؤسسون على توزيع أصولهم والتوجه نحو استثمارات بديلة غير السندات والأسهم. هذا ما أدى إلى ارتفاع وتيرة تطور الاستثمار المؤسسي...

المحور

يشكل قرار مجلس الوزراء تأسيس شركة السوق المالية السعودية "تداول"، نقلة نوعية للسوق المالية السعودية، بما يعزز الفصل بين المسؤوليات التنظيمية والتشغيلية للسوق...

على الطاولة

لم يشكل قرار هيئة السوق المالية اعتماد الهيكلة الجديدة لقطاعات السوق مفاجأة للمراقبين، خاصة وأنه جاء بعد إقدامها على طلب آراء المختصين التي جاءت مرجحة للقرار....

تحت المجهر

جاء حفل تكريم شركة السوق المالية السعودية (تداول) للبنوك وشركات الوساطة ومزودي المعلومات الذين شاركوا في التطبيقات التجريبية لنظام التداول الجديد؛ اعترافا منها بدور شركائها في إنجاح نظامها الذي أطلقته...

كلمة العدد

مع صدور هذا العدد الثالث والعشرين من "تداول" تكون المجلة أوشكت على إكمال ست سنوات منذ انطلاقتها الأولى في صيف عام 2002م. وجاءت تلك البداية مع بدء عمل السوق المالية السعودية، بنظام تداول الذي شكل نقلة نوعية للسوق المالية في حينه.

مع هذا العدد الجديد تحتفل المجلة بتطورجديد تشهده السوق، فبعد أن احتفلت في عددها السابق بأنظمة التداول الجديدة، والتي تكرس نجاحها منذ انطلاقتها قبل عدة أشهر؛ جاء قرار مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة شركة السوق المالية (تداول)، مناسبة هامة لتطور جديد ينقل شركة السوق المالية، خطوات جديدة إلى الأمام. هذا القرار خصصت له "تداول" محورها لهذا العدد؛ مسلطة الضوء على القرار وأبعاده، كما قدمت السير الذاتية لكل من رئيس ونائب رئيس مجلس الإدارة كممثلين للقطاع الحكومي والقطاع المصرفي، وشركات الوساطة، فكافة أعضاء المجلس هم من ذوي الخبرات، ومن المهتمين بعمل السوق المالية، ومن ذوي الاهتمامات في النشاط الاقتصادي ككل.

وقد حفل عدد المجلة بالعديد من الموضوعات والقضايا التي تهم المتعاملين في السوق؛ فسجلت رصداً لتطورات الأسواق العالمية والعربية، كما قدمت تحقيقاً عن هيكلية قطاعات السوق وانعكاساته، وغيره من الموضوعات التي تهم كافة قراء المجلة.

تداول

TADAWUL

www.tadawul.com.sa

مجلة فصلية مجانية
تصدر عن السوق المالية السعودية
(تداول)

المشرف العام
سعيد الدرعاني
مستشار علاقات إعلامية
saeed.dirani@tadawul.com.sa

هيئة التحرير
عبد اللطيف الفريحي
مصطفى شهاب
هاني نديم

الإخراج الفنّي
خالد مصطفى الطبّاع

التصوير
حسن عمّار

الإعلانات
حسن الجندي
hasanj@gbc-me.com
هاتف: +96614623632
فاكس: +96614612966

الاشتراكات والتوزيع
gbcksa@gbc-me.com
فاكس: +96614612966

الناشر
جراي بيزنيس كوميونيكيشنز
GRAY BUSINESS COMMUNICATIONS
PUBLISHING-EVENTS-MARKETING

إن الآراء المنشورة في مجلة تداول لا تعبر بالضرورة عن آراء تداول أو الناشر، إنما عن رأي كاتبها.

الرؤية

نسعى لأن نكون سوقاً مالية متكاملة، تقدم خدمات مالية شاملة ومتنوعة، و تنافس على مستوى عالمي.

الرسالة

تقديم منتجات وخدمات الأسواق المالية، بكل كفاءة وفعالية وتميز. بما يحقق قيمة مضافة لجميع المستفيدين والمشاركين في السوق.

الأهداف

1 – إدارة وتشغيل السوق المالية بكل كفاءة وتقديم خدمات متميزة ذات جودة عالية:
– إدارة وتشغيل السوق المالية بكفاءة وفعالية.
– ضمان كفاءة وجودة وعدالة السوق.
– دعم الجهود الهادفة لرفع مستوى الثقافة الاستثمارية لدى المستثمرين.
– تقديم خدمات متميزة، ذات جودة عالية لعملائنا (الوسطاء، المستثمرين، المصدرين، مزودي خدمات البيانات، وغيرهم).
– تطوير إمكانات وقدرات السوق الفنية والتنظيمية

2 – تطوير سوق مالية رائدة، توفر قنوات استثمارية وتمويلية تنافسية:
– توفير الآليات المناسبة للشركات للحصول على التمويل اللازم.
– تطوير أسواق ومنتجات وخدمات وأدوات مالية متكاملة ومتنوعة وابتكارية.
– تشجيع كل من المستثمرين والمصدرين والوسطاء المحليين والعالميين، للمشاركة في السوق.
– تكامل وفعالية العمليات الرئيسية للسوق.
– تحقيق عوائد مالية مجزية للمنشأة ومساهميها.

تداول تنشر تقريرها الشهري الأول لتداولات الخليجيين والمقيمين

بلغ إجمالي قيمة مبيعات الأفراد السعوديين في السوق المالية السعودية "تداول" (305.195) مليار ريال بما يعادل 92.6 % من إجمالي قيمة التعاملات البالغة (329.438) مليار ريال خلال شهر يناير 2008م، فيما بلغ إجمالي مشترياتهم (299.880) مليار ريال بما يعادل 91%. وبلغ إجمالي مبيعات الأشخاص الاعتباريين (شركات) نحو (9.202) مليار ريال بما يعادل 2.8% فيما بلغت قيمة إجمالي مشترياتهم (12.757) مليار ريال بما نسبته 3.9%. وكان إجمالي تداولات الصناديق الاستثمارية المحلية متقاربة من حيث إجمالي البيع والشراء إذ بلغت مبيعاتها (4.634) مليار ريال وإجمالي مشترياتها (4.536) مليار ريال تمثل ما نسبته 1.4% من إجمالي قيمة تداولات السوق لنفس الفترة. وقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات المستثمرين الخليجيين (6.934) مليار ريال بما يعادل 2.1% فيما بلغت المبيعات (5.706) مليار ريال تعادل ما نسبته 1.7%. وقد بلغ إجمالي قيمة مشتريات المستثمرين العرب من المقيمين (5.020) مليار ريال تعادل ما نسبته 1.5% في حين بلغ إجمالي عمليات البيع نحو (4.402) مليار ريال تمثل ما نسبته 1.3%. في حين بلغ إجمالي قيمة مشتريات المستثمرين من جنسيات أخرى نحو (308.794) مليون ريال فيما بلغ إجمالي قيمة عمليات البيع نحو (298.837) مليون ريال وبنسبة تعادل 0.1% من إجمالي قيمة التداولات خلال الشهر الماضي.

احصائية التداول حسب تصنيف الجنسية ونوع المستثمر لشهر يناير 2008

تصنيف الجنسية	نوع المستثمر	نوع العملية	الكمية	النسبة %	عدد عمليات البيع والشراء	النسبة %	قيمة الأسهم المتداولة	النسبة %
السعوديين	فرد	بيع	7,527,995,817	94.0	6,019,602	95.6	305,195,410,770.00	92.6
		شراء	7,433,759,507	92.8	5,911,297	93.8	299,880,011,588.75	91.0
	شركات	بيع	203,763,774	2.5	61,233	1.0	9,202,208,811.00	2.8
		شراء	259,414,116	3.2	122,299	1.9	12,757,265,634.00	3.9
	صندوق استثماري	بيع	61,190,790	0.8	30,444	0.5	4,634,311,184.00	1.4
		شراء	68,869,372	0.9	37,860	0.6	4,536,887,401.00	1.4
الخليجيين		بيع	103,002,098	1.3	51,678	0.8	5,706,011,927.25	1.7
		شراء	127,538,170	1.6	65,003	1.0	6,934,940,451.25	2.1
(غير الخليجيين) العرب المقيمين		بيع	106,125,857	1.3	124,559	2.0	4,402,073,337.00	1.3
		شراء	112,153,979	1.4	148,989	2.4	5,020,953,860.50	1.5
(غير العرب والخليجيين) الأجانب المقيمين		بيع	7,006,577	0.1	11,159	0.2	298,837,621.50	0.1
		شراء	7,349,769	0.1	13,227	0.2	308.794.715.25	0.1
اجماليات البيع			8,009,084,913	100	6,298,675	100	329,438,853,650.75	100
اجماليات الشراء			8,009,084,913	100	6,298,675	100	329,438,853,650.75	100

تبلغ أصولها 20 مليار دولار
أكثر من 300 صندوق أسهم إسلامية في العالم، منها 75 في المملكة

تشهد صناديق الأسهم الاسلامية ازدهاراً قوياً على الرغم من حالات التقلب التي تعاني منها أسواق المال.

وكان العام 2007 عاماً مميزاً بصورة خاصة لصناديق الأسهم الإسلامية التي تستثمر في الأسواق الخليجية والتي سجلت أداءً جيداً مقارنةً بعام 2006 حينما فقدت بعض الأسواق أكثر من نصف قيمتها السوقية.

وفي نهاية العام الماضي وصل هذا القطاع للمرة الأولى إلى مستوى 20 مليار دولار من قيمة الأصول المدارة وفقاً لشركة فيلكا للاستشارات. وقال طارق الرفاعي رئيس مجلس إدارة الشركة: إن حجم هذه السوق تضاعف لثلاثة أمثاله خلال السنوات الخمس الماضية.

وأوضح مارك سميث مدير عام الشركة، أن معظم هذا النمو جاء من مستثمرين خليجيين، وهوموجه للاستثمار في أسواق المال الخليجية. وتمثل الصناديق التي تستثمر في أسواق المال الخليجية أكثر من نصف استثمارات قطاع صناديق الأسهم الإسلامية برمته.

وذكر سميث أن النمو الذي حققه القطاع جاء من هذه المنطقة، مقارنة بخمس سنوات مضت، حين كان هناك بضع صناديق إسلامية تستثمر في الخليج، غدا عددها اليوم يربو على الخمسين صندوقاً.

وأوضح تقرير نسبته صحيفة (الاقتصادية) لشركة فيلكا للاستشارات، أن الصناديق السعودية تهيمن على قطاع الصناديق الإسلامية، وكذلك مدراء الصناديق السعوديين الذين يديرون أكبر عدد من الصناديق العاملة في منطقة الخليج. وأشار إلى أنه يوجد حالياً أكثر من 300 صندوق أسهم إسلامي؛ منها حوالي 125 صندوقاً تتخذ من آسيا مقراً لها، و120 صندوقاً تتوزع في دول مجلس التعاون الخليجي؛ يوجد 75 صندوقاً منها في السعودية.

وأضاف التقرير أن البحرين تتحول إلى مركز لتسجيل الصناديق في منطقة الخليج، حيث تقوم الشركات السعودية والكويتية بتسجيل صناديقها في البحرين للاستفادة من الهيكل التنظيمي العالمي الطراز المطبق فيها، حيث قام كل من بيت الاستثمار العالمي الكويتي والبنك الأهلي التجاري السعودي بتأسيس عمليات لإدارة الصناديق في البحرين مؤخرا.

ودأبت دبي من ناحية أخرى على استقطاب الشركات الاستثمارية العالمية التي تدير وحدات استثمارية إسلامية. وتتبع بعض أفضل صناديق الأسهم الإسلامية أداءاً، لشركات استثمار عالمية تعمل خارج دبي مثل "بيرمال" و "دي دبليو إس" التابعة لدويتشه بنك.

وعلى صعيد الأداء، سجلت الصناديق الإسلامية عوائد ممتازة للمستثمرين على مر السنوات. وذكرت فيلكا للاستشارات أنها ستقوم بمنح جوائز لأفضل صناديق الأسهم الإسلامية أداء خلال الحفل السنوي الثالث لجوائز الصناديق الاسلامية الذي سيقام يوم الرابع والعشرين من مارس 2008 في دبي.

وسيتم في الحفل منح الجوائز في 20 فئة مختلفة، وتكريم الصناديق الأفضل أداء خلال العام الماضي، إضافة إلى أفضل الصناديق أداء على المدى الطويل. وقال سميث: " يبدو أن الصناديق السعودية تتجه للهيمنة على الجوائز هذا العام. وأنه سيكون من الصعب التغلب عليها في 2008م.

وتشمل الشركات الاستثمارية السعودية المرشحة؛ بنك الرياض، البنك السعودي البريطاني، التوفيق، والبنك السعودي الفرنسي.

16.1 مليار ريال... قروض لشركات، ومساهمات من صندوق الاستثمارات العامة

وافق مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة في آخر اجتماع له على تقديم قرض لتمويل مشروعات استراتيجية في المملكة بلغت في مجموعها 11.75 مليار ريال، وتأسيس شركة لصالحه بمبلغ 1.5 مليار ريال، وتحويل قرض له، إلى مساهمة في إحدى الشركات القائمة بغية معالجة وضع الشركة.

وذكرت وكالة الأنباء السعودية في خبرها الذي بثته في الثامن عشر من شهر فبراير، أن المجلس الذي اجتمع برئاسة معالي وزير المالية د. إبراهيم العساف، وافق على تقديم قرض لشركة كيان السعودية للبتروكيماويات بمبلغ أربعة ألاف مليون ريال لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لاقامة مجمع للبتروكيماويات في مدينة الجبيل الصناعية.

كما وافق المجلس على تقديم قرض للشركة السعودية الاوروبية للبتروكيماويات (إبن زهر) بمبلغ سبعمائة وخمسين مليون ريال لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع التوسعة الثالثة لمصنع البولي بروبلين.

وتضمنت الموافقات كذلك تقديم قرض لشركة شيفرون فيلبس الوطنية، بمبلغ ثلاثة ألاف مليون ريال لتمويل جزء من التكلفة الاستثمارية لمشروع إنتاج مشتقات الإيثلين والبروبلين والستابرين في مدينة الجبيل الصناعة، وقرض آخر لمشروع الفوسفات التابع لشركة التعدين العربية السعودية (معادن) بمبلغ اربعة ألاف مليون ريال لتمويل مشروع إنتاج الفوسفات.

كما وافق المجلس على إجراءات تأسيس الشركة الوطنية للشراء الموحد للادوية والمستلزمات الطبية برأسمال قدره 1.5 مليار ريال يكتتب بها الصندوق بالكامل وذلك للبدء في ممارسة نشاطها.

وصادق المجلس على تحويل جزء من قرض الشركة العربية للألياف الصناعية (إبن رشد)، بمبلغ 2.852 مليار ريال إلى مساهمة للصندوق في رأس مالها تمثل نسبة 33.51% من رأسمالها البالغ 8.51 مليار ريال، وذلك كخطوة في إطار خطة إعادة هيكلة فنية ومالية لمعالجة وضع الشركة .

وأوضح بيان صندوق الاستثمارات العامة حول هذه القرارات؛ أن هذه القروض والمساهمات تأتي استمرارا لدعم النهضة الصناعية في المملكة وخاصة صناعة البتروكيماويات، مما يعزز توطينها ويعود بالفائدة على الاقتصاد السعودي، ويوفر الفرص الوظيفية للمواطنين.

12.8 مليار دولار قيمة الاكتتابات في الشرق الأوسط العام المنصرم وللسعودية النصيب الأكبر

شهدت منطقة الشرق الأوسط مجدداً سنة متميزة بالنسبة لسوق الاكتتابات وفق تقرير أعدته إرنست ويونغ العالمية، حيث وصلت قيمة اكتتابات الربعين الثالث والرابع لعام 2007 إلى 8 مليار دولار، لترتفع بذلك القيمة الإجمالية لعائدات الاكتتابات في العام المنصرم إلى 12.8 مليار دولار.

استطاعت 9 شركات تحقيق قيمة إجمالية بلغت 1.5 مليار دولار أمريكي من خلال طرح أسهمها للاكتتاب في الربع الثالث من عام 2007. وتصدرت شركة المملكة القابضة في المملكة العربية السعودية قائمة سوق الاكتتابات، حيث حققت 860 مليون دولار في الطرح الأولي لأسهمها. وقد كان للمملكة العربية السعودية النصيب الأكبر من مجمل عائدات الاكتتابات، بينما احتلت مصر المركز الثاني مدعومة بإنجاز شركة جي بي أوتو التي حققت 216 مليون دولار في اكتتابها في الربع الثالث.

وفي سياق تعليقه على النشاط المتزايد للاكتتابات خلال الربع الرابع من عام 2007، قال عمر البيطار، الشريك المسؤول عن مجموعة خدمات استشارات الأعمال في إرنست ويونغ الشرق الأوسط: "حقق الربع الرابع عائدات بلغت اجماليا" 6.5 مليار دولار، ويعود ذلك إلى اكتتاب شركة موانئ دبي العالمية الذي حقق عائدات بقيمة 5 مليارات دولار، إذ وصل حجم تغطية ذلك الاكتتاب إلى 15 ضعفاً. واحتل اكتتاب مجموعة طلعت مصطفى في مصر المركز الثاني على قائمة اكتتابات الربع الرابع إذ بلغت عائداته 830 مليون دولار. في حين بلغت عائدات الشركات السعودية من سوق الاكتتابات 232 مليون دولار من خلال خمس اكتتابات خلال الربع الأخير من العام 2007."

إلى ذلك، قال أزهر ظفر، رئيس قسم عمليات الاندماج والاستحواذ في إرنست ويونغ الشرق الأوسط: "شهدت سوق الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط خلال العام 2007 أداءاً قوياً، حيث وصل عدد الشركات التي طرحت أسهمها للاكتتاب في عام 2007 إلى 52 شركة، حققت عائدات بلغت قيمتها الإجمالية 12.8 مليار دولار، مقارنة بـ 45 اكتتاباً في عام 2006. أما بالنسبة لعائدات الاكتتابات فقد ارتفعت بنسبة 60 % عن السنة السابقة في جميع دول منطقة الشرق الأوسط العشرة والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي الست، بالإضافة إلى الأردن ومصر وسوريا واليمن. وتشير الزيادة الكبيرة في حجم اكتتابات عام 2007 بشكل واضح إلى اهتمام المستثمرين القوي تجاه الاكتتابات في الشرق الأوسط. كما أن وفرة السيولة المالية في المنطقة، تؤكد قوة سوق الاكتتابات خلال السنوات القادمة".

نشاط سوق الاكتتابات في الشرق الأوسط

البلد	عدد الاكتتابات في عام ٢٠٠٧	عائدات الاكتتابات في عام ٢٠٠٧ (بملايين الدولارات)
الإمارات العربية المتحدة	3	6.544
المملكة العربية السعودية	25	3.921
مصر	3	1.046
قطر	3	825
عُمان	2	210
الأردن	13	152
البحرين	1	69
سوريا	2	22
الكويت	-	-
اليمن	-	-
المجموع	52	12.789

المصدر: إرنست ويونغ العالمية

من جهة أخرى، شهدت أسواق المال العالمية خلال الفترة الممتدة من يناير وحتى شهر نوفمبر من السنة المنصرمة 1.739 عملية اكتتاب، وصلت قيمتها الإجمالية إلى 255 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.729 اكتتاباً في عام 2006 بلغت عائداتها 246 مليار دولار. وتشير الأرقام السابقة إلى ارتفاع في مستوى نشاط سوق الاكتتابات في عام 2007 على الرغم من غياب الصفقات الضخمة التي تميز بها العام 2006. أما أضخم صفقة في عام 2007 فقد كانت عملية اكتتاب بنك "ڤي تي بي" الروسي والذي بلغت عائدات اكتتابه 8 مليار دولار، متأخراً عما حققه اكتتاب بنك "آي سي بي سي" الصيني من عائدات وصلت إلى 22 مليار دولار كأضخم اكتتاب في عام 2006.

هذا وما تزال الأسواق الناشئة المحرك الأقوى للأداء النشط للاكتتابات العالمية، إذ بلغ عدد الاكتتابات الأولية فيها 14 اكتتاباً في قائمة أكبر 20 اكتتاب عالمي في 2007، مقارنة بتسع اكتتابات في عام 2006. ويأتي حجم النشاط المتزايد في الأسواق الناشئة نتيجة للنمو في اقتصاديات تلك الأسواق واتجاهات العولمة التي تشهدها الأسواق المالية. وقد أدى هذا النشاط إلى ظهور مراكز مالية جديدة ذات مستويات عالمية، بالإضافة إلى استمرار توجه الشركات لإدراج أسهمها على لوائح البورصات المحلية، حيث أن أضخم 20 اكتتاب في عام 2007 كانت محلية.

من جهة أخرى، شهدت بعض الأسواق الناضجة تراجعاً في عدد الاكتتابات خلال النصف الثاني من عام 2007، ويعود السبب إلى نقص السيولة العالمية وموجة التذبذب الكبيرة التي حلت بالأسواق العالمية.

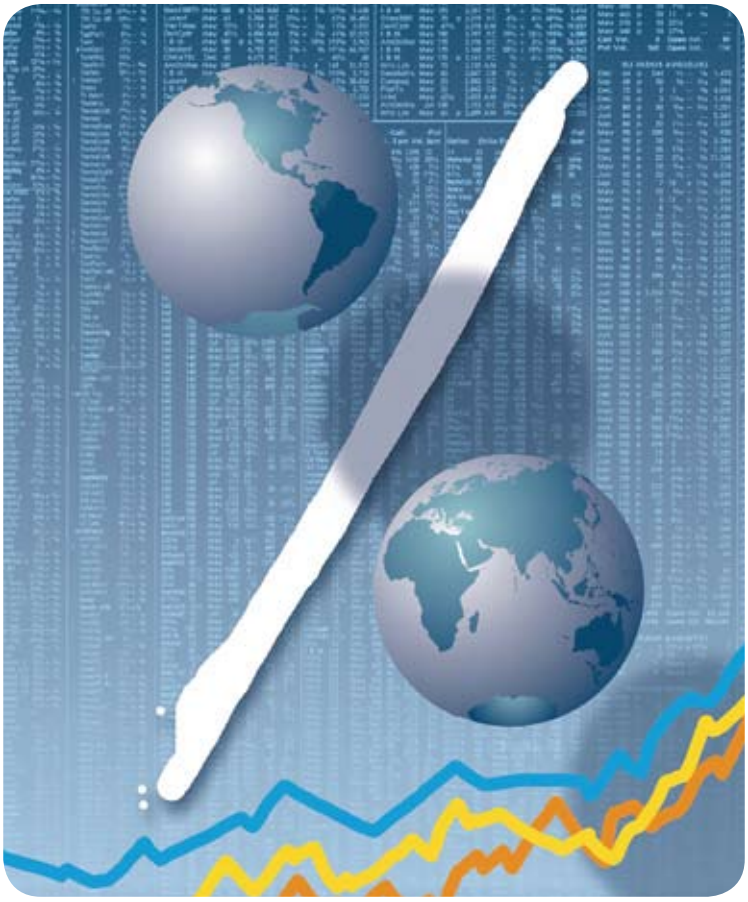

عودة أنعام للتداول بضوابط

أقرّت هيئة السوق المالية وفقاً لمرئيات قدمتها شركة السوق المالية (تداول) بإعادة تداول سهم شركة أنعام بعد مضي أكثر من عام على وقف تداول سهم الشركة في السوق المالية، وجاء في قرار هيئة السوق المالية:

وبناءً على مرئيات شركة السوق المالية (تداول) أصدر المجلس القرار رقم (1- 6-2008) وتاريخ 1429/1/27هـ الموافق 2008/2/5م بالموافقة على تداول شركة أنعام الدولية القابضة ابتداءً من يوم الأربعاء 1429/2/13هـ الموافق 2008/2/20م وفقاً للضوابط والإجراءات الآتية:

1- يتم تداول السهم آلياً مرتين في الأسبوع يومي الأحد والأربعاء.

2- تبدأ فترة التداول الساعة العاشرة صباحاً، وتكون هناك فترة (ربع ساعة) من العاشرة إلى العاشرة والربع لمرحلة ما قبل الافتتاح ليتمكن المستثمرون من إضافة أوامر البيع والشراء.

3- يلي ذلك فترة تداول لمدة نصف ساعة، يتم بعدها الإغلاق وإلغاء جميع الأوامر القائمة (غير المنفذة).

4 - تكون التسوية للعمليات جميعها بعد نهاية فترة التداول نفسها، مما يعني أن المناقلة بين المشتري والبائع لا تتم خلال فترة التداول.

5- يتم تعديل سعر الإغلاق السابق للسهم ليصبح (181.75) ريال، وسيكون هذا السعر هو أساس حساب النسب الدنيا والقصوى للسهم في اليوم الأول للتداول.

6- تظل نسبة التذبذب لفترة التداول كما هي دون تعديل (+ أو - 10%).

يتم نشر جميع الإحصاءات لحركة ونشاط وتداول السهم ضمن النشرات الرسمية التي تصدرها شركة السوق المالية السعودية (تداول).

وكان مجلس الهيئة أصدر في الثامن عشر من يناير 2007 م قراره بتعليق تداول سهم شركة مجموعة أنعام الدولية القابضة في السوق ابتداءً من العشرين من الشهر ذاته.

واستند المجلس في قراره إلى تقرير أصدره مدقق مالي مستقل قدر الخسائر المتراكمة للشركة بحوالي 95 % من رأس المال في حينه.

موافقة الهيئة على طلبات زيادة رؤوس أموال عدد من المصارف

أعلنت هيئة السوق المالية موافقتها على زيادة رؤوس أموال عدد من البنوك السعودية.
فقد وافقت الهيئة على طلب مجموعة سامبا المالية زيادة رأس مالها من (6) مليار ريال إلى (9) مليار ريال وذلك بمنح سهم مجاني مقابل كل سهمين قائمة يملكها المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم إنعقاد الجمعية العامة غير العادية، على أن يتم تسديد قيمة الزيادة في رأس المال عن طريق تحويل مبلغ (3) مليار ريال من بند الأرباح المبقاة، وبالتالي زيادة عدد الأسهم من 600 مليون سهم إلى 900 مليون سهم، بزيادة قدرها 300 مليون سهم. وتقتصر المنحة على ملاك الأسهم المقيدين في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية والتي سوف يتم تحديد وقتها في وقت لاحق من قبل مجلس إدارة المجموعة.
كما أعلنت الهيئة موافقتها على طلب مصرف الراجحي زيادة رأس ماله من (13.5) مليار ريال إلى (15) مليار ريال؛ وذلك بمنح سهم مجاني مقابل كل تسعة أسهم يملكها المساهمون المقيدون في سجل المساهمين بنهاية تداول يوم إنعقاد الجمعية العامة غير العادية، على أن يتم تسديد قيمة الزيادة في رأس المال، عن طريق تحويل مبلغ (1,5) مليار ريال من بند الأرباح المبقاة، وبالتالي زيادة عدد الأسهم من (1,350) مليار سهم إلى (1,5) مليار سهم، بزيادة قدرها (150) مليون سهم. وتقتصر المنحة على ملاك الأسهم المقيدين في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية، والذي سوف يتم تحديد موعده في وقت لاحق من قبل مجلس إدارة المصرف.
ووافقت هيئة السوق المالية على طلب بنك الجزيرة زيادة رأس ماله من(2,25) مليار ريال إلى(3) مليار ريال وذلك بمنح سهم مجاني مقابل كل ثلاثة أسهم قائمة يملكها المساهمون المقيدون في سجل المساهمين بنهاية تداول يوم إنعقاد الجمعية العامة غير العادية، على أن يتم تسديد قيمة الزيادة في رأس المال عن طريق تحويل مبلغ 750 مليون ريال من بند الأرباح المبقاة، وبالتالي زيادة عدد الأسهم من 225 مليون سهم إلى 300 مليون سهم، بزيادة قدرها 75 مليون سهم. وتقتصر المنحة على ملاك الأسهم المقيدين في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية والذي سوف يتم تحديد موعده في وقت لاحق من قبل مجلس إدارة البنك.

إنشاء مركز مالي يختص بدراسة سوق الأسهم بمشاركة خبراء عالميين

أكد الدكتور أحمد يماني مدير جامعة الأمير سلطان الأهلية، أن الجامعة تعتزم تأسيس مركز مالي استشاري حيادي في سوق المال والأسهم والنشرات المالية التحليلية للشركات العام المقبل2009. وقال يماني "إن المركز سيتم تأسيسه من خلال كلية إدارة الأعمال في الجامعة، وإن العمل جار على استقطاب رئيس للمركز بحيث يكون متخصصاً في الإدارة المالية، مشيراً إلى أن الجامعة ستحدد أعضاء المركز من الأكاديميين في الجامعة ومن أعضاء مطلعين على سوق المال وما يحدث محليا". وبيّن يماني خلال ورشة العمل التي نظمتها الجامعة مؤخراً بعنوان "تحديث الرسالة والرؤية" من أجل الانضمام للهيئة العالمية لإدارة الأعمال بمشاركة عدد من رجال الأعمال والخبراء في هذا المجال، أن الورشة تسعى لوضع خطة لبرامج كلية إدارة الأعمال الحاضرة والمستقبلية للخمس سنوات المقبلة وتحقيق الأهداف التي تسعى للوصول لها بمشاركة عميد الكلية ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس والطلاب. وقال يماني: "إن الخطة يتم لها تحديث وتجديد بشكل مستمر منذ انطلاق الجامعة، بسبب تغير سوق العمل بمشاركة الجهات الموظفة لخريجي الجامعة التي يتم أخذ رأيها كجهات استشارية حول إمكانية الطلاب ومدى ملاءمة المواد التي درسوها مع واقع العمل".
وأضاف يماني: نحن حالياً في المراحل الأخيرة، التي تسبق الحصول على الاعتماد وسنقوم برفع تقرير متكامل لهم في شباط (فبراير) الجاري عن خطة الجامعة ومن ثم سيكون هناك مراقبة مستمرة لمدة سنة من قبل عميد كلية الحاسب لجامعة كانسس في أمريكا، إضافة إلى أن هناك زيارات كل ستة أشهر من قبل الهيئة لمتابعة الجامعة"، مشيراً إلى أن الجامعة حصلت ممثلة في كلية إدارة الأعمال على العضوية في الهيئة العالمية AACSB المتخصصة في برامج إدارة الأعمال عالمياً، وفقاً لمتطلبات معينة".

1.5 مليار لتنشيط التمويل الإسكاني في المملكة

وقع الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة مذكرة تفاهم لتنشيط التمويل الإسكاني في المملكة مع كل من: المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مؤسسة التمويل الدولية IFC عضو مجموعة البنك الدولي، تتضمن تقديم المؤسسات الأربع تمويلا طويل الأجل لمؤسسات التمويل الإسكاني السعودية المرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ إجمالي قدره 1.5 مليار ريال موزعا بالتساوي على تلك المؤسسات.

وقال وزير المالية إن هذه الاتفاقية التي تأتي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية ذات الخبرة الواسعة ستساعد المؤسسات السعودية العاملة في هذا القطاع، على تطوير عمليات التمويل الإسكاني في المملكة لمقابلة الطلب المتنامي على القروض الإسكانية.

وأكد العساف أن إصدار أنظمة التمويل العقاري (التي أعدتها لجنة من الجهات المختصة ويقوم مجلس الشورى بمراجعتها تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء) سيساعد على وضع الإطار التنظيمي المتكامل للتمويل في هذا القطاع.

يذكر أن وزارة المالية السعودية رصدت 23.2 مليار ريال لمواجهة التضخم في عام 2008 ، والحد من تأثير ارتفاع أسعار السلع والمنتجات في القوة الشرائية للمواطنين والمقيمين، عبر تنفيذ حزمة من القرارات التي اتخذت في هذا الشأن، التي منها دعم السلع ورفع مرتبات الموظفين وتخفيض رسوم الخدمات وتقديم المساعدات المباشرة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي.

وفي هذا الصدد أكد الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية السعودي أن الإعانات المباشرة من خلال دعم بعض السلع، التي منها القمح والأرز والحليب ستكلف الدولة 12 مليار سنويا، فيما ستكلف إضافة 5 في المائة بدل معيشة لرواتب موظفي ومتقاعدي الدولة و10 في المائة لمستفيدي الضمان الاجتماعي نحو عشرة مليارات ريال سترتفع خلال السنوات الثلاث المقبلة لتصل إلى 60 مليار ريال.

شراكة بين سابك وساينوبك الصينية
إنشاء مجمع بتروكيماوي في مدينة تيانجين الصينية

أعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك»، إبرام اتفاقية مبادئ مع شركة «ساينوبك» الصينية للبترول والكيماويات، لإقامة مجمع صناعي في مدينة تيانجين الصينية باستثمارات تتجاوز 1.7 مليار دولار، ويتوقع اكتمال المجمع في سبتمبر (أيلول) من عام 2009.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للمجمع الذي سيكون مناصفة بين الشركتين، 600 ألف طن بولي إثيلين، و400 ألف طن جلايكول الإثيلين، وهما من مشتقات مادة الإثيلين التي سيحصل المجمع عليها من وحدة التكسير التابعة لشركة «تيانجين» للبتروكيماويات، المملوكة بالكامل لشركة ساينوبك.

وكانت سابك توسعت خلال الفترة الماضية بدخول أكثر من سوق عالمية من خلال استحواذها على شركات قائمة، أو الدخول في شركات دولية لإقامة مشاريع ضخمة. وكان آخر استحواذ لها شراء وحدة اللدائن التابعة لشركة جنرال إلكتريك الأميركية بملغ تجاوز 11 مليار دولار. كما وقعت «سابك» مؤخرا، اتفاقيات لإقامة مجمعات للبتروكيماويات؛ من بينها اتفاقية مع عملاق النفط العالمي شركة أرامكو السعودية.

وفي هذا السياق، أكد الأمير سعود بن عبد الله بن ثنيان رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع رئيس مجلس إدارة «سابك» أن الشراكة في إنشاء المجمع الصناعي في الصين، جاءت بناء على رغبة الطرفين، وأن «سابك» تعتز بعلاقاتها المميزة مع شركة ساينوبك الصينية، حيث يشارك بعض مهندسيها في تشييد مجمع شركة ينبع الوطنية للبتروكيماويات «ينساب» في مدينة ينبع الصناعية

وذكر الأمير سعود أن المشاركة التي أثمرها توقيع الاتفاق، تشكل رافداً جديداً لتعزيز العلاقات بين الشركتين، وإقامة مشاريع مشتركة عدة، والتوسع المضطرد في السوق الصينية الواعدة.

وأضاف أن «سابك» لا تزال تبحث عن فرص الاستثمار في السوق الصينية، ضمن استراتيجيتها في التوسع في الأسواق العالمية، مفيدا بأن مشروع المجمع الصناعي سيتم تنفيذه بشكل سريع، لافتاً إلى أن المفاوضات استغرقت سنتين للمشاركة في هذا المشروع الذي وصفه بـ«الهام».

من جهته بيّن المهندس محمد الماضي نائب رئيس مجلس إدارة «سابك»، والرئيس التنفيذي لها، الأهمية البالغة التي تشكلها السوق الصينية في إطار استراتيجيات الشركة للتوسع والنمو عالمياً، وطموحها لبلوغ رؤياها في أن تصبح شركة عالمية رائدة في مجال البتروكيماويات.

وأشار الماضي إلى أن توقيع الاتفاقية مع «ساينوبك» الصينية خطوة مهمة لتحقيق مساعي «سابك» لإنشاء مركز تصنيعي في قارة آسيا، والتي تشهد اقتصادياتها معدلات نمو عالية، وتعد من أكبر مستهلكي المنتجات البتروكيماوية.

تطبيقا للسوق المشتركة
"عُمان" تفتح أسهمها بالكامل أمام الخليجيين

تزامنا مع انطلاق السوق الخليجية المشتركة في بداية العام الجاري، جاء إعلان سلطنة عمان عن فتح بورصتها بالكامل أمام المستثمرين الخليجيين، دون تحديد سقف أقصى كما كان متبعا من قبل. وكانت هيئة سوق المال في السلطنة وجهت تعميما للشركات المساهمة العمانية المدرجة في البورصة قضى بمساواة الخليجيين بالمواطنين العمانيين تماما في تملك أسهم تلك الشركات. يذكر أن سوق مسقط ليس لديها قيود على الاستثمار الأجنبي في حدود ما تضمنته اتفاقية التجارة العالمية التي وقعتها السلطنة وتسمح بتملك الأجانب في حدود 70% من الشركات العمانية. مع العلم أن حصة المستثمرين الأجانب ونصفهم من الخليجيين في السوق لم تتجاوز 27% خلال 2007 أي بمقدار 608 مليار دولار من جملة القيمة السوقية للشركات المدرجة والتي تبلغ 25 مليار دولار" الدولار يساوي 0.34ريال"،وذلك وفقا لما صرح به المدير العام للسوق أحمد المرهون لموقع "العربية نت" ، مشيرا إلى أن سقف الـ 70% لم يعد منطبقا على الخليجيين الذين يتمتعون من الآن فصاعدا بكل حقوق المواطنين العمانيين.ومقللا من تأثير القرار على المدى القصير بحكم انفتاح البورصة العمانية فعلا على المستثمرين الأجانب والخليجيين، ولكنه نوه إلى تأثيرات على المدى الطويل، وكذلك دفع بعض الشركات التي كانت تحدد نسبا 70 %أو 50% أو أقل من ذلك للتملك الأجنبي لفتح هذا السقف للمواطنين الخليجيين.موضح أن التأثير الأهم سيكون في تأسيس الشركات الجديدة حيث أصدرت السلطنة قرارات جديدة لإلغاء كل المحاذير على المستثمرين الخليجيين لتأسيس الشركات.داعيا إلى صوغ آلية تنظيمية لتسهيل تداول المستثمرين الخليجيين في البورصات الخليجية المختلفة مقترحا السماح للوسطاء في أي دولة بالعمل في الدول الأخرى بدون ترخيص جديد، أو الربط بين الأسواق الخليجية، مشيرا إلى وجود مبادرة سابقة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لإيجاد مثل هذه الآلية التي عقدت الأمانة لأجلها سلسلة من الاجتماعات، ومن المتوقع أن تصل إلى نتيجة عملية خلال الأيام المقبلة بعد أن أصبحت الأمور أكثر وضوحا.

تقرير مالي :
118 إصدارا أوليا متوقعا في المنطقة العربية خلال 2008

بلغ عدد الإصدارات التي شهدتها أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام المنصرم 63 إصداراً بلغت قيمتها 13.5 مليار دولار، بزيادة نسبتها 73 % عن العام 2006، الذي شهد 43 إصدارا بقيمة 7.7 مليار دولار، وذلك بحسب تقرير مالي نشر مؤخرا في صحيفة "الاقتصادية".

وأرجع التقرير ارتفاع عدد الإصدارات المطروحة في الأسواق إلى النمو المتواصل في الاقتصادات، إضافة إلى عمليات الخصخصة والاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين الدوليين، وهو ما يعزز نشاط الإصدارات الجديدة خلال العام الجاري.

وأوضح التقرير الذي أعدته "زاوية دوت كوم" أن السعودية سوف تكون السوق الأكبر من حيث عدد الإصدارات التي ستطرح خلال العام بعدد 48 إصدارا على خلفية الإصلاحات الأساسية والمالية المتوقعة، التي ستزيد من التدفقات الرأس مالية لأسواق المال، بحسب البنك التجاري الأهلي. إلى جانب الاهتمام الدولي الكبير بالسوق السعودية. وتوقع أن يشهد العامان المقبلان طرح نحو 118 إصدارا في أسواق المنطقة، منها 85 إصدارا في دول الخليج العربي.

وأظهر التقرير أن القطاع المالي استحوذ على حصة الأسد من الأطروحات الأولية خلال عام 2007 م؛ حيث شكل عددها نصف العدد الذي طرح في أسواق الشرق الأوسط. وأن من المتوقع استمرار هذا الاتجاه وربما بشكل أكثر من قبل شركات التأمين السعودية بالتحديد، التي ستقود سوق الأطروحات الجديدة في العام الحالي.

وتصدرت شركة شعاع كابيتال قائمة الشركات التي تولت إدارة أكبر عدد من الإصدارات خلال العام الماضي؛ حيث أدارت ثلاثة إصدارات بقيمة 2.8 مليار دولار، وجاءت مجموعة سامبا السعودية في المرتبة الثانية بثلاثة إصدارات أيضاً بلغت قيمتها 2.7 مليار دولار، ثم مجموعة المليونيوم بإصدارين بقيمة 1.2مليار دولار، وكل من "دويتشه بنك" و"ميريل لينش" إصدارا واحدا بقيمة 1.2 مليار دولار لكل منهما.

واستحوذ قطاع الخدمات المالية على العدد الأكبر من الإصدارات، والتي بلغ عددها 34 إصدارا جرت تغطيتها بأكثر من 9.17 مرة، ثم قطاع العقارات ستة إصدارات جرت تغطيتها 15.6 مرة، و"النقل والمواصلات" أربعة إصدارات بتغطية 4.7 مرة، و"المقاولات" ثلاثة إصدارات بتغطية 11.8مرة، و"الخدمات" ثلاثة إصدارات بتغطية 22.6مرة.

وبحسب التقرير، حل اكتتاب شركة كيان للبتروكيماويات في المرتبة الثانية بعد اكتتاب "موانئ دبي" بقيمة 4.9 مليار دولار كأكبر عشر اكتتابات خلال عام 2007، حيث جمعت كيان 1.7 مليار دولار، من طرح 45 % من رأس مال الشركة. وجاء اكتتاب "المملكة القابضة" في الترتيب الرابع؛ حيث طرح 5 % من رأس مال الشركة بقيمة 860.9مليون دولار، وحل اكتتاب جبل عمر في الترتيب السابع حيث طرح 30% بقيمة 537 مليون دولار .

وتوقع تقريرآخر صادر عن شركة غلف كابيتال الإماراتية، أن تجمع شركات خليجية نحو 10 مليارات دولار من خلال 83 اكتتابا عاما أوليا خلال السنوات الثلاث المقبلة. وأوضح التقرير أن الشركات الخليجية جمعت 10.5 مليار دولار في اكتتابات عام 2007م، الذي يعتبر أفضل عام لعمليات الطرح الأولى على الإطلاق، وذلك بالمقارنة مع 7.5مليار دولار عام 2006 م.

"بنك نومورا العالمي": عوامل إيجابية تحيط بالأسهم الخليجية

في وقت تشهد فيه حركة تداول الأسهم تذبذبا ، ينظر العديد من الخبراء الماليين بإيجابية إلى واقع السوق ويرشحونها إلى مزيد من النمو ،ولعل من أبرز المتفائلين بنك نومورا العالمي الذي أشار في تقرير حديث صادر عنه ونشر في صحيفة قبس الكويتية إلى أن أسواق الأسهم الخليجية تستفيد في الوقت الراهن من كل ما يحيط بها من عوامل إيجابية، تتضمن أسعار النفط المرتفعة، والأرباح المتنامية، والسيولة المتوافرة، وطلب المستثمرين الأجانب، وتخمينات إعادة تقييم العملات". وأشار التقرير إلى أن القيم السوقية لبورصات الخليج تعتبر كبيرة مقارنة مع اقتصاديات المنطقة، لكنها لا تزال صغيرة جدا حسب المعايير العالمية، موضحا أن حسابات الأسهم العائمة في أسواق السعودية والإمارات والكويت، تشير إلى أن الأخيرة تتمتع بأكبر نسبة أسهم عائمة. ويعتقد البنك في تقريره عن الأسواق الخليجية أن قيم الأسهم ستكون مدعومة في المستقبل من قبل عوامل اقتصادية عامة، أبرزها معدلات الفائدة المنخفضة ونمو الأرباح في 2007 والسيولة الوفيرة. ويعدد البنك الياباني العوامل التي تساهم في رفع قيم الأسهم وتبشر بمستقبل أفله إيجابي لأسواق المال في المنطقة، والتي تتمثل في ارتفاع الأرباح التشغيلية في العامين الماضيين وتضاعف القيم السوقية لعدد كبير من الشركات، ونمو عرض النقد في المنطقة. فهناك أكثر من 50 % من الأموال تتداول في البورصات مما كانت عليه منذ عامين. مشيرا إلى أنه يأتي ضمن هذه العوامل، شهية المستثمر الأجنبي للأسهم الخليجية ارتفعت من صفر إلى حسابات مختلفة لا يمكن حصرها لتعدد الاستثمارات في المحافظ والصناديق تحت مسميات مختلفة، وكذلك دخول مديري استثمار عالميين مع البنوك الأجنبية إلى الأسواق الخليجية مما قد يزيد من حرفية في البورصات. منوها إلى أن إعادة تقييم العملات الخليجية قد تساعد في لجم التضخم، لكن هذا قد يؤذي التنافسية بين الشركات المحلية، ويخفض قيم الأصول العقارية في المنطقة وقيمة الشركات الخليجية العالمية.

تجاوزت رؤوس أموالها الـ 5.3 مليار ريال إطلاق ست عشرة شركة بين مساهمة ومقفلة منذ بداية العام

بلغ عدد الشركات المساهمة التي أصدر معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم بن عبدالله يماني قرارات بتأسيسها منذ مطلع هذا العام 2008م ست عشرة شركة.

وقد تنوع نشاط الشركات الجديدة بين المجال الصناعي، والنشاط العقاري، ومجالات التأمين والوساطة المالية والحاسب الآلي؛ مما يشكل إضافة نوعية للقاعدة الاقتصادية، ويعزز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في المملكة. كما يسهم في تنويع روافد الدخل الوطني.

وجاءت موافقة معالي وزير التجارة والصناعة على تأسيس هذه الشركات من خلال عدد من القرارات التي أصدرها منذ الأول من يناير الماضي والتي شملت ستة قرارات، تضمنت الموافقة على تأسيس شركتين مساهمتين عامتين في قطاع التأمين هما: شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني برأس مال بلغ 250 مليون ريال، وشركة الصقر للتأمين التعاوني برأس مال 200 مليون ريال.

كما تضمنت القرارات تأسيس إثنتي عشرة شركة مساهمة مقفلة تجاوزت رؤوس أموالها الأربعة مليارات ريال.

موافقة لجنة السوق الكويتية على إدراج 8 شركات جديدة

جاءت موافقة اللجنة الفنية في سوق الكويت للأوراق المالية على إدراج 8 شركات جديدة، 4 منها في السوق الرسمية و4 في السوق الموازية،وذلك تماشيا مع الهدف من توجيه الشركات نحو الإدراج في السوق الموازية الذي يكمن في سعي إدارة السوق لتفعيل آلية ذلك السوق ليصبح أحد الأعمدة المساندة للسوق الرسمي.

وفي تصريحات نشرتها صحيفة "السياسة" الكويتية،أشار مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية صالح الفلاح إلى أنه بعد مناقشة مستفيضة للطلبات قررت اللجنة الموافقة على إدراج كل من شركة داماك الكويتية القابضة وبنك الإثمار "شركة بحرينية مساهمة عامة" وفق شروط الإدراج القديمة وذلك لتقدمها سابقا بطلب الإدراج وإرجائها لاستكمال بياناتها المالية. كما أقرت اللجنة إدراج شركة إيكاروس للصناعات النفطية في السوق الرسمية وفق الشروط الجديدة إلى جانب الشركة الكويتية السورية القابضة أيضا وهي إحدى الشركات التابعة لمجموعة الخرافي. وأشار الفلاح إلى أن اللجنة اطلعت على الشركات المتقدمة بطلبات إدراج في السوق الموازية وبعد التأكد من بياناتها المالية ومطابقتها لشروط الإدراج، تمت الموافقة على إدراج كل من شركة آفاق للخدمات التربوية "مساهمة كويتية مقفلة" وشركة كي جي إل لوجستك وهي إحدى الشركات التابعة لشركة الرابطة للنقل، وشركة الشامل الدولية القابضة، وشركة الصفاة العقارية وهي إحدى الشركات التابعة لمجموعة الصفاة للاستثمار. وهكذا تكون قد وافقت اللجنة على طلبات الإدراج المقدمة من الشركات البالغ عددها 8 شركات.

" السوق المالية السعودية ..... نظرة مستقبلية"

ندوة افتتحها سمو أمير منطقة عسير، ونظمتها جامعة الملك خالد، ورعتها "تداول"

أبها/ تداول

في إطار جهودها الهادفة لتعميق ثقافة الاستثمار في المجتمع، شاركت السوق المالية السعودية "تداول" في رعاية فعاليات الندوة العلمية "السوق المالية السعودية... نظرة مستقبلية"التي افتتحها سمو أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز يوم الإثنين 13 نوفمبر 2007م، والتي نظمتها جامعة الملك خالد بالتنسيق والتعاون مع وزارة المالية، وهيئة السوق المالية، في فندق قصر أبها، بحضور معالي رئيس هيئة السوق المالية الدكتور عبدالرحمن التويجري ووكيل إمارة المنطقة الدكتور عبدالعزيز الخضيري.

مدير جامعة الملك خالد معالي الدكتور عبدالله الراشد، حدد في كلمته التي ألقاها بالمناسبة أهداف الندوة حيث قال: "إن إقامة الجامعة لهذه الندوة جاء ليضيف لبنة جديدة في صرح المعرفة والعلم"، واستعرض في هذا الصدد ما شهدته السوق المالية السعودية من تطور ملحوظ أدى إلى ارتفاع الشركات المدرجة من 14 شركة عام 1975 لتصبح حاليا أكثر من 100 شركة، ولتصل القيمة السوقية لهذه الشركات إلى حوالي 1.3 تريليون ريال في نهاية الشهر الماضي. (تم تجاوز هذا الرقم بعد دخول عدد من الشركات الجديدة إلى السوق بعد الندوة وحتى نهاية يناير الماضي).

وأشار إلى ما شهدته السوق من تقلبات حادة والتي أثرت بشكل واسع على نماذج إدارة الثروة المتعارف عليها الأمر الذي اضطرت معه هيئة السوق المالية إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزما تجاه طرق التداول وعمليات توظيف الأموال التي شهدت رواجا واسعا في المجتمع.

وأضاف قائلا: "أثارت هذه التقلبات مناقشات واسعة حول أسبابها وانعكاساتها على السوق المالية وعلى الاقتصاد السعودي بشكل عام.. ومن هنا فقد جاءت هذه الندوة لتقييم الهيكل الحالي للسوق المالية من خلال نظرة مستقبلية تأخذ في الاعتبار مكانة الاقتصاد السعودي المتنامية بين اقتصادات العالم".

ومن جانبه قال المدير التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية "تداول" عبدالله السويلمي: " إنه مع التطور الذي تشهده السوق المالية السعودية في كافة عملياتها، فقد تم مؤخرا تشغيل نظام تداول الجديد، والذي يعد أحدث وأكبر التطورات التقنية التي شهدتها السوق منذ إنشائها، كما يعد خطوة في استحداث خدمات مالية جديدة لأول مرة في السوق السعودية".

وأكد السويلمي؛ أن التطور الذي تشهده المملكة العربية السعودية في شتى المجالات وبشكل خاص المجال الاقتصادي، إنما هو دليل على ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز، من اهتمام نحو بناء اقتصاد قوي منفتح يتفاعل مع اقتصاديات العالم، وقد توجت هذه الجهود والخطوات الإصلاحية الاقتصادية بانضمام المملكة لعضوية منظمة التجارة العالمية.

وأشار إلى أن تطور السوق المالية السعودية، استمر يوما بعد يوم،وازداد دعم حكومتنا الرشيدة في تذليل كل المصاعب للنهوض بالسوق المالية السعودية إلى مصاف الأسواق العالمية، حيث أقر مجلس الوزراء مؤخراً تحول السوق المالية السعودية (تداول) إلى شركة مساهمة عامة تطرح في المستقبل للاكتتاب العام.

وقال إن "تداول" تعمل وفق استراتيجية وضع إطارها نظام السوق المالية، وتتمثل في توفير وتهيئة وإدارة آليات تداول الأوراق المالية، والقيام بأعمال التسوية والمقاصة للأوراق المالية وإيداعها، وتسجيل ملكيتها، ونشر المعلومات المتعلقة بها.

وأشار إلى أنها ستقوم بالعمل على تحقيق أهدافها، وتعزيز القدرة التنافسية للسوق المالية السعودية، من خلال التوسع في تقديم خدماتها ومنتجاتها المالية بما يحقق قيمة مضافة للمستثمرين، وتطوير وتوسيع الخدمات والمنتجات القائمة مثل منتجات معلومات السوق ومراكز الإيداع، والتركيز على الخدمة المقدمة للعميل، وإطلاق منتجات جديدة.

واستعرض الدكتور محمد آل عباس رئيس قسم المحاسبة بجامعة الملك خالد في كلمة اللجنة العلمية، أهداف هذه الندوة، وكيف انبثقت فكرتها، وسعيها للاستفادة من البحث العلمي لتقييم هيكل العلاقات الجديدة ودورها في السوق المالية. وأشار إلى أن محاور الدراسة والبحث في هذه الندوة قسمت إلى ستة محاور؛ تتمثل في البنية الهيكلية للسوق المالية السعودية، والمحاسبة وترشيد القرار الاستثماري في السوق، ودور المراجعة والفحص في إيضاح الصورة الحقيقية للشركة، ومسؤولية الشركات المساهمة

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير خلال زيارته لمعرض شركة (تداول).

تجاه السوق، والهندسة المالية والاستثمار في الأوراق المالية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في السوق.

وقد أقيمت على هامش الندوة حلقة نقاش حول مستقبل السوق المالية السعودية أدارها أستاذ المحاسبة بجامعة الملك خالد الدكتور سعد مارق، وشارك فيها من الإدارة القانونية بهيئة السوق المالية الأستاذ نجم بن عبدالله الزيد، والأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور أحمد المغامس، ومدير عام تقنية المعلومات الأستاذ توفيق العتيقي، وعميد كلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة بجامعة الفيصل الدكتور ياسين الجفري، ومدير عام إدارة الشركات في وزارة التجارة ناصر البقمي.

وكانت الندوة ناقشت في جلساتها عدة محاور منها؛ البنية الهيكلية للسوق المالية، المحاسبة وترشيد القرار الاستثماري، دور المراجعة والفحص في إيضاح الصورة الحقيقية للشركة، مسؤولية الشركات المساهمة تجاه السوق، الهندسة المالية والاستثمار في الأوراق المالية، العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في السوق المالية السعودية.

أمير منطقة عسير كرم "تداول" لرعايتها ندوة "السوق المالية السعودية.. نظرة مستقبلية"

كرّم أمير منطقة عسير صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز شركة السوق المالية السعودية (تداول) الراعي الرئيس لندوة "السوق المالية السعودية.. نظرة مستقبلية". واستلم درع التكريم من سمو أمير المنطقة المدير التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول) الأستاذ عبدالله بن صالح السويلمي. كما كرم سموه رعاة الندوة الآخرين

صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير يسلم الأستاذ عبدالله السويلمي المدير التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول) درع التكريم لرعايتها الندوة.

60 تريليون دولار قيمة أسواق المال العالمية مع نهاية 2007م

والتعاملات فاقت الـ 100 تريليون دولار

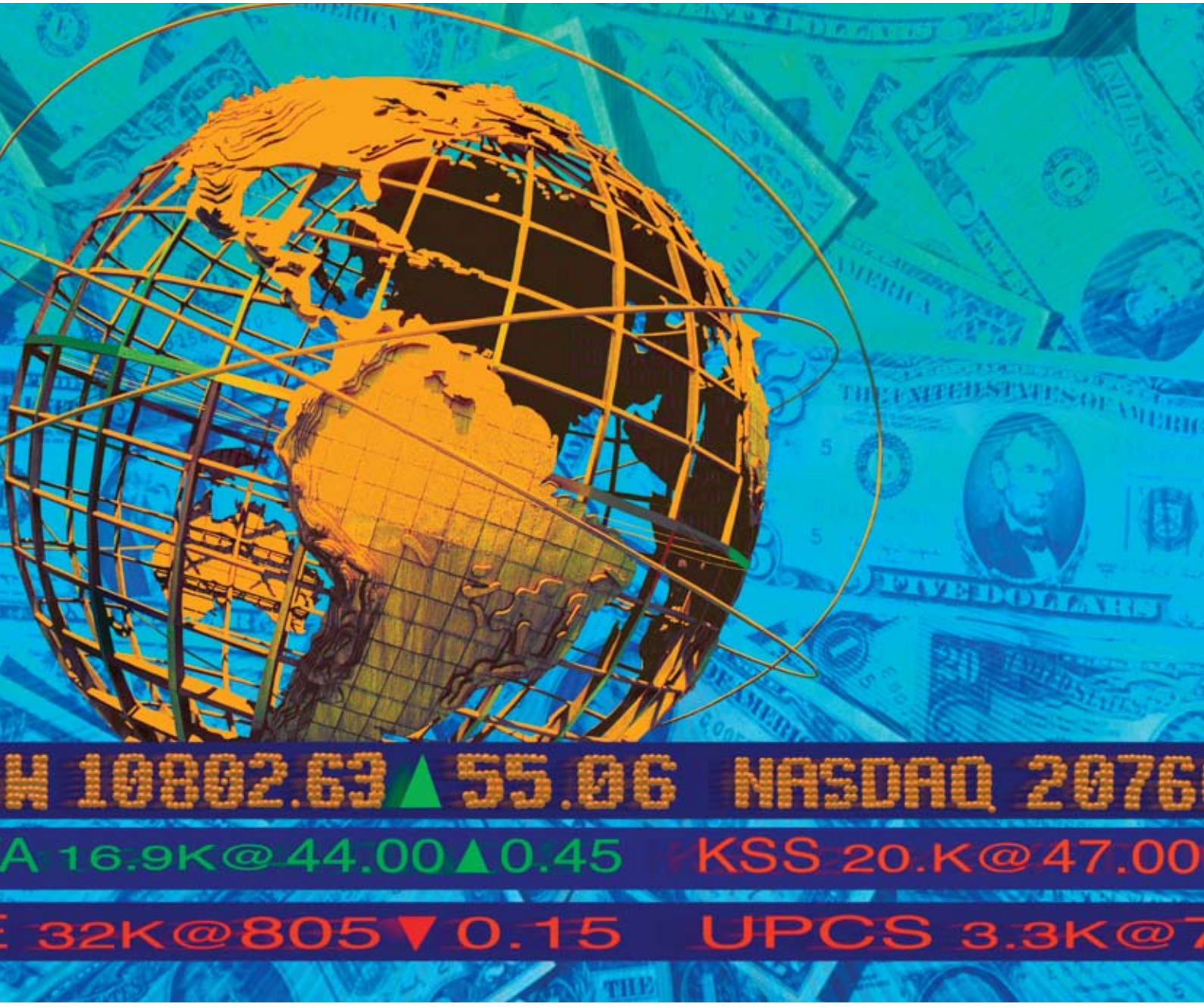

شهد العام 2007م مع نهايته تباطأ نسبياً في نمو الاقتصاد العالمي عند مقارنته مع المكاسب التي حققها خلال النصف الأول من العام، متأثراً بتراجع الاقتصاديات المرتبطة بالقوتين الاقتصاديتين الأكبر(أميركا واليابان)، نتيجة أزمة الرهون العقارية الأمريكية (mortage crisis)، التي أطاحت بعدد كبير من البنوك والشركات المالية في أميركا و أوروبا و آسيا. حيث أدت أزمة الرهن العقاري الأمريكية إلى هبوط حاد في أسعار العقارات وبطء في الاقتصاد الأميركي، وخسائر للبنوك والشركات المالية بلغت 100 مليار دولار حتى الآن.

وبالرغم من انعكاسات أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد العالمي، إلاّ أن أسواق المال في الدول الناشئة ظلت مرنة حيال تلك الأحداث حتى الآن. وهذا يعبّر عن قدرة تلك الأسواق على التكيف مع الأزمات العالمية خصوصاً إذا ما كانت أسبابها الاقتصادية لا ترتبط مباشرة بها.

وأشار تقرير إتحاد البورصات العالمية (WFE)، إلى أن القيمة السوقية للأسهم العالمية بلغت في العام 2007م رقماً قياسياً جديداً من المكاسب هو(60) تريليون دولار مقابل (50) تريليون دولار في عام 2006م. وأوضح التقرير أن الزيادة في قيمة سوق الأسهم العالمية والتي بلغت (10) تريليون دولار خلال 2007 والتي تمثل نسبة نمو 20%، حققت رقماً قياسياً جديداً في الزيادة السنوية لأسواق المال العالمية لم يتم الوصول إليها منذ تاريخ البورصة العالمية. وحطّمت بذلك الرقم القياسي السابق للمكاسب والبالغ (9,66) تريليون دولار، والذي كان تحقق في العام 2006م .

وأوضح التقرير أن (38,2) تريليون دولار من قيمة سوق الأسهم العالمية، نشأت بين عامي 2002 و 2005م. وكانت القيمة السوقية للبورصات في العالم قد وصلت عام 1999م، إلى رقم قياسي جديد عند (35) تريليون دولار قبل أن يهبط لثلاث سنوات متعاقبة (2000 – 2001 – 2002) بسبب الأزمة الاقتصادية التي منيت بها الأسواق آنذاك.

وبيّن التقرير أن المكاسب الكبيرة التي حققتها الأسواق العالمية في السنوات الخمس الأخيرة، كانت بفضل العولمة، والتحول نحو الاقتصاد الحر للعديد من الأسواق الكبرى والواعدة .

ويشير تقرير اتحاد البورصات العالمية كذلك إلى أن قيمة تداول الأسهم في العالم قد فاقت في عام 2007م ألـ(100) تريليون دولار لأول مرة بمعدل نمو 43.8% مقارنة بـ (69,83) تريليون دولار تم تداولها في عام 2006م .

ففي البورصات الأمريكية، وصلت القيمة السوقية للأسهم (24,32) تريليون دولار في نهاية العام 2007م وبمعدل نمو بلغ 7.4%، مقارنة مع (22,65) تريليون دولار في عام 2006م. وتمثل القيمة السوقية لأسهم البورصات الأمريكية 40.1% من إجمالي ثروة أسواق المال العالمية، بعد ان كانت تستحوذ على 53% في عام 2000م. كما بلغت قيمة التداولات في البورصات الأمريكية خلال العام 2007م (47,67) تريليون دولار، بمعدل نمو 32.7% عن عام 2006 (35,91) تريليون دولار. وتمثل قيمة تداول الأسهم في عام 2007م نسبة 47.5% من إجمالي قيمة تداول الأسهم في العالم مقابل 66% في عام 2000م .

أما في بورصات دول المحيط الهادي الآسيوية(اليابان والصين وهونج كونج وكوريا الجنوبية)، فقد وصلت القيمة السوقية للأسهم (17,8) تريليون دولار في نهاية العام 2007م، بمعدل نمو 50,4%، مقارنة مع السنة السابقة 2006م، والتي كانت بلغت (11,84) تريليون دولار.

وتمثل القيمة السوقية لأسهم بورصات تلك الدول 29.3% من إجمالي ثروة أسواق المال العالمية، مقارنة بـ 16% في عام 2000م. كما سجلت بورصات هذه الدول خلال العام 2007م، أكبر زيادة لها في قيمة تداول الأسهم (21,4) تريليون دولار بمعدل نمو 76.8% عن عام 2006 (12,1) تريليون دولار ، وتمثل قيمة تداول الأسهم في عام 2007م، ما نسبته 21.3% من إجمالي قيمة تداول الأسهم في العالم مقابل 10% في عام 2000م.

أما في بورصات أوروبا وإفريقيا ومناطق الشرق الأوسط، فقد وصلت القيمة السوقية للأسهم (18,57) تريليون دولار في نهاية العام 2007م بمعدل نمو بلغ 15%، مقارنة مع (16,15) تريليون دولار في عام 2006م. وتمثل القيمة السوقية لأسهم بورصات تلك الدول 30.6% من إجمالي ثروة أسواق المال العالمية، مقارنة بـ 31% في عام 2000م. كما سجلت بورصات تلك الدول خلال العام 2007م زيادة كبيرة في قيمة الأسهم المتداولة بلغت نسبتها 43.7% مقارنة بالعام 2006م، إذ ارتفعت قيمة التداولات التي شهدتها هذه الأسواق من (21,82) تريليون دولار إلى (31,35) تريليون دولار. وتمثل قيمة تداول الأسهم في العام 2007م ما نسبته 31.2% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في العالم، مقابل 24% في عام 2000م.

وعلى صعيد القيمة السوقية للأسواق العالمية، فقد برز عدد من الوجوه الجديدة في قمة المراتب الكبرى؛ منها بورصة شنغهاي، وبورصة شينزهين في الصين، وبورصة بومباي في الهند. فقد سجلت هذه الأسواق نمواً ملحوظاً في عام 2007م، حيث سجلت بورصة شنغهاي نمواً بلغت نسبته 303%، وسجلت بورصة شينزهين نمواً معدله 244%، في حين سجلت بورصة بومباي نمواً بلغ 122% وبورصة الهند 115%. في المقابل فقد سجلت بورصة طوكيو تراجعاً في

برغم الأزمات الاقتصادية . . أسواق المال العالمية تحقق نمواً مربحا

القيمة السوقية لأسهمها في نهاية العام 2007م قدره 6,1% عن السنة السابقة، إذ تراجعت من (4,61) تريليون إلى(4,33) تريليون دولار. في حين حققت بورصة لندن ارتفاعاً ضئيلاً بلغت نسبته 1.5% عند (3,85) تريليون دولار مقابل (3,79) تريليون دولار في عام 2006م .

وقد أظهرت قيم التداول في الأسواق العالمية حضوراً قوياً لأسواق جنوب وجنوب شرق آسيا في الصين والفلبين وأندونيسيا والهند وكوريا، ما يعزز الثقل الكبير لهذه الأسواق في الاقتصاد العالمي.

وبالنظر إلى نتائج مؤشرات الأسواق الأميركية في نهاية العام 2007م، والتي غلب عليها التباطؤ في النمو، فقد سجل مؤشر داو جونز الصناعي نمواً نسبته 6.43% مقارنة بـ16.29% عام 2006. وارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 9.81% مقابل 9.52% عام 2006 . في حين ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز الذي يقيس أداء 500 شركة من كبريات الشركات العالمية بنسبة 3.5% مقارنة بـ13.62% عام 2006م.

وطال هذا التباطؤ أيضاً الأسواق الأوروبية، إذ سجل مؤشر يوروفرست الرئيسي للأسهم الأوروبية ارتفاعاً نسبته 3,8% مقارنة بـ 11% عام 2006، وقنع مؤشر كاك الفرنسي بنمو متواضع نسبته 1,3% مقارنة بـ 17,5% عام 2006، في حين حافظ مؤشر داكس الألماني على معدله للعام السابق عند مستوى 22%، وسجل مؤشر إيبكس الاسباني نمواً نسبته 7% مقارنة بـ 32 % عام 2006. على أن مؤشر يوروستوكس سجل أفضل المعدلات، وبما نسبته 28%، مقارنة بـ 16 % لعام 2006م.

أما الأسواق العربية والتي بلغ حجمها نهاية العام 2007م (1,3) تريليون دولار بمعدل نمو 41% عن السنة السابقة 2006م، فقد حققت في مجملها نتائج جيدة ، ونجحت في تقليص خسائرها التي منيت بها العام 2006م، وحققت السوق المصرية نمواً بلغ 51% ليحل عربياً في المرتبة الثانية بعد السوق العمانية، كما حققت السوق الأردنية نمواً بلغ 36.20% بعد أن شهد خلال العام 2007 إقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين غير الأردنيين، وخالفت السوق اللبناني التوقعات، ووقفت صامدة أمام الأزمات المتلاحقة التي شهدتها الساحة اللبنانية، وحقق مكاسب جيدة بمعدل 26.33%، كما سجلت السوق المغربية نمواً بلغت نسبته 33%، وبلغ مستوى ارتفاع السوق التونسية 20.20%.

وأشار تقرير صندوق النقد العربي إلى أن مكاسب أسواق المال العربية، جاءت نتيجة لموجات التصحيح التي شهدتها هذه الأسواق خلال عام 2006 لتستعيد بذلك بعضاً من خسائرها.

وعلى صعيد أسواق المال الخليجية، فقد تأثرت هذه الأسواق إيجابياً جراء الارتفاع القياسي لأسعار النفط خلال العام الماضي 2007م، وكذلك نتيجة قرارات الخفض المتوالية على أسعار الفائدة خلال الربع الأخير من العام الماضي التي اتخذتها البنوك المركزية في هذه الدول على الودائع على عملاتها، مما شجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية على أسواق المنطقة.

وقد حققت السوق العمانية، أعلى نسبة نمو في الأسواق المالية الخليجية بلغت 61.80%. وفي الإمارات سجلت السوق الإماراتية نمواً مجمعاً بلغ 49.25% كانت سوق أبو ظبي التي احتلت المرتبة الثانية صعوداً في الأسواق الخليجية الداعم الرئيس فيه، بعد أن حققت نمواً نسبته 52.75%، في حين جاءت سوق دبي في المرتبة الثالثة بمعدل 43,72%. كما بلغت مكاسب سوق المال السعودية 40.08%، والسوق القطرية 34.30%. وسجل سوقي الكويت والبحرين، أقل معدلات النمو عند 24.24%و 24.20% على التوالي.

الأسواق الخليجية تسجل ارتفاعات جيدة مستفيدة من ارتفاع العوائد النفطية .

المصدر / تقرير صندوق النقد العربي

غياب الاستثمار المؤسسي يعوق تطور أسواق المال

خلال الأعوام القليلة الماضية، عمل المستثمرون المؤسسون على توزيع أصولهم والتوجه نحو استثمارات بديلة غير السندات والأسهم. هذا ما أدى إلى ارتفاع وتيرة تطور الاستثمار المؤسسي، خاصة وأن الوعي الاستثماري أصبح يتعمق في أسواق المال في المملكة، التي أضحت على قدر جيد من الكفاءة وجذب الاستثمارات ذات الطابع المؤسسي لما توفره هذه الأسواق من فرص استثمار متنوعة ومجدية في نفس الوقت.وحتى نتعرف أكثر على الاستثمار المؤسسي، فقد تم استضافة عدد من المتخصصين في مجال الاستثمار في هذا التحقيق:

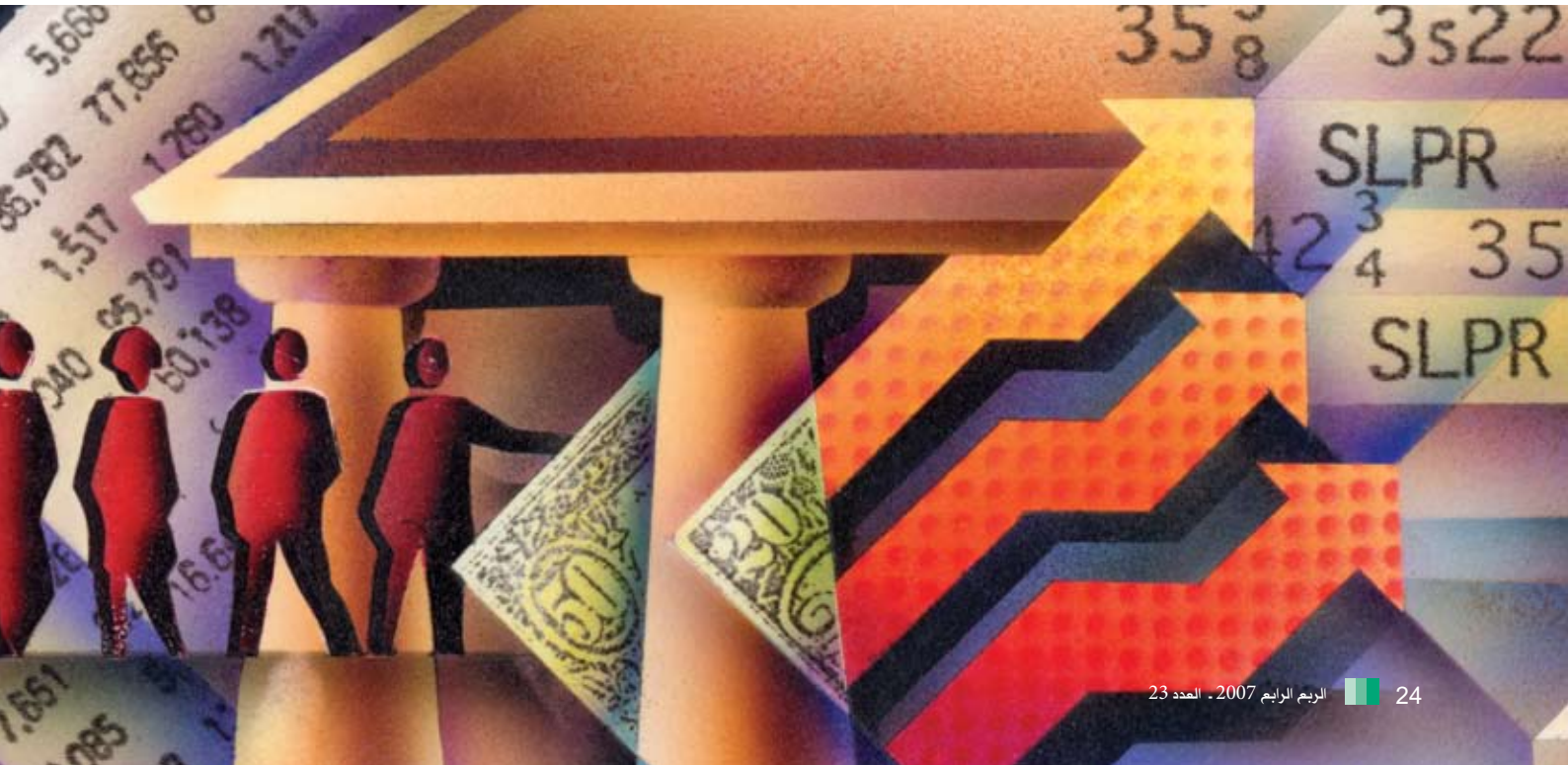

بداية يشير الأستاذ محمد عبدالله العلوان مدير صندوق الأسهم الخليجية في شركة صائب لإدارة الأصول إلى أن تاريخ الاستثمار المؤسسي(صناديق الاستثمار)، يعود إلى منتصف القرن الثامن عشر ميلادي، حيث نشأت فكرة استثمار أموال مشتركة على شكل صندوق استثماري في أوروبا. وفي العام 1924م، أي قبل نحو 83 سنة من الآن، أنشئ أول صندوق استثماري رسمي تابع لشركة ماسشوستس للاستثمار في الولايات المتحدة الأميركية. وبعد مضي سنة، نما حجم أصول هذا الصندوق من 50.000 دولار إلى 392.000 دولار. وفي المقابل يوجد اليوم اكثر من 10.000 صندوق استثماري في الولايات المتحدة وحدها يراوح حجم أصولها أل 7 تريليون دولار، وتستقطب قرابة 83 مليون مستثمر.

ويضيف العلوان بأن السبب الأساسي في ازدهار الاستثمار المؤسسي في العالم، يعود لقوانين حسابات التقاعد الفردي (IRA) الذي صدر في عام 1981م، والذي يشمل الأشخاص المشتركون في برامج تقاعد خاصة بالشركات التي يعملون فيها.

وتقوم فكرة حسابات التقاعد الفردية على إعفاء الموظف من الضرائب إذا قام بتوجيه هذه الأموال إلى صناديق الاستثمار، وتسييلها فقط عند التقاعد. وكان هذا هو المحفز والمحرك الرئيسي، إذ كان بإمكان الأفراد الاستفادة من عدم دفع الضرائب عن طريق توزيع الأصول على مختلف المنتجات الاستثمارية، ولهذا فإن من الأفضل سن القوانين المحفزة، وتعريف الأفراد بطبيعة المنتجات الاستثمارية، قبل أن يتخذوا قراراتهم الاستثمارية.

الفجوة بين نمطي الإستثمار

ومن جهته يعتقد الدكتور محمد بن ناصرالجديد (مصرفي سعودي)، بأن السبب في وجود الفجوة في المنطقة العربية بين نمطي الاستثمار هو حداثة عمر الأسواق المالية العربية، باستثناء سوقي عمّان و القاهرة الماليتين، وعدم وجود الاتصال المباشر بين المستثمر الفردي والسوق المالية.

ويوضح؛ أنه على الرغم من ذلك، إلا أن السوق المالية السعودية تحاول إعادة هيكلتها بما يقلص هذه الفجوة، وتهدف هذه الخطوة إلى انتقال منظومة السوق المالية من منظومة أحادية تمثلت في علاقة مباشرة بين المستثمر الفردي والسوق المالية، إلى منظومة متعددة الأطراف، تتمثل في علاقة غير مباشرة بين المتداول والسوق المالية. وقد يشكل هذا الانتقال في العلاقة أرضية خصبة لظهور تجاوزات مقبلة ليس بسبب حداثة التجربة فحسب، وإنما لتواضع الوعي الاستثماري لدى المستثمر الفردي. وأكد الدكتور الجديد على أهمية تطوير آلية حوكمة عمل المستثمر المؤسسي، مشيرا إلى أن تعدد الأطراف في المنظومة الواحدة يعني زيادة حدة التواصل بين أطراف المنظومة، وبالتالي إمكانية تعارض المصالح الاقتصادية. وعليه فإنه يجب تأكيد أهمية تطوير حوكمة عمل المستثمر المؤسسي ومراجعتها وتطويرها بشكل مستمر، بحيث يراعى فيها الاستقلالية والتكاملية.

وفيما يتعلق بموضوع الثقة في الاستثمار المؤسسي يرى خالد الرميحي، المدير التنفيذي للاستثمار المؤسسي في شركة إنفستكورب، أن المستثمر المؤسسي لديه الثقة في

أ. محمد العلوان: سن القوانين المحفزة للاستثمار في الصناديق، وبناء الوعي الاستثماري هما الأساس لبناء الثقة للتحول إلى الاستثمار المؤسسي.

الاستثمار في الصناديق التي تركز على المنطقة؛ وذلك عندما يجد أن المؤسسة المالية التي تدير الصندوق، لديها الخبرة الكافية وسجل النجاح السنوي المثبت. وقال: «في منظور أي مستثمر، عندما يرى أن هناك مؤسسة لديها خبرة عريقة وسجل ناجح عبر السنين في طرح هكذا صناديق، فإنه يتجاوب مع الطرح». وأكد أن المشكلة في المنطقة هي عدم وجود مؤسسات كبيرة كثيرة لديها الخبرة في ذلك.

نقص الثقة وغياب الوعي

وفي المقابل،يعترف الأستاذ العلوان بوجود نقص في الثقة بسبب عدم وجود وعي من الأفراد عن مفاهيم وأساسيات الاستثمار بشكل عام، ناهيك عن فهم الصناديق بشكل خاص. ويحمل شركات الاستثمار جزءاً كبيراً من المسئولية، وذلك لعدم اخذ زمام المبادرة في توعية المستثمرين عن طريق النشرات، وعقد الندوات الكفيلة بالتعريف بطبيعة الاستثمار في الأسواق المالية، والخيارات المطروحة لتلبية أهدافهم الاستثمارية. وأكد أن بناء الوعي الاستثماري هو الخطوة الأساسية لبناء الثقة، ومن ثم التحول الى الاستثمار المؤسسي.

ويرى الدكتور الجديد بدوره، أن أهم دواعي السماح بإنشاء صناديق استثمارية، هو لإيجاد آلية جديدة من شأنها المساهمة في استثمار السيولة المتوفرة في القطاع المصرفي السعودي، خاصة بعد عودة جانب من الاستثمارات السعودية في الخارج عقب أزمة الخليج الثانية. ويسترجع الدكتور الجديد تطور ربحية و تنافسية هذه الصناديق منذ نشأتها إلى قبيل بداية طفرة الأسهم الأخيرة مطلع العقد الميلادي الحالي،مشيراً إلى أن أدائها كان متواضعاً مقارنة بحجم موجوداتها بسبب مجموعة من المسببات، والتي من أهمها تواضع الخبرات الاستثمارية لدى القائمين على هذه الصناديق، وعدم استثمار المصارف السعودية الاستثمار الكافي في التسويق لهذه الصناديق في مجتمع المستثمرين الأفراد السعوديين.

أسواق المال لدينا بدأت فقط من طفرة الأسهم

ويؤكد الأستاذ العلوان على وجود نقص معرفي بشكل كبير جدا. والسبب الرئيسي في رأيه، هو أن أسواق المال غدت محط اهتمام الأكثرية من المستثمرين الأفراد منذ طفرة الأسهم العام 2003، وكانت أول تجربة للكثيرين منهم عن طبيعة الأسواق المالية والمخاطر التي تحملها. مضيفا سبب آخر من وجهة نظري، هو التركيبة الديموغرافية للمتعاملين في السوق، حيث أن معظمهم أشخاص تحت سن ألـ 25 سنة، مقارنة بمتوسط عمر 49 سنة في أسواق أخرى مثل السوق الأمريكية. ورأى أن هذا بدوره يفسر الميل لأخذ كثير من المخاطر في السوق السعودية مقارنة بالأسواق الأخرى. لافتا إلى أن الأطفال في الولايات المتحدة يبدأون من المرحلة الابتدائية بأخذ مواد مبسطة على شكل أفلام كرتونية أو قصص توضح اهمية الادخار والاستثمار وفوائده. كما تبدأ شركات الاستثمار أيضا بعمل مكثف لتوعية المستثمرين بمبادىء الاستثمار قبل أن تسوق منتجاتها.فالمستثمرون في الدول المتقدمة « يقول العلوان « يتمتعون بمستوى عال جدا من الوعي والثقافة الاستثمارية، وهذه هي الحلقة المفقودة في أسواقنا، ولا يمكن بناء الثقة دون المعرفة.»

ويوافق الدكتور الجديد على أن هناك بعض النقص المعرفي في أنماط الاستثمار المؤسسي المتاحة أمام المستثمرين، مستشهدا بدراسة حول السوق المالية التايوانية في هذه الجانب نشرت في المجلة الدولية لعلم الاقتصاد والمالية، وتوصلت إلى أربع نتائج مهمة تشكل في مجملها إجابة شمولية حول منهجية استثمار وسلوك تداول المستثمر المؤسسي في الأسواق المالية الناشئة خلال الأزمات المالية الحادة. وخلصت الدراسة على أن ليست هناك علاقة مباشرة بين استثمارات المستثمر المؤسسي ونمو العائدات على الاستثمار في السوق المالية الناشئة، وإنما هناك علاقة مباشرة بين استثمارات المستثمر المؤسسي ومستوى التذبذب السعري لأسهم الشركات المدرجة. ولاحظت تلك الدراسة على أن المستثمر المؤسسي الأجنبي يضاعف استثماراته بعد زوال الأزمة أكثر من المستثمر المؤسسي المحلي، كما يزداد تأثير المستثمر المؤسسي الأجنبي على مستوى التذبذب السعري لأسهم الشركات المدرجة بعد زوال الأزمة أكثر من تأثير المستثمر المؤسسي المحلي.

الفرق بين الاستثمار الفردي والمؤسسي

ومن جهة أخرى أكد الأستاذ الرميحي على أن إنفستكورب ساهمت في السنوات ألـ 25 الماضية في زيادة الوعي حول الاستثمارات البديلة، و يقول: «باتت قاعدة المستثمرين الكبيرة المرتبطة بنا على معرفة تامة بأن الاستثمارات البديلة هي استثمارات تختلف عن الاستثمارات العادية التي يعرفها الجميع مثل الأسهم والسندات، وتتمثل في الاستثمار في شراء الشركات الخاصة وصناديق التحوط والعقارات». وأشار إلى أن هناك اليوم إقرار عالمي، ولا سيما لدى المستثمرين المؤسسيين، بأن الاستثمارات البديلة هي أدوات مهمة جداً لتحقيق عوائد عالية للمستثمرين. وأكد الرميحي وجود إحصاءات كثيرة تثبت أن المستثمر يمكنه أن يحسن عوائده دون زيادة المخاطر أو معاناة التذبذب، إذا خصص جزءاً من أصوله للاستثمارات البديلة. وشدد على

د . الجديد : السبب في نقص الثقة في الاستثمار المؤسسي هو تواضع الخبرات الاستثمارية لدى القائمين على هذه الصناديق .

أن استراتيجية تنويع وتوزيع الاستثمار، هي أساس نجاح الاستثمار المؤسسي، فهي تضمن عدم تعرض المستثمر لمخاطر مركزة في نمط أو نوع استثماري واحد.

وحول وجود فروق بين الاستثمار الفردي والمؤسسي في السوق المالية السعودية؛ يعتقد الأستاذ العلوان بوجود فروق واسعة جدا. ويرى أن الاستثمار المؤسسي يقوم على المهنية والاحترافية عن طريق بناء القرارت الاستثمارية بناء على حقائق وأرقام، في مقابل العواطف والاجتهادات الفردية. وفي حين يعتمد الاستثمار المؤسسي التنويع وإدارة المخاطر، يركز الأفراد على إدارة العائد والاستثمار في شركات فردية. فرق آخر، هو أن الشركات الاستثمارية تقوم بعمل تحليلات اقتصادية وفنية معمقة قبل الشروع في عملية البيع او الشراء، في مقابل ما اعتبره العشوائية عند المستثمر الفرد.

ومن جانبه يشير الدكتور الجديد إلى أن الفرق بين نسبة الاستثمار المؤسسي والفردي، كانت تشكل 10% مقابل 90 % لصالح الاستثمار الفردي، ثم بدأت هذه النسبة بالتغير لصالح المؤسسي، وذلك لمجموعة من الأسباب والتي من أهمها؛ السعي نحو الحد من التذبذب السعري للأسهم المدرجة في محاولة لزيادة الفاعلية على المدى القريب، ودعم الأداء على المدى البعيد. وأكد على ضرورة حفظ التوازن بين حجم شريحتي نمطي الاستثمار بما يساعد على تحقيق الأهداف الاستثمارية لكلتا الشريحتين. وأعرب عن اعتقاده بأن جزءاً كبيراً من محبذي الاستثمار الفردي، هم عبارة عن مخرجات طفرة الأسهم الأخيرة،وهي شريحة تنظر إلى سوق الأسهم على أنها «القناة الاستثمارية»،عوضا عن «قناة استثمارية»، ويؤكد على أهمية المحافظة على هذه «القناة الاستثمارية» بغية تحقيق الأهداف الاستثمارية لشريحة المستثمرين الأفراد، وذلك في ظل تواضع نمو قنوات استثمارية بديلة، وغياب حوكمة المستثمر المؤسسي، وشركات وساطة الأسهم، ومكاتب الاستشارات المالية.

وفيما يتعلق بدور الاستثمار المؤسسي في تطور السوق المالية وأثره على الاقتصاد الوطني، يرى الأستاذ الرميحي نمواً كبيراً في الاستثمار المباشر في المنطقة ويقول: «نحن الآن في الخطوات الأخيرة لإغلاق صندوق الفرص الخليجية ببليون دولار أميركي (الحد الأدنى للاستثمار هو خمسة ملايين دولار). لافتا إلى ان لهذا الخط الجديد من العمل في انفستكورب الذي يركز على المنطقة دور كبير في تطوير الاقتصاد في المنطقة عبر خلق شركات جديدة في مجال الخدمات والبتروكيماويات والتجزئة وغيرها من المجالات. وأكد على أن مساهمة الاستثمار المؤسسي في هذا الصندوق تتيح تحقيق ذلك. وأضاف: « نستعين بخبراتنا وعلاقاتنا في الخارج لجذب الفرص والشركات للمساهمة في هذه المشاريع». ويرى الرميحي أنه عندما يمر الوقت الكافي للخروج من هذه الاستثمارات ستكون الأسواق المالية أي البورصات هي إحدى أدوات هذا الخروج مما سيطور القاعدة الاساسية للشركات المدرجة، ويؤدي الى تنميتها ودعم الاقتصاد الوطني وهذا ما حصل تاريخياً في الاسواق العالمية.

دور المستثمر المؤسسي

وفي السياق نفسه، يركز الدكتور الجديد على دور المستثمر المؤسسي في الحد من تذبذب أسعار الأسهم المدرجة من واقع تجربة سوق وارسو المالية مع المستثمر المؤسسي خلال 1994–2003م. (نشرت التجربة في مجلة الأسواق، والمؤسسات، والأموال المالية الدولية) Journal of International Financial Markets، Institutions & Money تحت عنوان «هل يحد الاستثمار المؤسسي من تذبذب أسعار الأسهم؟ شواهد من سوق مالية ناشئة». وقد سعت الدراسة إلى اختبار كفاءة الاستثمار المؤسسي في تعزيز أداء الأسواق المالية عن طريق دراسة دور الاستثمار المؤسسي المحلي والأجنبي في جمهورية بولندا في الحفاظ على مستوى التذبذب السعري لأسهم الشركات المدرجة في سوق بولندا المالية. وعملت الدراسة على التعرف أكثر على انعكاس دور الاستثمار المؤسسي خلال (1994–2003م) وعلى تنافسية سوق بولندا المالية، وتزامنت فترة الدراسة مع حدوث تغيرات هيكلية، وظهور تحديات مالية في سوق بولندا المالية.ويشير الدكتور الجديد إلى وجود تشابة كبير في التطورات الهيكلية لسوق بولندا المالية إبان إجراء الدراسة مع تلك التي تمر بها السوق المالية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجتين هما:

1- يساهم الاستثمار المؤسسي في تطوير السوق المالية من خلال قدرته على الحد من تذبذب أسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية بدرجة تفوق مساهمة الاستثمار الفردي، عطفا على كفاءته في توجيه قدرته الشرائية للتداول حول مستوى القيمة العادلة للأسهم المتداولة.

2-. يساهم الاستثمار المؤسسي في زيادة فاعلية السوق المالية بدرجة تفوق مساهمة الاستثمار الفردي، عطفا على كفاءته في استثمار الأبحاث والدراسات والمعلومات الاستثمارية اللازمة للتقييم العادل للأسهم المتداولة.

ويشيد العلوان بالدور الذي تلعبه المؤسسات في تطوير السوق المالية، عن طريق طرح حلول استثمارية مبتكرة تلبي جميع الاهداف الاستثمارية المختلفة. مشيرا إلى أنه لا يوجد في السوق السعودية، سوى صناديق أسهم سعودية تقليدية،

أ . خالد الرميحي : استراتيجية تنويع وتوزيع الاستثمار هي أساس النجاح في الاستثمار المؤسسي .

وأن هذه المحدودية للمنتجات الاستثمارية تمنع المستثمرين من التوزيع الأمثل للأصول، والاتجاه بالتالي صوب قنوات استثمارية ذات مخاطر عالية لغياب البديل. وأوضح أن غياب الصناديق المالية ذات المستويات المتنوعة من المخاطر، هو أحد أسباب عدم تطور السوق المالية، لأن المنتجات الجديدة تدعو لخلق قوانين تنظم هذه المنتجات المختلفة. وقال إن وجود حلول ومنتجات استثمارية متنوعة يساعد على توزيع مدخرات الأفراد والشركات على الأصول والشركات التي لها دور فاعل في الاقتصاد، بدلا من توجيهها الى شركات ذات عوائد متدنية لا تخدم الاقتصاد، ولا المستثمرين. وأضاف :»الاستثمار المؤسسي يقوم على اختيار الشركات التي تحقق عوائد مجزية على رؤوس أموالها من خلال اختيار المشاريع ذات الربحية الممتازة، وأن هذا بدوره يوجه مدخرات الافراد للشركات التي تساهم بشكل فاعل في الاقتصاد مما يعزز النمو الاقتصادي الوطني. وأشار إلى أن الشركات الاستثمارية تعتبر المصدر الأول لتمويل المصاريف الراسمالية للشركات في الأسواق المتقدمة، وليس هو الحال في أسواقنا العربية لغياب الاستثمار المؤسسي. كما تعتبر الشركات الاستثمارية من الآليات الفاعلة في توجيه المدخرات الى أفضل الفرص الاستثمارية. وهذا بدوره يساعد على تحسين قوانين الافصاح كون أسواق المال تقوم بدور رئيسي في تمويل الشركات».

إستراتيجية توزيع الاستثمار هي الأساس

أما حول آلية عمل الاستثمار المؤسسي في دول أخرى، فيعتقد الدكتور محمد الجديد بأن الآلية تختلف، وبالتالي فالنتائج تختلف بدورها تبعاً لاختلاف درجة نضج السوق المالية ذاتها. كما أن النتائج تتباين بين ايجابية من الجدير محاكاتها، وسلبية من الجدير تجنبها. واستشهد بتجربة سوق موسكو المالية خلال منتصف التسعينيات الميلادية من الألفية الماضية مع تجاوزات المستثمر المؤسسي. حيث انتشرالفساد الإداري في هيئة السوق المالية الروسية، مما مكّن مجموعة كبيرة من شركات الوساطة المالية من السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي في هيئة السوق المالية الروسية بما يخدم المصلحة الاقتصادية لهذه الشركات.

ويتحدث الأستاذ العلوان حول ذلك بقوله: إن الاستثمار المؤسسي يقوم بدور فاعل في الاقتصاديات المتقدمة. ويشمل هذا الاستثمار في أسواق مثل السوق الأميركية؛ شركات التامين،ومنظمات التقاعد، بالإضافة الى اللاعبين التقليدين مثل شركات الاستثمار.

وأكد أن شركات التامين والتقاعد، هي من بين الأطراف المؤثرة في الاستثمار المؤسسي، حيث تقوم بتوجيه مدخرات الأفراد واستثمارها بالشكل الأمثل بما يناسب أهدافهم الاستثمارية، والمخاطر التي يرغبون فيها. ولفت إلى الدور الذي تلعبه صناديق الاستثمار في السوق الأمريكية، باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل بالنسبة للشركات التي لها دور فاعل في عملية تمويل المشاريع ذات العوائد الجذابة، وتوجيه السيولة الى الشركات المنتجة بدلا من شركات المضاربة أو الشركات الخاسرة التي ليس لها دور في عملية التنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن هذه العملية المنظمة ساعدت بدورها على تفعيل قوانين الافصاح في السوق المالية، حيث أن مصدر التمويل الرئيسي هي أسواق المال بدلاً من البنوك على عكس ماهو موجود في أسواقنا العربية.

أما الأستاذ الرميحي فيوضح بأن الاستثمار المؤسسي يعتمد على استراتيجية توزيع الاستثمار بطريقة حكيمة. فاستراتيجية توزيع الاستثمار هي الأساس لتحقيق النتائج والعوائد الجيدة على فترة طويلة. فالمؤسسات لديها نظرة بعيدة ونفس طويل بالنسبة لمدة الاستثمار لا يجعله محدوداً بسنة أو سنتين مما يتيح بناء الاستراتيجية المؤسسية على هذا الأساس. وهو الأمر الذي يشجع المؤسسات على التركيز على الاستثمارات البديلة مثل الاستثمار في الشركات الخاصة وفي صناديق التحوط. ويضيف:» وإذا نظرنا إلى المسألة الحيوية لدى المؤسسات عند دراسة أي استثمار؛ نرى أنها تتعلق بثلاث نقاط: النقطة الأولى هي القدرة على تحمل التذبذب، الثانية هي الحاجة للسيولة، الثالثة هي العوائد المتوقعة. إذ إن أكثر المؤسسات العالمية تعتمد اليوم أكثر فأكثر على الاستثمارات البديلة التي تتيح تحقيق عوائد سنوية مستقرة مع تفادي التذبذب المرتفع. وأعطى مثالاً على ذلك؛ هو الاستثمار في صناديق التحوط التي برهنت قدرتها على تحقيق عوائد جيدة حتى عندما كانت الأسواق المالية في هبوط كما حدث عامي 2001 و2002».

ويبقى أن نشير إلى أن الاستثمار المؤسسي يعتمد في قراراته الاستثمارية على الدراسات والإحصاءات التي تقدمها الشركات، بالإضافة إلى إحصاءات الأسواق التي يتم الاستثمار فيها، في حين أن الاستثمار الفردي يعتمد على القرارات الارتجالية التي قد تستند إلى الشائعة، أو المعلومة غير المعروفة المصدر. ومن المفارقات الواضحة أن حجم مشاركة الاستثمار المؤسسي في أسواق المال العالمية يشكل أكثر من 85% من إجمالي حجم التداول ، في حين نجد العكس تماماً في المنطقة العربية، إذ أن المستثمرين الأفراد هم غالبية المتداولين في أسهم الشركات المدرجة، وهؤلاء على الأرجح يستندون في قراراتهم الاستثمارية إلى معلومات ضئيلة ويتأثرون كثيراً بالإشاعات في الوقت الذي يأملون بأن تعود عليهم استثماراتهم المتواضعة بأرباح مضاعفة خلال فترة زمنية قصيرة.

مجلس الوزراء يقر تعيين أول مجلس إدارة لشركة تداول

والمجلس ينتخب فهد المبارك رئيساً و طه القويز نائباً للرئيس

يشكل قرار مجلس الوزراء تأسيس شركة السوق المالية السعودية "تداول"، نقلة نوعية للسوق المالية السعودية، بما يعزز الفصل بين المسؤوليات التنظيمية والتشغيلية للسوق، ويكرس مسؤولية كل طرف في مجال اهتماماته وصلاحياته، بما يتيح له التفرغ لهذه الصلاحيات، والعمل على تطويرها تعزيزا لمسيرة السوق المالية.

وتأتي موافقة مجلس الوزراء مؤخراً في التاسع عشر من تشرين الثاني نوفمبر الماضي على تعيين أعضاء أول مجلس إدارة للشركة كخطوة مهمة في اكتمال تكوين الشركة التي أقر مجلس الوزراء في آذار مارس من العام الماضي تأسيسها كشركة مساهمة سعودية باسم شركة السوق المالية السعودية (تداول) برأسمال يبلغ 1.2 مليار ريال، لتواصل رسم رسالتها ورؤيتها وفق أهداف واضحة تخدم السوق المالية وعملاءها.

وقد نص نظام السوق المالية على كيفية تشكيل مجلس إدارة السوق والمهام المناطة به والذي سيتولى الدور الأبرز في صياغة السياسات العامة للسوق وإقرار الخطط التطويرية لأعمال السوق، والاستمرار في أداء الأدوار والمهام المناطة بالشركة، وفق نظام السوق المالية من خلال توفير وتهيئة وإدارة آليات تداول الأوراق المالية، والقيام بأعمال التسوية والمقاصة للأوراق المالية وإيداعها، وتسجيل ملكيتها ونشر المعلومات المتعلقة بها. وستقوم بالعمل على تحقيق الأهداف التي حددها النظام من خلال التأكد من عدالة متطلبات الإدراج وكفايتها وشفافيتها، وقواعد التداول، وآلياته الفنية، ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق، وكذلك توفير قواعد وإجراءات سليمة وسريعة ذات كفاية للتسوية والمقاصة من خلال مركز إيداع الأوراق المالية، إلى جانب وضع معايير مهنية للوسطاء ووكلائهم وتطبيقها، والتحقق من قوة ومتانة الأوضاع المالية للوسطاء من خلال المراجعة الدورية لمدى التزامهم بمعايير كفاية رأس المال، ووضع الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة.

والقرار مع كل هذه الدلالات، يأتي تطوراً طبيعيا للسوق المالية السعودية، والتي شهدت منذ تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الأسهم عن طريق البنوك العام 1984م، عدداً من خطوات التطوير. وكانت الشركات السعودية المساهمة، بدأت نشاطاتها في أواسط عقد الثلاثينات من القرن العشرين، عندما تم تأسيس أول شركة مساهمة في المملكة، هي الشركة العربية للسيارات. وفي العام 1975م، أصبح هناك 14 شركة مساهمة.

وقد أدى النمو الاقتصادي السريع، جنبا إلى جنب مع عمليات سعودة البنوك الأجنبية في السبعينات الميلادية إلى تأسيس عدد ضخم من الشركات والبنوك المساهمة. وتم بذلك طرح كم هائل من الأسهم على المستثمرين في تلك الفترة.

على أن السوق ظلت غير رسمية حتى أوائل الثمانينات، حين شكلت الحكومة لجنة وزارية العام 1984م بهدف تنظيم السوق وتطويرها. وعهدت اللجنة إلى مؤسسة النقد العربي السعودي مهمة التنظيم اليومي للسوق، وتم في حينه حصر عمليات الوساطة في تداول الأسهم بالبنوك التجارية. كما تم في العام ذاته تأسيس الشركة السعودية لتسجيل الأسهم عن طريق البنوك، والتي تولت عمليات تسهيل التسجيل المركزي للشركات المساهمة، وتسوية وتقاص جميع عمليات الأسهم. وقد أدخل في العام 1989م نظام للتسوية الآلية والتقاص. كما تم تطوير نظام آلي لتداول الأسهم جرى تشغيله في العام 1990م. كما شهد العام 2001م خطوة أخرى تطويرية، حيث بدأ العمل بنظام «تداول»، وهو نظام متكامل لتداول الأوراق المالية، والتقاص والتسوية.

وفي العام 2003م جاءت النقلة الأبرز، حين تأسست بموجب مرسوم ملكي، هيئة السوق المالية، التي عهد إليها مسؤولية إدارة وتنظيم وتطوير سوق رأس المال في المملكة. وخول بها وضع وفرض اللوائح والقواعد الهادفة لحماية المستثمرين، وضمان العدالة والكفاءة في السوق المالية السعودية. وتتمتع الهيئة بموجب مرسوم التأسيس بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وهي ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

وقد راعى قرار مجلس الوزراء عند تعيين أعضاء مجلس الشركة، الحفاظ على التوازن بين المعنيين بأداء السوق المالية وتطوراتها، فضمت تشكيلة المجلس تسعة أعضاء؛ ثلاثة منهم يمثلون القطاع الحكومي، وأربعة لشركات الوساطة، واثنان عن الشركات المساهمة.

وقد انتخب مجلس إدارة السوق المالية السعودية «تداول» في جلسته الأولى الدكتور فهد بن عبدالله المبارك رئيساً للمجلس، والأستاذ طه القويز نائباً للرئيس. كما أقر المجلس في جلسته تلك تعيين الأستاذ عبدالله بن صالح السويلمي مديراً تنفيذياً للشركة، واعتمد مجلس هيئة السوق المالية هذا القرار بعد ذلك بأسبوع.

ولأهمية هذا التطورات وأثرها على التطور التاريخي لسوق المال السعودية، فقد اختارت مجلة تداول هذا الحدث الهام ليكون محوراً لعددها الأخير من العام 2007م، لتستقبل بعده بدورها نقلة جديدة تتوافق وروح التغير الذي حدث، وهو ما سيلمسه قراؤها في الأعداد القادمة بإذن الله.

كلمة رئيس مجلس الادارة

كانت السوق المالية ولا زالت ركيزة من ركائز اقتصادنا الوطني، وشكلت مؤشراً قوياً على متانة هذا الاقتصاد، وعلى رفاه المواطن السعودي.

والسوق المالية الفاعلة واجهة كل اقتصاد متطور ومتين، وجزء لا يتجزأ منه. وقد أولت حكومتنا الرشيدة أهمية خاصة للسوق المالية السعودية، من خلال تأسيس هيئة السوق المالية السعودية، بغية إيجاد سوق مالية فاعلة، تساهم في تنمية دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متوازن. وتتبنى الهيئة بدورها وضع منظومة من اللوائح التنفيذية لتنظيم العمل في السوق المالية السعودية ضمن نظام يتسم بالشفافية والكفاءة والعدالة في الفرص.

وقد وضع نظام السوق المالية الأساس لإعادة هيكلة السوق المالية السعودية، على أسس جديدة متطورة، من شأنها تعزيز الثقة والجاذبية للسوق والمستثمرين، بما يضمن تعزيز الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالأوراق المالية، وتوفير العدالة في التعامل وحماية المتعاملين بهذه الأوراق. كما وفَّر نظام السوق، المرجعية النظامية من هياكل ومؤسسات تنظيمية وتشغيلية للسوق، وحدد صلاحياتها ومهامها في الفصل بين الدور الرقابي والإشرافي، والدور التشغيلي للسوق.

إن العمل في مجلس إدارة السوق المالية السعودية(تداول)، مهمة تفرض مسئولياتها على القائمين على هذا النشاط الحيوي في الاقتصاد السعودي. وقد شرفت وزملائي أعضاء مجلس الإدارة بثقة القيادة باختيارنا أعضاء في أول مجلس إدارة للسوق. ونأمل أن نكون عند حسن الظن بتحمل مسئوليات هذه المهمة والوفاء بالتزاماتها كافة. إن السوق السعودية هي أكبر أسواق المنطقة، وإحدى أكبر الأسواق الناشئة. وسنعمل بمشيئة الله، على تعزيز القدرة التنافسية لها من خلال التوسع في خدماتها بما يحقق قيمة مضافة للمتعاملين. وقد حدد النظام مهام وأهداف الشركة من خلال التأكد من عدالة متطلبات الإدراج وكفايتها وشفافيتها، وقواعد التداول، وآلياته الفنية، ومعلومات الأوراق المالية المدرجة في السوق. كما وفر قواعد وإجراءات سليمة وسريعة وذات كفاية، للتسوية والمقاصة من خلال مركز إيداع الأوراق المالية. ووضع معايير مهنية للوسطاء ووكلائهم وأسس تطبيقها. وسبل التحقق من قوة ومتانة الأوضاع المالية للوسطاء من خلال المراجعة الدورية لمدى التزامهم بمعايير كفاية رأس المال، ووضع الترتيبات المناسبة لحماية الأموال والأوراق المالية المودعة لدى شركات الوساطة.

أشكر لقيادتنا الرشيدة، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز، الثقة التي أولونا إياها، ونسأل الله أن يمنحنا السداد والقوة، للوفاء بعهدنا على النجاح.

الدكتور فهد بن عبدالله المبارك

رئيس مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول)

الدكتور فهد بن عبدالله المبارك هو رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مورغان ستانلي السعودية. وقد عمل في عدة مناصب تنفيذية، في إدارة الاستثمارات وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية خلال الجزء الأكبر من حياته الوظيفية. ولعب دورا قياديا في خصخصة شركة الاتصالات السعودية. كما كان عضوا في الفريق السعودي للتفاوض مع شركات النفط العالمية نحو الخصخصة الجزئية لصناعات الغاز الوطنية بالمملكة. والدكتور المبارك كان عضوا في مجلس الشورى السعودي لمدة ست سنوات، وكان خلالها نائبا لرئيس اللجنة الاقتصادية وشؤون الطاقة. مؤخرا انتخب الدكتور المبارك رئيسا لمجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول).

كما أن الدكتور المبارك عضو في مجلس إدارة شركة موبايلي، والبنك السعودي الهولندي، وشركة أموال الخليج للاستثمار التجاري (شركة استثمار خاصة). وهو أيضا عضو في العديد من اللجان الوطنية والاقتصادية والخيرية. وقد شغل في وقت سابق منصب المدير العام لشركة رنا للاستثمار. وخلال توليه مسئوليتها استطاع أن يقود الشركة لتقديم خدمات الاستثمارات المحلية والعالمية بنجاح خلال فترة زمنية قصيرة.

بدأ الدكتور المبارك عمله أستاذا مساعدا بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وهو يحمل بكالوريوس في الهندسة المدنية وشهادات الماجستير في إدارة الأعمال والهندسة الصناعية والمحاسبة المالية والضرائب. حصل على الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة هيوستن بتكساس في الولايات المتحدة الأميركية.

طه عبدالله القويز

نائب رئيس مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول)

عمل السيد القويز طويلاً مع البنك الأهلي التجاري في جدة كنائب مدير عام ورئيس قطاع المساندة والقطاع المركزي. و فاز البنك الأهلي بالعديد من الجوائز أثناء وجود القويز في مجلس إدارته، وقد تسلم من ماريا روبنسون الرئيسة الأيرلندية السابقة ورئيسة المفوضية الدولية لحقوق الإنسان، باسم البنك جائزة الشرق الأوسط الثانية للبنوك والمصارف كأفضل بنك في الخدمات المصرفية الإلكترونية في المملكة خلال عام 2005م. قبل انضمامه للبنك الأهلي التجاري كان القويز قد عمل مديراً لإدارة التقنية البنكية في مؤسسة النقد العربي السعودي في الرياض، وخلال فترة عمله في إدارة التقنية البنكية كان مسؤولاً عن تطوير وإعداد الأنظمة الفنية، والتي تشكل البنية التحتية لنظم المدفوعات في المملكة. تخرج طه القويز من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران، ليكمل بعد ذلك برنامج تطوير الإدارة في جامعة هارفرد، وكذلك برنامج ستانفورد للمدراء التنفيذيين من كلية ستانفورد لإدارة الأعمال. كما أن للقويز نشاطات كثيرة في المشهد الاقتصادي السعودي على الصعيدين الداخلي و الخارجي. وهو يحمل العديد من العضويات منها:

– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية.
– نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة العربية للخدمات المالية في مملكة البحرين.
. عضو مجلس الأمناء لدى صندوق المئوية السعودي.
. عضو مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة في المملكة العربية السعودية.
. مدير وشريك في شركة دراية المالية، وهي شركة سعودية ذات مسؤولية محدودة.

أحمد فريد

عضو مجلس الإدارة

رائد في عالم المال والاقتصاد، طبع بصمة فريدة في شركات مالية عالمية، استحوذت الكثير من خبراته، ولديها برز التميز في قدراته. فمن جامعة ستيرلنك في المملكة المتحدة بدأ أحمد فريد العام 1986م أولى خطواته المهنية، حيث أمضى سبع سنوات مع البنك الأهلي التجاري السعودي– فرع لندن، والذي شغل لديه عدة مناصب منها، مسؤول الاتجار الآجل، ومحلل ارتفاع عوائد السندات، ومدير محفظة الأوراق التجارية. بعد ذلك تمت تزكيته للعمل في بنك أميركا ومجموعة « تشيس إنفيزيتورز» المالية لمدة عامين في نيويورك قبل أن يعود من جديد إلى البنك الأهلي – فرع لندن، مديراً للخزينة. وبفضل هذه العطاءات المتميزة، استطاع فريد أن يصبح أول مواطن سعودي يشغل منصب رئيس الخزينة في بنك سعودي. ففي العام 1992م، تم تعيين أحمد فريد نائبا لرئيس الخزينة في الإدارة العامة للبنك الأهلي التجاري في جدة، وتمت بعد ذلك ترقيته لمنصب الرئيس، حيث تولى المسؤولية الكاملة عن سيولة البنك، الاستثمارات، معدل الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي على الميزانية العمومية للبنك الأهلي والتي تجاوزت بمجموعها 50 بليون دولار. لم يتوقف مسلسل التطور الوظيفي لفريد. كذلك لم تتوقف مسؤولياته المهنية على سيولة البنك ومعدل الفائدة، فتسلم في العام 2005م منصب رئيس قطاع إدارة الأصول، مع مسؤولية مباشرة عن إدارة الأصول وأقسام العمليات المصرفية الخاصة بالسمسرة والاستثمارات. وأصبح بذلك ركناً أساسياً في البنك الأهلي التجاري، خاصة بعد تسلمه منصبين مهمين في البنك هما؛ كبير المدراء التنفيذيين ومنصب مدير إدارة الاستثمار والأصول، حيث منح رخصة تجارية في وقت مبكر من عام 2007م. اقترن اسم أحمد فريد مع البنك الأهلي التجاري على الرغم من أنه لم يقصر نشاطاته المهنية عليه، فهو يعمل مع الكثير من المؤسسات المالية والإدارية الخاصة. ويشغل مراكز مرموقة كرئيس لمجلس إدارة مجموعة «إيست جت» وهي شركة ذات ملكية خاصة، وعضوية مجلس الإدارة في شركة « حسين شكري للأوراق المالية» في مصر.

د. عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي

عضو مجلس الإدارة

هو وكيل محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي للشئون الفنية. وهو بذلك أحد ثلاثة أعضاء يمثلون الحكومة في مجلس شركة السوق المالية السعودية (تداول).

نال عبدالرحمن الحميدي درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أوريجون في الولايات المتحدة الأمريكية العام 1991م. وقد عاد إلى المملكة العربية السعودية بعد تخرجه ليعمل أستاذاً مساعداً بقسم الاقتصاد في جامعة الملك سعود، قبل أن ينتقل للعمل كمدير للتدريب ومركز الأبحاث والمعلومات في المعهد المصرفي، ثم مديراً عاماً لإدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصاء بمؤسسة النقد العربي السعودي، والتي أصبح يشغل فيها منصب وكيل المحافظ للشئون الفنية منذ العام 2004م.

وقد شارك الحميدي في العديد من الاجتماعات الدولية من خلال مهامه في مؤسسة النقد، كاجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية ومجموعة العشرين؛ ونشر العديد من الأبحاث والأوراق العلمية. كما شارك في عدد من مجالس الإدارات منها:

- عضوية مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي.
- عضوية مجلس إدارة صندوق النقد العربي، في أبو ظبي.
- عضوية مجلس إدارة مؤسسة البريد السعودي.
- عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.
- عضوية مجلس إدارة مجلس الضمان الصحي التعاوني.
- عضوية مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية (تداول).

سعود بن ماجد الدويش

عضو مجلس الإدارة

هو الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات السعودية، الشركة السعودية الرائدة في قطاع الاتصالات، والتي تملك أكبر شبكة وبنية تحتية لخدمات الهاتف الجوال في منطقة الشرق الأوسط. دأبه العمل على التطوير، والتواصل المستمر مع الرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل لشركة الاتصالات السعودية بما يمكنها من تنمية قاعدة مشتركيها، والعمل على نمو أرباحها التي ارتفعت من 12,7 بليون ريال عام 2001م إلى 23 بليون ريال 2006، بمتوسط نمو بلغ 16% سنوياً.

قاد المهندس الدويش شركة الاتصالات السعودية بخطة توسعية خارجية جبارة من خلال الشراكة الاستراتيجية التي أنجزتها شركة الاتصالات السعودية مع شركة (بينارينج) ، المساهم الرئيس في شركة ماكسس. وتمنح هذه الشراكة الاستراتيجية حضوراً كبيراً للاتصالات السعودية في أسواق ماليزيا، وأندونيسيا، والهند، التي تعمل فيها شركة ماكسس، والتي تضم 1,4 بليون نسمة.

كما نجحت شركة الاتصالات تحت إدارته مؤخراً، في الحصول على الرخصة الثالثة للاتصالات المحمولة في دولة الكويت.

ويتولى المهندس سعود تطوير الرؤية الاستراتيجية التي تعتمدها الشركة تحت اسم "الطليعة" لتلبي احتياجات العملاء وتحفز منسوبي شركة الاتصالات السعودية، وتنفيذ استراتيجية (كسب التأييد) والتي حققت نتائج جيدة وأنشأت علاقات جديدة مع السلطات التنظيمية.

وقد تدرج الدويش في عدة مناصب إدارية في الاتصالات، أهمها نائب رئيس الاتصالات السعودية، ورئيس الجوال، و نائب رئيس تصميم الشبكات، ومدير عام الاتصالات الملكية. وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جنوب كاليفورنيا.

عبد الرحمن بن يحي اليحياء

عضو مجلس الإدارة

له باع طويلة في عالم المال والأعمال ، تولى عدة مناصب في بنوك ومؤسسات مالية كبرى في المملكة ، حائز على بكالوريوس إدارة أعمال مع درجة الشرف من جامعة نيو إنجلند– وستر– ماساشوستس في الولايات المتحدة الأميركية.

ولليحياء، وهو من مواليد 1959م، باعه الطويل في العمل المصرفي، وفي مجال المال والأعمال. وقد التحق بهذا الميدان في العام 1983م حينما عمل وسيطاً للمنطقة الغربية في قطاع الخزينة لدى البنك السعودي الفرنسي في المنطقة، ثم وسيطاً أول حتى العام 1989م حين عُهدت إليه إدارة قطاع خدمات الخزينة في المنطقة الغربية أيضا، والتي تركها لاحقا في العام 1992م ليتولى إدارة قطاع خدمات الخزينة لكن في المنطقة الوسطى هذه المرة.

لم يمض على ذلك عام، حتى أسند البنك إليه إدارة خدمات قطاع الخزينة في المملكة ككل. لكنه لم يمكث في موقعه هذا سوى بضعة أشهر، إذ استقطبه البنك السعودي الهولندي في منصب مساعد المدير العام، حيث أسندت إليه في موقعه هذا إدارة مجموعة الاستثمار في البنك، والتي تضم قسماً لإدارة الأصول والصناديق الاستثمارية، وآخر لوحدة خدمات وساطة الأسهم المحلية، وثالثاً لوحدة خدمات وساطة الأسهم الدولية.

في العام 2001 انتقل عبدالرحمن اليحياء للعمل لدى بنك ثالث هو البنك السعودي للاستثمار، وأيضا مساعدا لمدير عام البنك، مديراً عاماً لمجموعة خدمات الاستثمار والتخطيط المالي، ولمدة قاربت الأربع سنوات حين شهد العام 2005 نقلة جديدة لليحياء، إذ حان موعد استثمار هذه الخبرات في استثمار خاص، حيث غدا شريكا وعضواً لمجلس الإدارة المنتدب ورئيساً تنفيذياً لشركة أصول المالية، إحدى شركات الوساطة التي رخصت لها هيئة السوق المالية للعمل في سوق المال السعودية.

عبدالله بن عبد الرحمن الحمودي

عضو مجلس الإدارة

من مواليد العام 1954 م ، حصل على بكالوريوس علوم زراعية من جامعة الرياض سنة 1979 م، (جامعة الملك سعود حالياً)، وعلى ماجستير العلوم في الإنتاج الحيواني من جامعة سام هيوستن في الولايات المتحدة الأميركية (1985 م). بدأ حياته العملية مبكرا، فالتحق بالخدمة المدنية مهندسا زراعيا (1980 م) في الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وتنقل بين عدة مناصب فيها، قبل أن يصبح مدير عام ضبط الجودة طيلة ثماني سنوات (مابين 1989 م و 1997 م).

في عام 1996 م أعيرت خدماته إلى وزارة التجارة (مديراً عاماً للتجارة الخارجية) التي ارتقى فيها وظيفيا إلى أن أصبح وكيلا للوزارة للتجارة الخارجية عام 1999م.

له إسهامات عديدة في مجال تطوير العمل، فساهم في إعداد الإجراءات والأدلة الفنية لتطبيق سلسلة مواصفات الجودة الدولية ايزو 9000، كما ساهم في تطوير إدارة مختبرات الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وله أيضا عدة إسهامات في إعداد إجراءات شهادات المطابقة في بلد المنشأ، وفي إعداد تحليل دوري للميزان التجاري مع الدول الأخرى للمساهمة في العمل على تلافي الخلل في الميزان، إضافة إلى مساهماته في الإعداد للمفاوضات الرامية لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

شغل عضوية مجلس إدارة الشركة السعودية للنقل الجماعي، وعضوية مجلس إدارة الخطوط الجوية العربية السعودية، وعضوية مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي، وعضوية مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وهو حاليا عضو في مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية، ومجلس إدارة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

أحمد عقيل الخطيب

عضو مجلس الإدارة

الخطيب من مواليد 1965م، حائز على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة الملك سعود في عام 1991 م ، كما نال في عام 2002 م دبلوم في التخطيط المالي ودبلوم إدارة الثروات من معهد الصيرفة وجامعة ديليز في كندا .

شغل منصب مدير عام ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة في البنك السعودي البريطاني ساب خلال الفترة من 2004 م وحتى 2006. وتولى أيضا منصب كبير المدراء رئيس إدارة الثروات في قطاع أمانة للعمليات المصرفية الإسلامية بالبنك السعودي البريطاني. كما تولى عدة مسئوليات إدارية في بنك الرياض ما بين 1992 م و 2001 م، مبتدأ كمدير لقسم الاستثمارات والتسويق في إدارة خدمات الاستثمارات، وصولا إلى مركز نائب الرئيس ومدير العمليات المصرفية للاستثمارات في مجموعة العمليات المصرفية الخاصة في البنك. وشارك في العديد من البرامج والندوات التدريبية في ميادين عمليات الصيرفة والاستثمارات المالية والخدمات الائتمانية. أسس إدارة الثروات في الأمانة المصرفية الاسلامية في البنك السعودي البريطاني وأعاد بناء إستراتيجية الخدمات المصرفية الخاصة بمفهوم إدارة الثروة . كما ساهم في تأسيس إدارة خدمات الأسهم ببنك الرياض، وأسس إدارة تطوير الأعمال. وهو حاليا العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي في شركة جدوى للاستثمار، إحدى شركات الاستثمار التي تم الترخيص لها من هيئة السوق المالية . وقد حضر العديد من الدورات المتخصصة في أكبر المعاهد في العالم مثل إنسياد و متشيجان وغيرها. وعضو العديد من اللجان ومجالس الإدارات؛ منها عضو مجلس إدارة شركة مصفاة زيوت التشحيم "لوبريف"، و نائب رئيس سابق للجنة الأوراق المالية بالغرفة التجارية بالرياض. كما ترأس لجنة منتجات الاستثمار بمؤسسة النقد العربي السعودي بدورتها للعام 2003 م.

منصور بن صالح بن عبدالعزيز الميمان

عضو مجلس الإدارة

نال منصور الميمان البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من جامعة الملك سعود في الرياض العام 1973م، والتحق فور تخرجه في ميدان العمل الحكومي في الأمانة العامة لصندوق الاستثمارات العامة في وزارة الماليْة. وقد واصل دراساته العليا خلال الفترة من 1977 وحتى 1980 حيث حصل على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دالاس في ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأميركية.

وشغل الميمان منذ العام 1993م منصب وكيل الوزارة المساعد لشؤون الميزانية والتنظيم بوزارة المالية. وظل في موقعه هذا خمس سنوات، حيث اختير في العام 1998 أميناً عاماً لصندوق الاستثمارات العامة، وهو المنصب الذي لا يزال يشغله حتى الآن. كما شغل الميمان في حياته العملية العديد من العضويات في مجالس إدارة عدد من الشركات والمؤسسات مثل الشركة السعودية البنغلادشية للاستثمار، وبنك التسليف السعودي، وبنك القاهرة السعودي،والشركة السعودية المصرية للاستثمارات الصناعية، والدار السعودية للخدمات الاستشارية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وشركة إسمنت القصيم، والشركة السعودية المصرية للتعمير، وشركة كهرباء المنطقة الشرقية (سكيكو)، والشركة السعودية للنقل الجماعي، وبنك الرياض.

وهو حاليا يرأس مجلس إدارة كل من بنك التسليف والادخار وكذلك الشركة السعودية للخطوط الحديدية(سار) كما أنه عضو في مجالس إدارات كل من شركة الاتصالات السعودية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، ، وشركة إسمنت المنطقة الجنوبية، وأخيراً شركة السوق المالية السعودية (تداول).

عبدالله بن صالح السويلمي

المدير التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول)

المتابع للحياة المهنية للأستاذ عبدالله السويلمي المدير التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية «تداول»، يلحظ الارتباط اللصيق لهذه المسيرة بالسوق المالية والعمل في القطاع المالي على وجه الخصوص. فالسويلمي، وهو من مواليد العام 1966م عمل منذ تخرجه من جامعة الملك سعود عام 1989 لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في موقع متوافق مع تخصصه العلمي في مجال هندسة الحاسب الآلي، حيث شارك كعضو في فريق المؤسسة لتطوير شبكة المدفوعات السعودية (SPAN) للصرف الآلي ونقاط البيع.

وفيما يلي أهم المحطات الوظيفية التي مر بها قبل أن يصدر أخيراً قرار باختياره مديراً تنفيذيا لشركة السوق المالية السعودية (تداول)، بعد أن تولى هذا المنصب مكلفاً منذ العام 2001م:

تولى مهام المدير الفني لمشروع تطوير نظام المدفوعات الوطني (سريع) خلال الفترة 1995 – 1997م. كلف بعد ذلك كمدير لنظام سريع من مايو 1997م وحتى مايو 1999م.

مثل مؤسسة النقد العربي السعودي في اللجان الفنية التابعة لبنك التسويات الدولية، والتي وضعت المعايير والتوصيات لنظم المدفوعات والتسويات المالية.

كلف بقيادة فريق مشروع (تداول) خلال الفترة من يونيو 1999م وحتى أكتوبر 2001. وقد تضمن المشروع تحديثاً كاملاً للأنظمة الفنية، إضافة إلى إعادة صياغة القواعد والإجراءات، وتطوير هيكل تنظيمي جديد لعمل الإدارات المشغلة للسوق، وكذلك تجهيز مقر جديد لأعمال السوق .

كلف بعد ذلك كمدير عام لتداول منذ أكتوبر 2001 م، واستمر هذا التكليف حتى نهاية العام 2007. وشملت مسئولياته إدارة وتطوير عمليات السوق خلال الفترة التي شهدت نمواً قياسياً في حجم التعاملات في السوق السعودية.شارك ضمن فريق مشروع تأسيس هيئة السوق المالية خلال الفترة 2003–2004م. عين في ديسمبر 2007م مديراً تنفيذياً لشركة السوق المالية السعودية (تداول).

خبراء اقتصاديون لتداول:

هيكلة قطاعات السوق المالية..خطوة أخرى باتجاه بناء سوق عالمية

إعداد / مصطفى شهاب

لم يشكل قرار هيئة السوق المالية اعتماد الهيكلة الجديدة لقطاعات السوق مفاجأة للمراقبين، خاصة أنه جاء بعد طلبها آراء المختصين التي جاءت مرجحة للقرار ما اقتضى إعلان الهيئة تكليف شركة السوق المالية السعودية (تداول)، بالإعداد لتنفيذ هذا القرار اعتبارا من الخامس من نيسان/ إبريل القادم.

والقرار كما يرى الممختصون، أصبح حاجة ضرورية للسوق في ظل التنامي المضطرد لسوق المال السعودية، سواء على صعيد عدد الشركات المدرجة، أو من حيث حجم التعاملات اليومية للسوق. كما يتواكب التنظيم الجديد مع أنظمة التداول الجديدة ؛ وهو ما يساعد على تقديم صورة يومية واضحة عن مؤشرات كل قطاعات السوق، ويرسم بشكل أوضح خيارات المتعاملين، ويساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة على هذا الصعيد.

حول هذا القرار وأبعاده كان لمجلة " تداول " هذا الحوار مع بعض المختصين، وكان من الطبيعي أن تكون البداية مع أحد المسؤولين في شركة السوق المالية (تداول)، المعنية مباشرة بأبعاد القرار، والمسؤولة عن وضعه موضع التنفيذ.

الأستاذ عايد العايد رئيس إدارة الأبحاث والتطوير في (تداول)، قال عن الدوافع والأبعاد التي اقتضت هذا التوجه:" كما هو معلوم تسعى الأسواق المالية إلى إعادة تشكيل قطاعات السوق وتطوير مؤشراتها المالية لتعكس الأداء الحقيقي والنشاطات الرئيسية للشركات والسوق المالية. وقد تم اعتماد النشاط الرئيسي للشركات، بالإضافة إلى توظيف أصول هذه الشركات، ونسب إيراد كل نشاط رئيسي من إجمالي إيرادات الشركة؛ كأساس للتقسيم وتوزيعها القطاعي، مما يساعد السوق على ضمان وضع هذه الشركات ضمن القطاعات التي تعكس نشاطها الرئيسي.

ولفت إلى أن الأسواق تعتمد على المؤشرات المالية للأسهم الحرة، كونها تعكس الأداء الحقيقي للسوق واتجاهها. فضلاً عن اعتماد المستثمر اليومي أو المستثمر المؤسسي، على هذه المؤشرات عند اتخاذ أي قرار استثماري.

الأستاذ محمد الضحيان رئيس مجلس إدارة دار التطوير والإدارة للاستثمار، علل في إجابته عن دوافع وأبعاد القرار بأن الهيئة، ارتأت أن مؤشرات السوق، لا تفي بمتطلبات المستثمر، ولا تعطيه صورة واضحة عن تحرك السوق وقطاعاتها المختلفة؛ الأمر الذي أربك إظهار الصورة الصحيحة للمستثمرين والمحيط الاستثماري، فاتجهت إلى قرار تقسيم المؤشرات كي تصبح أكثر فاعلية ووضوحا. حيث لا يُربط الأداء بصورة عامة على محددات إجمالية، بل يعتمد على التفصيل الذي يوضح ماذا يحدث في السوق. وأعتقد، والقول للضحيان: أن المقصود من هذه المؤشرات؛ هو المحافظة على درجة كبيرة من الشفافية لصالح المستثمر، وكذلك لصالح السوق بصفة عامة.

وعرض الأستاذ يوسف قسنطيني المدير التنفيذي لشركة خبراء البورصة لما ورد في قرار الهيئة حول حسابات مؤشر السوق وقطاعاتها المختلفة، مشيرا إلى أنه تضمن إخراج الأسهم غير المتاحة للتداول كحصص الحكومة، والشريك الأجنبي، والشريك المؤسس ومن يملك 10% أو أكثر من حساب المؤشر، واصفاً إياه بأنه قرار هام لتسهيل وضع التشريعات اللازمة وتنظيم السوق، ومن ثم تطبيق رقابة صارمة لأجل جعلها سوقاً فعالة بمقاييس دولية، خصوصاً لما قد يطرأ من تغييرات على المؤشر، كإدراج أسهم جديدة، أو التغيير في نسب التملك، حيث سيتم تحديث المؤشر تبعا لهذه المعطيات كل ثلاثة أشهر، أو حسب ما تراه الهيئة مناسباً.

وأوضح قسنطيني أن قرار الهيئة بإعادة الهيكلة القطاعية يجعل التحليل الاستراتيجي والتحليل الأساسي والتحليل الفني والتحليل النفسي ذات معاني أوضح. إذ يمكن مقارنة نشاط شركات أو قطاعات ببعضها البعض لتعطي معنى أفضل. ويمكن أيضاً مقارنة السوق السعودية بالأسواق الإقليمية والدولية بشكل فعال، كما يفتح المجال لزيادة الأدوات الاستثمارية.

وحول الفوائد المتوخّاة من هذا التحول، أكد العايد أن الأسواق المالية الناشئة تسعى إلى تطبيق المعايير الدولية المستخدمة في الأسواق العالمية لإعادة هيكلة أسواقها. ولعل من أهمها تشكيل وتوزيع الشركات المدرجة فيها على قطاعات تعكس بصورة مباشرة ماهية الشركة وأنشطتها الرئيسية. واستطرد: ولعل ذلك من أهم الفوائد التي سوف نحصل عليها بعد إعادة التشكيل. إضافة إلى أن المؤشرات المالية الجديدة تظهر بشكل واضح، الاتجاه الفعلي للسوق. ورغبات المستثمرين فيه بشكل يومي، دون تأثير للملكيات الكبيرة التي قد لا ترغب الجهة التي تملكها التصرف فيها.

كما أن فتح السوق المحلية عربياً وإقليمياً ودولياً يحتم على الأسواق إتباع الأساليب والمعايير الدولية في هيكلة قطاعات السوق، وتوزيع الشركات فيها وإعداد مؤشراتها المالية.

محمد الضحيان رأى أن الفوائد المرتقبة من القرار تتمثل في تحديد انخفاض وارتفاع كل قطاع بمعزلٍ عن السوق. وبذلك يصبح الانخفاض مرتبطاً بمنتج معين. فلا يحمل قطاع مسؤولية قطاع آخر. الأمر الذي سوف يرفع درجة الشفافية لدى المتعاملين بصفة كلية. كما يقلل من درجة التذبذب في السوق بشكلٍ عام.

ويرى يوسف قسنطيني أن الفوائد من إعادة هيكلة المؤشر العام وقطاعات السوق عديدة جداً؛ أهمها توضيح الرؤية الاستثمارية للسوق، والقطاعات والشركات المدرجة فيها؛ وتقليص مخاطر السوق من خلال عكس الصورة الصحيحة للتذبذب . كما ذكر أن من فوائد إعادة الهيكلة؛ توفر الإمكانية في المستقبل للاستثمار في مؤشر القطاع نفسه بدلاً من السهم، حيث يوزع المستثمر مخاطر الاستثمار على جميع أسهم القطاع حسب وزنها، ولا يتقيد بالمخاطرة على سهم واحد. ويختتم قسنطيني تعليقه بالقول: " إعادة هيكلة السوق تسهل تطبيق التحليل ومقارنة أسهم القطاعات عند الرغبة، وكذلك دراسة الأسواق ومقارنتها ببعضها البعض. ورأى أن الشركات أصبحت تمثل قطاعاتها بشكل أصح من الوضع السابق، كما قد يسهم التصنيف الجديد للقطاعات في تعزيز قدرة الجهات التمويلية على

عايد العايد : هيكلة قطاعات السوق، وتطوير مؤشراتها . . . تعكس الأداء الحقيقي، والنشاطات الرئيسية للشركات وللسوق المالية .

يوسف قسنطيني: قرار الهيكلة، يجعل للتحليل الاستراتيجي والتحليل الأساسي، وكذلك الفني والتحليل النفسي معاني أوضح.

تحديد مستويات التمويل والتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للمستثمرين في السوق من خلال معرفة القطاع الذي يرغب المستثمر في التركيز عليه في عمليات المتاجرة. ومقارنة المخاطر المرتبطة بذلك القطاع مع مستويات التمويل أو التسهيلات الائتمانية المطلوبة بشكل أفضل.

وعن سبب تحديد الهيئة الخامس من ابريل موعداً لبدء التطبيق، أجاب العايد: قامت الهيئة بخطوه جريئة إيماناً منها ولقناعتها بأهمية استطلاع الآراء في مثل هذا الأمر، وطرحت الهيكلة الجديدة على العموم وطلبت من الجميع إبداء الرأي والمشورة. وقد تم جمع كافة الآراء والمقترحات وفرزها وتصنيفها ودراستها بشكل مستفيض للاستفادة منها، وتطبيق الملائم والمناسب. وتم الأخذ بالعديد من هذه المقترحات وتعديل وإعادة توزيع بعض الشركات وفقاً لتلك المقترحات. ونظراً لما يتطلبه التطبيق من استعداد مناسب وملائم من شركة السوق المالية وذلك لجمع البيانات التاريخية وحفظها، وإعادة حساب المؤشرات الحرة تاريخياً، ومن ثم إتاحتها وعرضها في الموقع الرسمي للسوق؛ فقد تقدمت السوق المالية بمقترح أن يتم التطبيق بعد نهاية الربع الأول من منطلق أن السوق ستقوم دورياً وبشكل ربع سنوي بصيانة المؤشرات المالية ومراجعتها، مما يعني أن مكونات جميع المؤشرات ستخضع لمراجعة دورية كل ربع سنة، لذا تم اختيار بداية الربع الثاني من العام (2008) للتطبيق.

من جانبه رأى يوسف قسنطيني أن هيئة السوق المالية بحاجة إلى وقت كاف للاستعداد ودراسة تأثير قرار إعادة هيكلة السوق على كافة الأطراف المعنية بالتداول في سوق الأسهم السعودية. كذلك فإن الهيئة قد تكون رغبت في تهيئة المتداولين نفسياً قبل تطبيق التصنيف الجديد لقطاعات السوق على أرض الواقع، مع إتاحة المجال لإدراج أكبر عدد ممكن من الأسهم في السوق.

وحول ما إذا كان يرى أن التقسيم المقرر للقطاعات، وكذلك للمؤشر؛ جاء ليفي بالغرض؟ أم أن الحاجة تبقى قائمة لتعديلات أخرى قادمة؟ فأجاب قسنطيني: "ما تم وضعه في التصنيف الجديد يعتبر كافياً للوقت الحاضر كخطوة أولى، لكنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار، أنه كلما تطورت السوق وازدادت عمقاً، فإن الحاجة تزداد للتوسع في عدد القطاعات الرئيسية، وربما تطلب إضافة عدد من القطاعات الفرعية ضمن القطاع الواحد، لأنه يفضل تجزئتها إلى قطاعات أصغر.

واعتبر عايد العايد أن الاستقرار في هيكلة السوق تعد من الأشياء الرئيسية، إذ قلما تجد سوقاً مالية تقوم بإعادة التشكيل والهيكلة على فترات متقاربة". وأكد أن القطاعات بمسمياتها الحالية كفيلة بأن تفي بالغرض خلال المستقبل المنظور.

محمد الضحيان؛ اعتبر أن النظام الجديد سيتعامل مع المتغيرات، وقال: "بالتأكيد تحرص الهيئة على الصالح العام وبالتالي؛ فلديها ترتيبات لتفعيل الأنظمة بما يخدم مصلحة السوق والمستثمر، وستكون عملية المراجعة دورية، ونطمح أن يكون أثر هذا التغيير جيداً".

وسألنا الضحيان ما إن كان يعتقد أن مواقف الجهات والمختصين من القرار كانت إيجابية في مجملها، بحيث اتخذت الهيئة قرارها ببدء التنفيذ ، فأجاب: نعتقد أن الهيئة قامت بدورٍ فعال، ليس بطلب آراء أطراف السوق فحسب، ولكن بكسب نسبة كبيرة من الآراء الفنية والتي سوف تساعد على نشر جوٍ من القبول للمتغيرات.

وحول ذات الموضوع يرى يوسف قسنطيني أن هيئة السوق المالية أخذت بعين الاعتبار فعلياً آراء عدة مصادر للمعلومات المتخصصة حول تقسيم السوق،

ودرست بشكل مستفيض أبعاد قرارها وتأثيره على جميع الأطراف المعنية في السوق على المديين المتوسط والبعيد بمن فيها:
جهات احترافية خارجية من أسواق الأسهم الأجنبية التي سبق تقسيم القطاعات فيها. وشركات استشارية محلية متخصصة لدراسة القرارات التي يجب اتخاذها. وآراء ومقترحات المحللين المتخصصين والبنوك وشركات الخدمات المالية، بالإضافة طبعاً إلى ما ورد للهيئة من آراء وردود على الاستبيان الذي طرحته للعموم.

وعن قرار تكليف السوق المالية السعودية (تداول) إعادة حساب مؤشر السوق بأثر رجعي من الأول من يناير 2007، وتساءلت معهم عن هذا التوقيت المرجعي، ووفق أي حسابات؟

عايد العايد أجاب: إن حساب المؤشرات تاريخياً اعتباراً من 1 /1/ 2007م، هو أحد القرارات التي اتخذها مجلس هيئة السوق، مما يعني أن المؤشر العام والقطاعي للأسهم الحرة والقيم والبيانات التاريخية لها، ستكون متوفرة من ذلك التاريخ. ولتحقيق ذلك قامت السوق المالية بتوزيع الشركات المدرجة على

القطاعات الجديدة وإعادة تجميع البيانات المالية والمؤشرات العامة وحسابها مثل إجمالي قيمة التنفيذ اليومي، وعدد الصفقات وكمية الأسهم المتداولة سواء للسوق، أو للقطاعات الجديدة، تمهيداً لعرضها وإتاحتها في موقع السوق. كما أن قيم المؤشرات الحرة جميعها ستكون متاحة للمحللين الماليين اعتباراً من التاريخ المحدد 1/1/2007م. ونتوقع أن تكون قيمة المؤشر الجديد يوم التطبيق قريبة جداً من الرقم الحالي للمؤشر العام".

بينما يرى الضحيان أن الأمر يساعد على أن تكون للقرار أرضية مقبولة في السوق، مشيراً إلى أن الهيئة درست الأمر خلال العام المالي المنصرم، وجعلته منطلقاً ومحوراً أساسياً لعملياتها المستقبلية، وهي بدورها أقرت ذلك التاريخ لبدايته".

أما المدير التنفيذي لشركة خبراء البورصة يوسف قسنطيني، فلم يستبعد أن "تكون هناك أسباب داخلية غير معروفة لإعادة احتساب قيمة المؤشر وقطاعاته بأثر رجعي تقع ضمن اختصاصات الهيئة وسياساتها المرتبطة بنظام تداول الجديد". ورأى أن إعادة احتساب قيمة المؤشر اعتباراً من ذلك التاريخ ستوفر فترة عام وربع العام تقريباً لتطبيق التحليل على السوق. إضافة إلى أن مؤشر السوق كان في ذلك التاريخ عند مستويات متدنية ومستقرة.

وعن الأثر المتوقع لاستبعاد الأسهم غير المتاحة للتداول من حساب المؤشر؟

يرى الضحيان أن الأثر لن يكون إيجابياً 100 % نظراً لأن الفروقات المتوقعة بعد حذف تلك الأسهم لن تكون ذات مغزى كبير. لكنه توقع أن تنظر السوق إلى الموضوع بنوع من القبول، مع أن حجم المؤشر سوف يختلف قليلاً، ويظهر التغير في القطاع جلياً".

الأستاذ العايد أوضح في المقابل أنه سيتم حساب المؤشرات على أساس القيم المرجحة للقيمة السوقية للأسهم، وأنه سيتم احتساب القيمة السوقية لكل سهم على أساس سعر إغلاق السهم في يوم ما مضروباً بعدد الأسهم القابلة للتداول، وسيكون الفارق بين المؤشرين محدوداً جدا.

وعن مصير المؤشرات الحالية، أوضح العايد أن المؤشرات الحرة سيتم احتسابها اعتباراً من 1 /1/ 2007م، كما أنه سيتم حفظ المؤشرات والإحصائيات للسوق (القديمة والجديدة)، وستكون متاحة للمستثمرين والمحللين عبر موقع السوق المالية الرسمي.

محمد الضحيان: القرار: يرفع درجة الشفافية لدى المتعاملين بصفة كلية أ كما يقلل من درجة التذبذب في السوق بشكل عام.

في حفل تكريمي نظمته «تداول» للمشاركين في تجارب تشغيل نظام تداول الجديد

السويلمي : أكبر تطوير تقني تشهده السوق المالية السعودية

جاء حفل تكريم السوق المالية السعودية (تداول) للبنوك وشركات الوساطة ومزودي المعلومات الذين شاركوا في التطبيقات التجريبية لنظام التداول الجديد؛ اعترافا منها بدور شركائها في إنجاح نظامها الذي أطلقته في الربع الأخير من العام المنصرم، وتأكيدا لروح الشراكة والتعاون بين الجانبين، لما فيه المصلحة المشتركة لتطوير آليات التداول في السوق وخدمة المتعاملين. وكانت السوق المالية قد قامت بكافة الاختبارات والتجارب الفنية على النظام مع كافة الأطراف المعنية قبل تطبيقه عمليا في شهر أكتوبر الماضي

الأستاذ عبدالله السويلمي المدير التنفيذي للسوق المالية السعودية (تداول) يسلم الدرع التكريمي للأستاذ علاء الدين يوسف المدير العام المساعد لمجموعة الخدمات المصرفية في بنك الجزيرة

واعتبرت الأنظمة الجديدة للتداول انطلاقة جديدة لسوق المال السعودية، تلبي التوسع الكبير الذي شهدته السوق؛ سواء على صعيد عدد الشركات المدرجة، والتي تجاوز عددها المائة وثلاث عشرة شركة، أو على صعيد عدد المتعاملين في السوق، أو حجم عمليات التداول وعدد الصفقات التي تشهدها السوق كل يوم. كما توفر استجابة طبيعية لتنوع أدوات الاستثمار التي تشهدها السوق بعد أن كانت الأسهم أدوات التعامل الوحيدة في السوق لسنوات طويلة.

وكانت السوق المالية السعودية، قد دخلت مرحلة جديدة من التطوير مع قيام هيئة السوق المالية وصدور العديد من التشريعات الجديدة التي أقرتها هيئة السوق المالية. فجاء نظام تداول الجديد انسجاما مع إستراتيجية السوق المالية السعودية، وحرصها المستمر على تحديث وترقية أنظمتها التقنية، وتلبية حاجات السوق المتنامية، وتقديم خدمات إضافية لكافة فئات المتعاملين، وإتاحة أدوات تداول مختلفة في السوق.

البنية الأساسية للسوق

وفي كلمته التي ألقاها في حفل التكريم الذي أقامته شركة السوق المالية السعودية بالمناسبة، عبر الأستاذ عبدالله السويلمي المدير التنفيذي للسوق المالية السعودية (تداول) عن الشكر والثناء على الدورالذي قامت به الجهات المشاركة بالتجارب التطبيقية، والتي هي على صلة عملية بالأنظمة الجديدة. وأكد على عمق الشراكة بين السوق المالية (تداول) وهذه الجهات، وعلى تلاقي هدف الجانبين من أجل نجاح الأنظمة الجديدة التي جاءت أساساً لخدمة كافة المتعاملين في سوق المال؛ من مستثمرين ومزودي المعلومات وشركات الوساطة، والشركات المساهمة المسجلة في السوق.

وعرض في كلمته بالمناسبة، للجهود التي بذلت أثناء فترة التجارب، وقال في معرض إشادته بالمكرمين:" وهم يستحقون منا أكثر من هذا التكريم ... فقد عملوا طيلة أشهر متواصلة خلال مراحل المشروع المختلفة من التصميم إلى التطوير والاختبارات الفنية، وحتى التشغيل ... ووفق مواصفات دقيقة أثمرت إطلاقاً ناجحاً لهذه الأنظمة".

وذكرالسويلمي أن هذا المشروع، يعد أكبر تطوير تقني تشهده السوق المالية السعودية في تاريخها،إذ أنه يمس البنية الأساسية للسوق كاملة. ولفت إلى أن مشروعاً بهذا الحجم، وهذا العدد من المشاركين ما كان له أن ينجح لولا توفيق الله أولاً، ثم الجهود المتضامنة لجميع المشاركين.

وحول ضرورات النظم الجديدة، شددعلى أن وجود تقنية متقدمة يعتبر أحد أهم العوامل التنافسية للأسواق المالية، مشيراً إلى أن السوق السعودية التي تعتبر أحد أكبر الأسواق الناشئة وأكبر أسواق المنطقة وأكثرها سيولة ؛ تتميز بتقنياتها المتطورة التي تُمكنها من

الأستاذ عبدالله السويلمي المدير التنفيذي للسوق المالية السعودية (تداول) يسلم الدرع التكريمي للمهندس محمد البلاع رئيس مجلس إدارة المجموعة الوطنية للتقنية

أداء عملياتها بكفاءة وسرعة. وقال إن التسوية الآنية وانتشار التداول عبر الانترنت وسهولة الحصول على معلومات السوق الحية عبر قنوات عدة؛ تعتبر بعض مميزات السوق السعودية.

وأضاف، إن تطبيق الأنظمة الجديدة يُضيف آفاقاً جديدة، لتقديم خدمات ومنتجات إضافية وقدرة استيعابية عالية.

وقال: إن الإطلاق الناجح للأنظمة، لاقى صدى طيباً لدى جمهور المتعاملين والمتابعين للسوق وكذلك وسائل الإعلام المختلفة.

ووجه السويلمي بهذه المناسبة الشكر والتقدير، لوسائل الإعلام والإخوة الإعلاميين على مساهمتهم الفاعلة في تغطية أنشطة وفعاليات السوق المالية السعودية (تداول)، وكذلك مبادراتهم، ومتابعتهم بالتغطية الإعلامية لمراحل المشروع.

وأوضح السويلمي أن السوق المالية السعودية شهدت تغيرات هيكلية كبيرة منذ تأسيس هيئة السوق المالية في العام 2004م. حيث تم الترخيص لعدد كبير من شركات الوساطة المالية التي بدأ بعض منها في تقديم خدماتها للمتعاملين، كما زادت وتيرة إدراج الشركات في السوق، فوصل عدد الشركات المدرجة إلى (108) شركات، كان آخرها شركة جبل عمر، والتي كانت أولى الشركات التي تدرج منذ تدشين الأنظمة الجديدة.

وأشار إلى أن العام الماضي شهد أيضاً قيام البنوك السعودية بالبدء في فصل أعمال الأوراق المالية في شركات مستقلة متخصصة.

كما نوه المدير التنفيذي لتداول بتأسيس شركة السوق المالية السعودية (تداول)، وتعيين أعضاء مجلس إدارتها. وتوقع أن يشكل ذلك، انطلاقة لمرحلة جديدة من التطوير والتوسع في أعمال السوق.

وفي ختام كلمته توجه السويلمي بالشكر والتقدير لمعالي رئيس هيئة السوق المالية الدكتور عبدالرحمن التويجري، ومجلس الهيئة الموقر على دعمهم اللا محدود للمشروع.

من جانبه، أشاد المهندس محمد البلاع رئيس مجلس إدارة شركة (مباشر) التابعة للمجموعة الوطنية للتقنية بالنقلة النوعية الكبيرة لنظام تداول الجديد، مشيراً إلى أن هذا النظام ساعد بشكل كبير في تطوير أداء سوق الأسهم المحلية بطريقة فعالة، الأمر الذي يتضح من خلال كميات التداول وحجم الأموال التي يعمل عليها النظام بطريقة شفافة ومرنة.

وقال المهندس البلاع الذي ألقى كلمة في الحفل نيابة عن شركات مزودي المعلومات: إن "مباشر" عملت منذ فترة طويلة جنباً إلى جنب مع "تداول" كشريك استراتيجي في تطوير آليات سوق الأسهم السعودية من خلال توفير برنامج تقني مميز يقدم كافة الخدمات للمستثمرين بطريقة سهلة ومرنة وفي ظروف مختلفة ، مشيراً إلى أن نظام "مباشر" ساعد بشكل كبير في ربط الأسواق الخليجية والعربية بنظام واحد يساعد المستثمرين على إدارة أموالهم ومتابعة تحركات الأسواق المالية في وقت واحد وعبر شاشة تداول واحدة.

كما نوه علاء الدين يوسف المدير العام المساعد لمجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الجزيرة في كلمة مثل فيها شركات الوساطة في الحفل، بروح التعاون الجماعي التي عمل من خلالها المشاركون في التجارب من أجل الوصول إلى النجاح الذي تحقق، وأكد على أهمية الأنظمة الجديدة للتداول التي تم إطلاقها.

وكانت (تداول) كرمت خلال الحفل 32 من البنوك، وشركات الوساطة، ومزودي خدمات التقنية في السوق المالية. وقدم المدير التنفيذي لشركة السوق المالية السعودية (تداول)،دروعا تذكارية لمدراء الشركات المشاركة، أو ممثلين عنهم.

وقد حضر حفل التكريم عدد من الشخصيات الاقتصادية، ومسؤولون من هيئة السوق المالية، ومن شركة السوق المالية السعودية (تداول) ، وعدد من الإعلاميين المختصين بقضايا الاقتصاد.

الماضي:

تبنينا استراتيجية 2020 لنصبح أحد أكبر ثلاث منتجين في العالم

حوار / مصطفى شهاب

يملك المهندس محمد بن حمد الماضي نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) الكثير من التفاؤل، وهو يتحدث عن مستقبل الشركة التي واكب مسيرتها منذ البدايات. إذ انضم إلى أسرة سابك منذ انطلاقتها العام 1976م، وما زال، ما أتاح له الإلمام بكل التفاصيل. وعلاوة على خبرته الممتدة هذه، فقد عزز التخصص العلمي للمهندس الماضي، الحاصل على الماجستير في الهندسة الكيميائية من جامعة (وايومنج) الأميركية، من ثقته في تصور الرؤية المستقبلية لسابك، التي يتوقع لها أن تصبح إحدى أكبر ثلاث شركات في مجال الصناعات البتروكيميائية في العالم.

الماضي أكد في حواره مع مجلة "تداول" أن التوسع الخارجي لسابك، يرمي إلى التكامل مع التوسع الداخلي للشركة، بغية تحقيق أفضل العوائد للمساهمين، والاضطلاع بدور أكبر في الاقتصاد الوطني. وأكد سعي سابك لرفع طاقتها الانتاجية إلى 73 مليون طن العام القادم، وإلى 130 مليون طن العام 2020 ؛ لتصبح إحدى أكبر ثلاث شركات لصناعة البتروكيماويات في العالم. وفي ما يلي نص الحوار:

ما هي أبرز المحطات التي مرت بها شركة سابك؟

إن مسيرة (سابك) حافلة بالتحديات التي تجعل هناك الكثير من المحطات التي يتوقف المرء أمامها. وأولى هذه المحطات تنبع من الفكرة الاساسية التي دعت الى قيام سابك. حيث تبنت الحكومة في خططها التنموية (مثلث التنمية)، ممثلاً في قيام مشروع جمع الغازات، وتأسيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع لتتولى تطوير هاتين المدينتين وتحويلهما إلى مركزين صناعيين زاخرين بالتجهيزات الاساسية الحديثة، ومن ثم تأسيس الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) لتحمل مسئولية تشييد المجمعات الصناعية التي تستثمر موارد الوطن الهيدروكربونية، وتحويلها الى منتجات صناعية تنوع مصادر الدخل الوطني، وتهيئ المجال لنمو الصناعات التحويلية.

المحطة الثانية التي أتوقف أمامها هي أهم المحطات، وهي مرحلة(إثبات الذات)، حيث جوبهت خطط (سابك)في مهدها بأشرس حملات الإحباط والتشكيك، لاسيما فيما يتعلق بقدرة الإنسان السعودي على حمل مسئوليات صناعات تطبق أحدث التقنيات العالمية، في ظل احتكار هذه التقنيات من قبل كبريات الشركات العالمية.

ولقد نجحت (سابك) بحمدالله وتوفيقه في كسر الحواجز، بإنتهاج أسلوب (المشاريع المشتركة) مع نخبة من الشركات العالمية، مشترطة عليها تدريب العناصر السعودية وتأهيلها لحمل أحدث التقنيات العالمية، ووفقها الله في أن تبني رجالها قبل أن تبني مصانعها.

أما المحطة الابرز في رحلة (سابك) التي لا يمكن أن أنساها وزملائي، فهي خروج باكورة إنتاج بعض مصانعها عام 1403هـ (1983م)، وهي ذكرى لا تزال محفورة بذاكرتي، صورة السفينة التي غادرت ميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل، حاملة أول شحنة متوجهة إلى اليابان، معلنة دخول المملكة عصر تصدير الميثانول لأول مرة.

نأتي بعد ذلك إلى مرحلة النمو، التي شهدت دخول مجمعات(سابك) الصناعية مرحلة الإنتاج واحداً تلو الآخر، وتصاعد إنتاجها تدريجيا، معززاً اسم المملكة في أسواق التصدير العالمية خارج نطاق النفط، ومشاركاً بدور متنام في تعزيز الاقتصاد، وتحسين ميزان المدفوعات الوطني، فضلا عن الإسهام المتصاعد في تنمية الصناعات التحويلية المحلية، وإثراء برامج النهضة العمرانية التي عمت أرجاء المملكة، وامتدت إلى البلدان الشقيقة والصديقة، والمشاركة في تحقيق الأمن الغذائي بتوفير متطلبات البرامج الزراعية من الأسمدة.

أعقبت ذلك المحطة)العالمية..(وصحيح أن (سابك) حملت منذ ولادتها صفة (العالمية) من خلال مشاركة صفوة الشركات العالمية، وتطبيق أحدث التقنيات، كذلك من حيث طاقاتها الإنتاجية الكبيرة التي تفيض عن المتطلبات المحلية وتلبي حاجات الأسواق الدولية؛ إلا أن (سابك)، عملت على ترسيخ خطاها وتوجهاتها العالمية بالانتشار في مختلف الأسواق التقليدية والنامية، لتصل صادراتها إلى أكثر من مائة دولة، وهناك دأب متواصل على توثيق حضورها في هذه الأسواق، سواء من خلال الاستثمارات الصناعية والتقنية، أو إنشاء الشركات الدولية، والفروع، والمكاتب، ومراكز الخدمات والمستودعات.

وقد أثمرت هذه المحطة (العالمية) تصنيف (سابك) كأكبر شركة صناعية غير بترولية في منطقة الشرق الأوسط، واحتلالها مركزاً بارزاً في قائمة أكبر عشر شركات بتروكيماوية عالمية.

ولم تعد (سابك) الشركة الرائدة في المجالات الصناعية والتسويقية فحسب، بل صارت من الشركات العالمية الرائدة في المجالات التقنية، حيث تحولت من (صانعة منتجات)الى (صانعة تقنيات) أيضاً. ونجحت منظومتها التقنية في تسجيل مئات من براءات الاختراع حول العالم.

أما محطة (سابك) القادمة التي سيتوقف الجميع أمامها كثيراً بإذن الله، فهي أن تصبح من الشركات الثلاث الكبرى في عالم صناعة الكيماويات، عام 2020م بمشيئة الله تعالى.

أبرز محطة في مسيرة سابك كانت باكورة إنتاجها عام 1983م

الصكوك الاسلامية لا تعني الاستغناء عن تمويل المصارف

خرجت (سابك) في إطار نشاطها التوسعي الى خارج حدود المملكة.. هل لكم أن تسلطوا الضوء على الشركات التي تملكها (سابك) في الخارج؟

تملك (سابك) العديد من الشركات الدولية، ومن أهمها شركات (سابك أمريكا)، (سابك أوروبا)، (سابك آسيا الباسيفيك) وغيرها من الشركات الصناعية والتسويقية، فضلا عن الكثير من المكاتب والفروع ومراكز الخدمات والمستودعات التي تعزز حضورها، وتؤكد قربها من مستهلكي منتجاتها وخدماتها في مختلف قارات العالم.

أما أحدث شركات (سابك) الخارجية فهي (شركة سابك للبلاستيكيات المبتكرة) ، التي تأسست مؤخراً عقب امتلاك قطاع الصناعات البلاستيكية الذي كان عائداً لشركة (جنرال إلكتريك) الأميركية. وقد سبق هذه الخطوة الاستحواذ على قطاع أعمال صناعة الكيماويات الأساسية والبوليمرات في شركة (هنتسمان الأوروبية)، والذي يعمل الآن تحت مسمى (شركة سابك المملكة المتحدة) في نطاق شركة (سابك اوروبا .) وسبق ذلك أيضا الاستحواذ على قطاع الصناعات البتروكيماوية، الذي كان تابعاً لشركة (دي إس إم) الهولندية، والذي يضم العديد من المجمعات الصناعية في هولندا وألمانيا، العاملة حاليا بنجاح تحت مظلة شركة (سابك اوروبا).

وتستهدف سياسة الشركة في مجال الاستثمارات الخارجية تحقيق التكامل مع استثماراتها المحلية، سعيا لتنمية إسهاماتها الوطنية ، وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية ، وبلوغ رؤياها الطموحة: أن تصبح الشركة العالمية الرائدة المفضلة في مجال البتروكيماويات.

إن (سابك) لا تقدم على أي استثمار خارجي إلا بعد إخضاعه للدراسات المتأنية المستفيضة التي تؤكد جدواه اقتصاديا وتقنيا، كما أن الاستثمارات الخارجية الناجحة، هي بمثابة جسر يوثق علاقات (سابك)بالأسواق العالمية، ورافد لأحدث التقنيات العالمية.

يرى البعض أن هذا الامتداد الخارجي جاء على حساب التوسع داخل المملكة، علماً أن الشركة أصبحت تواجه منافسة من شركات محلية قوية.. ما تعليقكم على ذلك؟

أكرر القول بأن الامتداد الخارجي يرمي في المقام الأول الى التكامل مع التوسع الداخلي لهدف تحقيق أفضل العوائد للمساهمين، والاضطلاع بدور أكبر في تنمية الاقتصاد الوطني. إن (سابك) تتبنى العديد من البرامج الإنتاجية التوسعية والجديدة المستهدفة بلوغ إجمالي طاقاتها السنوية(73) مليون طن العام القادم بمشيئة الله تعالى ، ومن ثم بلوغ (130) مليون طن عام 2020 م بإذن الله.

ويجري حاليا بناء العديد من المجمعات العملاقة؛ منها مجمعات (ينساب)، و (كيان السعودية)، و(الرازي الخامس) و توسعة (شرق) ، وغيرها من التوسعات الكبيرة. إلى جانب ذلك أقدمت (سابك) على المشاركة الاستراتيجية في مشروع (معادن للفوسفات) ، الذي يمثل قفزة نوعية كبيرة لصناعة الأسمدة الفوسفاتية في المملكة. كما وقعت مؤخراً مذكرة تفاهم مبدئية لتدخل شريكا في مشروع (شركة أسس للبتروكيماويات) ، الذي يضيف طاقات كبيرة من المواد التي تثري صناعة البتروكيماويات السعودية، وتهيئ مجالات جديدة لأول مرة أمام الصناعة الوطنية التحويلية.

مع إعلان نتائج الشركة، يتحرك السهم صعوداً أو هبوطا، كيف ترون نظرة القطاع الاقتصادي إلى سابك؟

تعتز (سابك) بالغ الاعتزاز بالثقة الكبيرة التي تحظى بها من قبل المستثمرين، الأمر الذي تعكسه النشرات والتحليلات الاقتصادية بوجه عام. أما سعر السهم فمتروك لآليات السوق والمستثمرين، وبصورة إجمالية فإن سعر السهم يخضع لنتائج الشركة المالية ونموها في المستقبل.

إسقاط الأسهم غير المتداولة في السوق من حسابات المؤشر، كتلك التي تملكها الدولة في (سابك)؛ إلى أي مدى قد يترك تأثيره على الشركة، وعلى وضعها في السوق المالية؟

لا اعتقد أن لهذا الأمر تأثيرا على الشركة، حيث يحكم على الشركات من خلال نتائجها وقوائمها المالية.

العلاقة بين التخطيط والأهداف، كيف تسير في سابك ؟

تدرك (سابك) أهمية التخطيط الإستراتيجي، ولولا دأبها على انتهاج الخطط المدروسة، ما كانت لتحقق انجازاتها وأرقامها القياسية غير المسبوقة. ولما

أصبحت أكبر شركة صناعية غير بترولية في منطقة الشرق الأوسط، وواحدة من أكبر عشر شركات بتروكيماوية عالمية. وقد توجت (سابك) طموحاتها بتبني مشروعها الاستراتيجي (2020)، الذي يستهدف تحقيق رؤياها لتصبح الشركة العالمية الرائدة المفضلة في مجال الكيماويات، واحتلال مركز قيادي مرموق بين الشركات الثلاث الأولى في هذا المجال عام 2020م بإذن الله. إن من أبرز الغايات المنشودة لهذا المشروع الاستراتيجي؛ تطوير الكوادر البشرية بشكل متسارع، وتحويلها إلى قوة تنافسية على المدى الطويل، من خلال تبني مبدأ (ديمومة التعلم) ، والتوسع في المنتجات الحالية التي تتمتع فيها الشركة بقدرة تنافسية، من خلال تصميم وإنشاء الجيل الجديد للمشاريع البتروكيماوية المتكاملة في المملكة، وصولا إلى أعلى درجات الكفاية المثلى لتعويض نقص اللقيم الخفيف، ودخول عالم صناعة المواد المتخصصة ذات القيمة المضافة الأعلى، والتوسع فيها لتشكل حوالي(20%) من إيرادات (سابك)عام 2020م.

وقد وضعت (سابك) الآليات المحددة الدقيقة لترجمة تلك الخطة الاستراتيجية عبر خطط على مستوى وحدات العمل؛ ومن ثم خطط سنوية وميزانيات، تراجع وتقوم بشكل دوري من خلال مؤشرات الأداء.

اعتمدت الشركة مؤخرا الصكوك الإسلامية وسيلة جديدة لتمويل مشاريعها. كيف جاءت هذه التجربة؟وهل يمكن أن تلغي الحاجة للاقتراض من المصارف التجارية؟

إن إقدام المصارف التجارية على المشاركة في تمويل مشاريع (سابك)، يجسد الثقة التي توليها المؤسسات التمويلية المحلية والإقليمية والعالمية لسلامة توجهات الشركة، ونجاح استراتيجياتها الاستثمارية. مثلما تؤكد ثقة هذه المؤسسات في متانة الاقتصاد السعودي وصلابته. وإن إصدار (سابك) للصكوك الإسلامية لا يعني الإستغناء عن المصارف التجارية. بل هو توجه تؤكد به الشركة دأبها على تنويع قنوات تمويل مشاريعها واستثماراتها، وإيجاد مجالات استثمارية جديدة تسهم في تطوير السوق المالية السعودية وتنمية الاقتصاد الوطني.

ما هي درجة رضاكم عن الأرباح التي حققتها (سابك) عام 2007م؟

وفقا للأرقام الأولية، فقد بلغت الأرباح الصافية التي حققتها (سابك) خلال عام 2007م، (27) مليار ريال. وهي أعلى أرباح حققتها منذ إنشائها، متجاوزة الرقم القياسي الذي سجلته العام السابق بنسبة (33%). كما تجاوزت الأرباح التشغيلية (41) مليار ريال، بزيادة (32%) عن أرباح العام السابق. ولا شك أن هذا التصاعد، يعكس نجاح استراتيجيات الشركة الإدارية والتشغيلية والتطويرية. ويحفز الجميع نحو مزيد من الإنجازات.

ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. إلى أي مدى يؤثر على أرباح الشركة؟

إذا توافق ارتفاع أسعار النفط مع وجود طلب جيد أو عرض محدود للبتروكيماويات، فذلك يعني ارتفاع أسعار منتجات (سابك) وبالتالي زيادة أرباحها. كما يمكن القول كذلك أن زيادة أسعار النفط تعني أيضا زيادة في التكاليف بالنسبة لسابك، حيث تتأثر نسبة كبيرة من المواد الخام التي تستخدمها في عملياتها الصناعية مباشرة بأسعار النفط العالمية، وتتصاعد التكلفة مع تصاعد أسعار النفط.

مشاريع الغاز القادمة في المملكة.. إلى أي مدى تلبي احتياجات (سابك)من الغاز؟ ومتى تتوقعون بدء الاستفادة منها؟

إن عمليات التنقيب ما تزال جارية من خلال مجموعة الشركات الأمريكية والأوروبية والصينية والروسية. وقد قسمت مناطق الربع الخالي فيما بين هذه الشركات، ونأمل أن تحقق الجهود المبذولة ثمارها المنشودة. فسابك بحاجة ماسة إلى المزيد من الغاز لمواصلة مشاريعها. كما أن الصناعات البتروكيماوية السعودية بوجه عام تشهد نموا كبيرا يستلزم بالمقابل توفر اللقيم.

يدور منذ سنوات حديث عن تخصيص قطاعات اقتصادية تملكها الحكومة، ودائما يستهدف هذا الحديث شركة (سابك) على وجه الخصوص. ما هو الموقف الراهن على هذا الصعيد؟

(سابك) مملوكة للقطاع الخاص بنسبة (30%) وللدولة (70%) . وإذا كنت تقصد بسؤالك قيام الدولة ببيع جزء من حصتها في (سابك)، فهذا يعود لأصحاب القرار في الدولة.

لاشك أن تصاعد الأرباح يعكس نجاح استراتيجيات الشركة

مديرة مركز سيدات الأعمال بغرفة الشرقية هند الزاهد لمجلة " تداول ":

مكرمة خادم الحرمين الشريفين بالابتعاث الخارجي تأكيد جديد لاهتمام الدولة بتعليم المرأة

حوار/ إشراقة عوض الحاج

" أكدت مديرة مركز سيدات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية هند الزاهد أن المرأة السعودية تحظى برعاية كبيرة من الدولة، خصوصا فيما يتعلق بتطوير نصيبها من التعليم. وقالت: إن سيدات الأعمال السعوديات أثبتن جدارة كبيرة، مشيرة إلى نجاح الكثيرات في إدارة مشاريع اقتصادية ناجحة في الكثير من المجالات. وأضافت إن غرفة الشرقية خطت خطوات متميزة في خدمة سيدات الأعمال بالمنطقة الشرقية. وذكرت أن سيدات الأعمال يشاركن بشكل فاعل ومؤثر في جميع أنشطة الغرفة، من خلال مركز سيدات الأعمال ".

بداية نرجو أن تحدثينا عن الغرفة التجارية الصناعية-المنطقة الشرقية-بدايتها والمكتسبات التي حققتها على صعيد العمل النسائي ؟

على الرغم من أن النظام الأساسي للغرف السعودية .بما فيها غرفة الشرقية. لا تفرق بين الرجل والمرأة في مجالات خدمة المنتسبين، إلا أن البداية الفعلية لعلاقة الغرفة مع سيدات الأعمال جاء بعد عقد أول لقاء موسع لسيدات الأعمال، وكان ذلك في العام 2000، إذ أعقبته خطوات عدة كتشكيل لجنة سيدات الأعمال، إلى أن تكللت هذه الجهود بإنشاء مركز سيدات الأعمال في دورة مجلس ادارة الغرفة السابقة. ونكاد نجزم أن تطور نشاط خدمات الغرفة الموجهة تحديدا لسيدات الأعمال جاء على ضوء زيادة مستوى النشاط الفعلي لسيدات الأعمال في المنطقة الشرقية، والذي بلغ ذروته مطلع الألفية الحالية، رغم تقديرنا للجهود والأنشطة التي كانت قائمة في الفترة السابقة لذلك التاريخ، والتي كانت على وجودها محدودة بعدد قليل من سيدات الأعمال. وقد تطور الأمر حينما صدر قرار سامي يقضي بالسماح للمرأة بأن تشارك في عضوية مجلس إدارات الغرف، والذي يعني السماح لها بالمشاركة في الانتخابات. وقد شاركت سيدات الأعمال في المنطقة الشرقية في الانتخابات بصورة فاعلة، لكن نتائج الانتخابات لم تكن لتوصل إحداهن إلى عضوية المجلس، وهذا لا يقلل من موقعهن على الخارطة. فمثلهن كمثل عدد كبير من كبار رجال الأعمال، والذين كان بعضهم أعضاء في مجالس إدارات الغرفة السابقة، لم تتح لهم الفرصة لكي يصلوا في هذه الدورة بسبب معادلة صناديق الاقتراع، التي لا تعترف إلا بنظام الأكثرية، دون النظر إلى الأسماء والخبرات وما شابه ذلك.

وما هي الإضافة التي شكلها العمل النسائي للاقتصاد الوطني؟

لقد كانت رؤوس الأموال المملوكة للنساء في المملكة مجمدة في البنوك، أو شبة مجمدة، على شكل ودائع مالية، أو صناديق استثمارية جاهزة للمضاربات في سوق الأسهم، وإذا تعدى الأمر تحولت إلى أموال أكثر جمودا في سوق العقار. وطبعا هذا ليس نقدا وتصغيرا لأسواق الأسهم والعقار والاستثمارات المالية بشكل عام، ولكن الغرض منه أن نطاقات الاستثمار النسوي كانت محدودة بهذه الأنشطة فقط، وكانت الفائدة مقتصرة على المستثمرة فقط، بيد أن الأمور تغيرت في الآونة الأخيرة، إذ توسعت الأنشطة الاقتصادية النسوية لتشمل قطاعات صناعية وخدمية وتجارية مختلفة، كلها تدعم مشروع الخصخصة الذي تتبناه الدولة، ومشروع التوطين والسعودة الذي ينشده المجتمع السعودي بشكل عام، فضلا عن تقديمه لسلع وخدمات تعود

على الجميع بالنفع والفائدة، وكلها تحقق القيمة المضافة المرجوة للاقتصاد الوطني. أليس كذلك؟

كيف تصفين غرفة الشرقية مقارنة بغيرها من الغرف التجارية الصناعية في المملكة ؟ وهل لكم علاقات إقليمية ودولية في – نطاق– مسئوليات إدارة الغرف مع مؤسسات مشابهة؟ وإلى أي مدى استفدتم من هذه العلاقات ؟

المقارنة مع الغرف السعودية الأخرى ليست ذات جدوى أو فائدة، بحكم كوننا جميعا مجندين لخدمة القطاع الخاص، قد نتفاوت في طبيعة ومستويات وحجم الخدمة ومساحة نطاقها، لكننا لم ندخل هذا المجال لمنافسة بعضنا، فلسنا مؤسسات ربحية تتنافس على سوق واحدة، حتى ندخل في مجال المقارنات، تحت شعار (لسنا الوحيدين في السوق، ولكننا نحن الأفضل!!)، فالمنتسبون موزعون مناطقيا وجغرافيا، وكل غرفة تخدم منتسبيها، وبالنسبة إلى وجود علاقات إقليمية ودولية فإنه ومع معرفتنا لوجود علاقات قوية بين غرفة الشرقية والغرف الأخرى في العالم العربي والإسلامي، إلا أن المعلومة الحقيقية ومستوى هذه العلاقات توجد لدى أجهزة مختصة بهذا الشأن من قبل مجلس الإدارة، وإدارة العلاقات العامة، وباقي إدارات القطاعات.

باعتبارك مديرة مركز سيدات الأعمال في غرفة تجارة الشرقية، ما هي الخدمات التي يقدمها المركز لسيدات الأعمال في المنطقة؟

الخدمات التي يقدمها مركز سيدات الأعمال هي نفسها الخدمات التي تقدم من خلال المركز الرئيسي للغرفة، بلا فرق، منها خدمات التصديق والاشتراكات والخدمات التجارية وخدمات المعلومات، فضلا عن برامج التدريب، وكل ما من شأنه تطوير مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وحل كل المشاكل التي تعيق هذه المساهمة. هذا فضلا عن ارتباط المركز مع المركز الرئيسي بالدائرة التلفازية المغلقة، بحيث تتحقق لدى سيدات الأعمال مشاركة فعلية في اجتماعات اللجان، والندوات والمحاضرات التي تتم في المركز الرئيسي.

هل هناك من علاقة عمل وتنسيق بين مركزكم والمراكز المماثلة في الغرف الأخرى؟

نحن نسعى لتعميق هذه العلاقة من خلال تنظيم مشاركات سيدات الأعمال في المنطقة الشرقية في البرامج والمناسبات التي يتم تنظيمها في المراكز الأخرى المشابهة، كما نسعى ونعمل جاهدين على استضافة ممثلين لتلك المراكز في مركزنا.. العلاقة موجودة لكنها دون مستوى طموحنا جميعا.

من خلال مسئولياتكم كيف تعملون علي دفع الاستثمارات وكسر حاجز الخوف من الخسارة والتبعية لدى المرأة ؟

إذا كان المشروع الاستثماري تم وفق الأسس المتعارف عليها، من خلال التخطيط له وإعداد دراسات الجدوى، وتحقق التميز والتفرد، وتقديم السلعة أو الخدمة غير المكررة والمطلوبة في السوق، مع توافر الإدارة والمتابعة الجيدة، حينها تتحقق غالبا عوامل النجاح لهذا المشروع، وهذا شيء متعارف عليه لدى كافة المستثمرين والمستثمرات. من جانبنا نسعى لرصد الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، ونعرضها على سيدات الأعمال، وكذلك في حال الوفود الخارجية فإننا نقوم بدور التنسيق للقاء وبحث المشاريع المشتركة، ونسعى لتذليل بعض الصعاب إن وجدت في طريق مثل هذه المشاريع. في مثل هذه الحالات تنعدم حالات الخوف والتردد لدى أي سيدة أعمال. ملحوظة مهمة هنا أن حالات التردد والخوف من الخسارة هي سمة طبيعية لدى الجميع، ولكنها تقلصت بفعل تنامي الوعي وزيادة الفرص الاستثمارية المجدية التي يوفرها الاقتصاد الوطني للمرأة السعودية.

على صعيد التدريب ومن خلال خبراتك في هذا المجال، هل تعتقدين أن سيدة الأعمال والمستثمرة قد حظيت بالتدريب والثقافة الاقتصادية التي تؤهلها للنجاح في مجال إدارة المال والأعمال ؟ وما الآليات التي من الممكن أن تعينها أكثر ؟

من الصعب القول: إن سيدة الأعمال السعودية والمستثمرة لم تحظ بالوعي والثقافة الاقتصادية التي تؤهلها للنجاح، فلو لم تكن مؤهلة لذلك لما نجحت في مشاريعها، ولما أقدمت على تأسيس مشروع تجاري معين. وما نلحظه من سيدات الأعمال اللائي يتعاملن مع المركز، أن معظمهن من المؤهلات علميا، والحاصلات على شهادات عليا من أرقى الجامعات الوطنية والعالمية، وبعضهن من

سيدة الأعمال السعودية مؤهلة وناجحة

تطور اهتمام غرفة الشرقية بخدمة سيدات الأعمال هو نتيجة طبيعية لزيادة أنشطتهن الفعلية

عوائل تجارية معروفة. وهذا ما يضعهن في وضع القادرات على ادارة مشاريعهن على أكمل وجه. ونجد أن من ابرز الآليات التي تعين سيدة الأعمال على النمو هو التدريب والاطلاع على التجارب المماثلة، والمشاركة في الندوات وورش العمل واللجان المتخصصة، فضلا عن العلاقات الشخصية مع السيدات العاملات في المجالات المختلفة، وهذا ما تحاول الغرفة توفيره للسيدات من خلال جملة من البرامج ينفذها مركز سيدات الأعمال.

يدير الغرف التجارية عادة طاقم رجالي، هل ترين أن هذا قد يشكل عقبات أمام عمل مراكز سيدات الأعمال في هذه الغرف؟

لا يشكل هذا الأمر أي عقبة أمام نشاط مراكز سيدات الأعمال، خاصة وان دور مجلس الإدارة هو وضع الخطط الإستراتيجية العامة، بينما الجانب العملي والتنفيذي يقع على الإدارات المختلفة، ومنها مركز سيدات الأعمال، الذي يتمتع باستقلالية ومن خلال توجيهات الأمانة العامة.

تبنت غرفة الشرقية فكرة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى أي مدى استفادت سيدات الأعمال في المنطقة من هذا التوجه؟ واستطرادا من فكرة الحاضنات؟

تبنت الغرفة فكرة دعم المشروعات الصغيرة، من خلال إنشاء مركز خاص لرعاية هذه المشروعات، إيمانا بأهميتها، وبحساسية دورها في الاقتصاد الوطني، وفي الحياة الاجتماعية بشكل عام. هذه الرعاية تتمثل في المساعدة في إجراء الدراسات الأولية اللازمة لأي مشروع صغير، وتنفيذ الدورات التدريبية التي حملت عنوان (كيف تبدئين بإنشاء المشروع الصغير)، والسعي لدى بعض المؤسسات التمويلية لتمويل بعض المشاريع التي نتلمس فيها النجاح، وقد استفادت مجموعة من السيدات من هذا البرنامج الذي نفذه المركز بالتعاون مع مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرفة، وبعض البنوك والمؤسسات الوطنية .. أما فكرة الحاضنات فالفكرة أكثر من رائعة، وقد شهدنا نجاحاتها في العديد من الدول والمناطق، ونأمل أن يأتي اليوم ونجد الحاضنات قد آخذت وضعها الطبيعي في المنطقة الشرقية لتقوم بخدماتها لسيدات الأعمال المبتدئات.

كيف تنظرون في الغرفة لدعم وتمويل المشروعات النسائية، خاصة الصغيرة، وكيف من الممكن أن يدعم القطاع الخاص تمويلها أكثر؟

لقد وقعت الغرفة قبل أعوام مذكرة تفاهم مع إدارة خدمة المجتمع بالبنك الأهلي لتنفيذ مشروع (كيف تبدأ / تبدئين المشروع الصغير)، وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع التي تم تمويلها بموجب تلك المذكرة، ويفترض أن تحذو المؤسسات المصرفية والتمويلية حذو البنك الأهلي التجاري نحو المزيد من الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إلى أي مدى وعبر الغرفة تستطيع المرأة الاستفادة من التطور الراهن في الأسواق المالية ؟

يتم ذلك من خلال رصد الفرص الاستثمارية، والتفاعل مع مجريات السوق بشكل علمي وعملي.. والغرفة بدورها تقدم المقترحات والاستشارات، وترصد بعض الحالات التي يمكن أن تشكل عوائق أمام الاستثمارات وتحاول مع الجميع حلها، وفي الوقت نفسه تقوم بدور التحذير من الأنشطة غير الموضوعية في الأسواق المالية من قبيل توظيف الأموال، غسيل الأموال، المضاربات غير العلمية وما شابه ذلك.

تلعب التكنولوجيا دوراً كبيراً في رفع القدرات وساعدت على الابتكار والتطوير. في ظل اعتماد المؤسسات علي أحدثها في الإدارة والعمل، هل نالت المرأة المهتمة والعاملة في الشأن الاقتصادي ما يمكنها من التطور والمنافسة ؟

لقد نالت المرأة نصيبا من التعليم، وفتحت أمامها فرص التطور والنمو العلمي بمختلف التخصصات العلمية، كان آخرها مكرمة خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي. وفي الجانب الآخر إذا ما كانت سيدة أعمال ولديها مشروع استثماري في قطاع معين، فإنها تحظى بالتشجيع والدعم من قبل الجهات الحكومية المعنية، وفي الوقت نفسه فإن البيئة الاستثمارية في الوقت الحاضر مشجعة للعمل والتطور والمنافسة. بقي علينا المزيد من التطوير والتنمية لهذه البيئة من خلال رصد النواقص والتعاون جميعا لسدها. وبالنسبة للتقنيات الحديثة؛ فإن المجال مفتوح أمام الجميع للرقي والتطور في التعامل مع هذه التقنية، والبلاد فاتحة ذراعيها لاستقبال أي منتج أو تقنية حديثة.

بعد الانجراف نحو الاستثمار النسائي الكبير في الأسهم، إلى أين تتجه الاستثمارات النسائية ألآن؟ وهل يمكن القول أن هناك مجالات استثمارية أجدى للمرأة من غيرها؟

لا شك أن هناك مجالات عديدة أمام المرأة للنشاط الاستثماري لا تقل أهمية ونفعا عن الاستثمار في سوق الأسهم، تحتاج إلى من يرصدها ويتابعها ويستثمر فيها، لكنها تحتاج إلى وقت أطولَ من الاستثمار في سوق الأسهم، الذي يعتقد الكثير من المتعاملين فيه أنه لا يحتاج إلى دراسة أو تأن، إذ تكفي المؤشرات الأولية للسوق لاتخاذ القرار الاستثماري بالبيع أو الشراء أو الانتظار!! لذلك نجد أن سوق الأسهم قد ساهم في إثراء العشرات من المستثمرين، وفي الوقت نفسه إخراج مثلهم من نطاق النشاط الاستثماري بشكل عام لعدم درايتهم بأساسيات الاستثمار.

هل توافقين أن القطاع المصرفي عامة والبنوك الاستثمارية خاصة تمثل قاعدة صلبة للاستثمارات النسائية، خاصة وأن توجهها صوب القطاع التقني والصناعي يعد مغايرا لما اعتادت عليه المرأة من عقار ومنتجات استهلاكية ..الخ؟

صحيح أن القطاع المصرفي كان – ولا يزال – قناة هامة لاستقبال الاستثمارات النسائية، لكن توجه النساء نحو القطاعات الأخرى، والأنشطة الاستثمارية المختلفة، ليس خاطئا. وإذا عد مغايرا لما اعتادت عليه المرأة، فليس كل ما تم الاعتياد عليه سليما. أو يشكل توجها صحيحا.

كيف يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في توفير فرص عمل أكثر للمرأة؟ وهل توافقين على أن للمرأة مجالات عمل تناسبها، وأخرى غير مناسبة؟

لقد أثيرت هذه الفكرة خلال اللقاء التعريفي بالتنظيم الوطني للتدريب المشترك الذي استضافته غرفة الشرقية، وحضرت فعالياته عدد من السيدات، فكان ابرز المقترحات لجذب العمالة النسوية للعمل في القطاع الخاص هو إيجاد مسار خاص بالنساء، وقد تم الترحيب بالفكرة، ونأمل أن تأخذ الفكرة طريقها نحو التطبيق. ونشير هنا إلى أن التنظيم الوطني للتدريب المشترك؛ مشروع يتم بالتعاون بين الغرف التجارية الصناعية، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وصندوق تنمية الموارد البشرية. فالغرفة تقوم بمخاطبة الشركات ومعرفة المهن والفرص الوظيفة التي تتوفر لديها. والمؤسسة تقوم بدور تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية لتأهيل طلاب العمل. والصندوق يقوم بدور التمويل لهذه البرامج، حتى تتم عملية التوظيف، ويتكفل بنسبة معينة من راتب الموظف أو الموظفة لعامين كاملين. أعتقد أن آلية من هذا القبيل تساهم في توفير فرص وظيفية للنساء، كما ساهمت في توفير فرص للشباب تحت شعار (التعليم من أجل التوظيف).

كيف تصفين فرص الاستثمار المتاحة للمرأة وما مدى جاذبيتها؟ وما الذي قد يزيد أو يضعف الإقبال عليها ؟

الفرص الاستثمارية متاحة للجميع، الرجل والمرأة، والمناخ الاستثماري الحالي في المملكة قد شهد تطورات مذهلة، إذ يمكن للمستثمرة المحلية الاستفادة من هذا المناخ المواتي والمشجع. بمعنى أن الكرة في ملعب القطاع الخاص، المرأة والرجل.

قطاع التجزئة من القطاعات التي لم تجتذب المرأة بعد بالرغم من قيام أسواق خاصة بالنساء، في رأيك لم هذا العزوف عن هذا النشاط؟

ظاهرة العزوف عن نشاط معين، أو الإقبال على نشاط آخر، تحتاج إلى دراسة العوامل التي أدت إلى هذا الإقبال، وساهمت في إيجاد ذلك العزوف. وأعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة مفصلة يجريها القطاع الخاص النسوي، سواء من خلال لجنة سيدات الأعمال أو من خلال أي تجمع نسوي معين يرصد الظاهرة، ويحلل تفاصيلها ويسعى للوصول إلى توصيات معينة .

كيف ترين دور الفعاليات والمنتديات والملتقيات التي تنظمها الغرفة في خدمة المستثمرة؟ وتعريفها بمجالات الاستثمار وقضاياه ؟

سبق القول عن ذلك في الإجابات السابقة. فالمنتديات والملتقيات فضلا عن مساهمتها في رفع مستوى الوعي الشخصي للمشاركين والمشاركات، فإنها ترصد الكثير من الفرص الاستثمارية، وتتناولها بالدراسة والتحليل، وتضع مقترحات لجملة من الحلول، يكفي أن نشير إلى أن الدولة تتبنى مقترحات مثل هذه المنتديات، وتحيل توصياتها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لبحثها ورصد ما يمكن تطبيقه منها. بالمناسبة فإن عددا كبيرا من المشاريع العملاقة التي نراها اليوم وتحقق أرباحا طائلة، هي توصيات بعض من هذه المنتديات.

مشاركة سيدات الأعمال إيجابية وفاعلة في اجتماعات اللجان والندوات

القطاع الزراعي:
تأكيد على الأهمية في الاقتصاد الوطني

واصلت المملكة العربية السعودية اهتمامها بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية تقديراً منها للدور الحيوي الذي يضطلع به هذا القطاع في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيق هدف الأمن الغذائي للمملكة العربية السعودية . ومن أجل ذلك زاد الاهتمام بزراعة الحبوب والخضروات والفواكه وتربية الماشية والدواجن والثروة السمكية، وأدى ذلك بالتالي إلى زيادة كبيرة في إنتاج اللحوم والألبان والبيض.

وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة والتحديات التي واجهت المملكة في جانب توفير الأراضي الصالحة للزراعة، وكميات المياه التي تلبي حاجة الإنتاج الزراعي والحيواني. فقد تخطت المملكة بعض هذه التحديات بثبات حتى أصبحت من الدول المصدرة للقمح لعدد من السنين. وازدادت أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية بشكل تدريجي.

وتهدف السياسة الزراعية للحكومة السعودية إلى تنمية القطاع الزراعي باعتباره أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في المملكة. كما تهدف هذه السياسة أيضاً إلى زيادة الإنتاج الحيواني، وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع المناطق.

وقد أدركت الحكومة أن هناك موارد ضخمة يمكن استغلالها لإقامة قطاع زراعي متطور. وبناءً عليه فقد وفرت الحكومة العديد من الموارد المدعومة للمواطنين؛ مثل منح الأراضي المجانية، والقروض برسوم تمويل مخفضة، وقامت بشراء المحاصيل من المزارعين بأسعار مجزية. هذا إلى تشجيع إنشاء شركات زراعية وطنية في العديد من المناطق، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها ولإيجاد قطاع زراعي متطور، يمكن أن يفي باحتياجات المملكة من الإنتاج الغذائي .

وتركز السياسة الزراعية الحالية لحكومة المملكة تركيزاً كبيراً على تحقيق الفعالية، وذلك بتنويع القاعدة الإنتاجية، وتطوير مركز البحوث والتدريب، وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء الشركات الزراعية. وبالتحديد، فإن السياسة الزراعية تشجع المزارعين المحليين على تنويع إنتاجهم، والتركيز على زراعة محاصيل أقل استهلاكاً للمياه، واستخدام المعدات والآلات الزراعية الحديثة، لضمان أعلى مستويات الإنتاجية. كما دأبت الحكومة على تقديم الإرشاد للمزارعين حول أفضل الطرق، وأنسب الأوقات لزراعة محاصيلهم خلال المواسم المختلفة .

وتتبنى وزارة الزراعة حالياً، عدداً من البرامج الخاصة لرفع مستويات الإنتاج. وتشمل هذه البرامج، على وجه التحديد،: الإشراف على جميع النشاطات الزراعية. تقييم جدوى البرامج، والمشاريع الزراعية المقترحة من قبل القطاع الخاص. الإشراف على الشركات الزراعية الوطنية. المحافظة على تنمية الموارد الرئيسية. متابعة تنفيذ مشاريع القطاع الخاص. تقديم مختلف أنواع الخدمات الزراعية وخدمات المياه والإرشاد الزراعي. توفير النباتات والبذور من مشاتل الوزارة. توفير الإعانات النقدية لشراء النخل والتمور والحبوب. وتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالقطاع الزراعي؛ ويشمل ذلك مساحات الأراضي الزراعية، والكميات المنتجة، وأعداد ودرجات العاملين في القطاعات المختلفة، وتوفير التدريب للعاملين بالوزارة، والمزارعين والعمال الزراعيين.

وقد تضمنت الميزانية العامة الأخيرة للدولة للعام المالي الجاري 1429–1428 هـ الموافق (2008م) برامج ومشاريع جديدة في المجال الزراعي، وبلغت المخصصات لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية، حوالي (28.5) مليار ريال. وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة في مختلف مناطق المملكة، تبلغ

التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (13.3) مليار ريال لتوفير مياه الشرب، وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار، وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإصلاح المرافق المرتبطة بمحطات التحلية، ومراكز رسو صيد الأسماك، وتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مغلقة، وتحديد مواقع الغابات، وآليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للزراعة. إضافة الى مشاريع المحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء.

ومن بين القطاعات الثمانية في سوق الأسهم السعودية التي تضم 111 شركة مدرجة حتى نهاية عام 2007م ، فإن رسملة القطاع الزراعي في السوق بلغت 10.08 بليون ريال. وهي الأقل بين القطاعات الاخرى، إذ تبلغ نسبته 0.51 % فقط من رسملة السوق. ويضم القطاع الزراعي 9 شركات؛ ولم يتغير عدد هذه الشركات منذ إدراج شركة جازان للتنمية الزراعية في السوق في ديسمبرعام 1993. وتغطي نشاطات الشركات المدرجة في سوق الأسهم من هذا القطاع المجالات الخاصة باستصلاح الأراضي الزراعية، وإنتاج وتصنيع وتعليب وتسويق المواد الغذائية الزراعية مثل الخضروات والمنتجات الحيوانية التي تشمل اللحوم ومنتجات الألبان.. ويوضح الجدول رقم 1 أداء الشركات الزراعية التسع المدرجة في سوق الاسهم السعودية (تداول) خلال هذا العام 2007م.

أداء القطاع في سوق الأسهم السعودية

يشتمل الجدول (2) على الأداء النسبي للقطاع الزراعي مقارنة بسوق الأسهم ككل. ومنذ عام 2003م، ظلت سوق الأسهم السعودية تسجل ارتفاعاً باستثناء عام 2006م الذي شهدت فيه السوق انخفاضاً حاداً بلغت نسبته 52.33%، ولتعاود استرداد خسائرها لترتفع مع نهاية العام 2007 بنسبة 41.8%. كما أن مؤشر القطاع الزراعي ظل متماشياً مع الارتفاع الذي حصل في السوق ليصل الى 1118.6نقطة بارتفاع بلغت نسبته 285.17% قبل أن ينخفض في عام 2006م بنسبة 60.7%، ثم واكب السوق صعودا في العام 2007 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 18.9% في نهايته .

بات أداء القطاع الزراعي على نفس الوتيرة؛ إذا أخذنا في الاعتبار أن النتائج المالية للشركات المكونة متباينة. فمن بين شركات القطاع التسع، حققت ست شركات أرباحاً، في حين منيت شركتان بخسائر تجاوزت بالمعدل ال 30 مليون ريال، وذلك وفقاً لنتائج جميع الشركات لعام 2007م والتي تم الإعلان عنها.

ومنذ عام 2003، ارتفع حجم التداول من 218.61 مليون سهم الى 8019.3 سهم، مدللاً على ثقة المستثمرين بالشركات والتي باتت تفصح عن بياناتها المالية وأخبارها بشكل سريع. كما انخفضت رسملة القطاع الزراعي في عام 2007 بنسبة 45.06% عن ما كانت عليه في عام 2006م والتي بلغت نسبة الارتفاع

جدول - 1 الاقتصاد الزراعي - إحصائيات السوق لعام 2007م

اســـم الشركة	السعر كما في 2007/01/06	السعر كما في 2007/12/31	النسبة المئوية للتغير (%)	أعلى سعر للسهم خلال الفترة	أدنى سعر للسهم خلال الفترة	حجم الأسهم المتداولة خلال الفترة	قيمة الأسهم المتداولة (بالريال) خلال الفترة
الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك)	42.00	63.50	%51.19	75.75	39.00	471.947.938	25.564.454.675
شركة القصيم للتنمية الزراعية	22.75	22.75	%0.00	32.75	15.25	1.486.037.030	33.813.175.757
شركة حائل للتنمية الزراعية	30.25	34.00	%12.39	60.75	23.75	1.528.037.314	59.785.858.434
شركة تبوك للتنمية الزراعية	41.25	56.75	%37.57	85.75	36.00	842.335.225	48.464.288.133
الشركة السعودية للأسماك	87.25	65.75	%24.65-	150.0	50.00	736.028.121	73.433.508.981
الشركة الشرقية للتنمية الزراعية	61.50	64.00	%4.06	123.0	42.75	730.346.273	54.928.311.514
شركة الجوف للتنمية الزراعية	38.50	43.00	%11.68	66.75	30.50	1.199.883.406	54.290.498.453
شركة بيشة للتنمية الزراعية	70.00	اوقفت عن التداول في 2007/1/10	%0.00	81.00	0.00	15.919.737	1.140.048.300
شركة جازان للتنمية الزراعية	26.25	25.00	%4.77-	39.50	18.50	1.008.768.772	26.876.172.212

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة الدخيل المالية لسوق الأسهم

في هذا العام 875% مقارنة بعام 2003م. وبالنسبة لعام 2007 بلغ حجم التداول في أسهم القطاع الزراعي 8.01 بليون سهم. كما بلغ حجم التداول خلال هذه الفترة في السوق ككل 57.8 بليون سهم. أما قيمة الأسهم المتداولة للقطاع الزراعي، فقد بلغت 378.2 بليون ريال. كما بلغت قيمة الأسهم للسوق ككل 2557.7بليون ريال في عام 2007م .

الأداء المالي

يبين الجدول رقم 3 نتائج الشركات المالية كما هي لنهاية عام 2007م. علماً بأن أحدث النتائج المتوفرة قد تم تقييمها في تحليلاتنا لهذا القطاع. ويمكن أن نستنتج منها، أن المبيعات استمرت بالتذبذب قليلاً ضمن نطاق ضيق خلال السنوات الخمس السابقة حتى نهاية عام 2006، لتنخفض بعدها الى 65.64 مليون ريال في عام 2007م. كما تجدر الإشارة إلى أن قروض الشركات الزراعية متوفرة بمعدلات رسوم تمويل منخفضة. وعليه فإن التغير في مبلغ القرض هو أساساً دلالة على فرص التوسع في السوق. وقد بلغ إجمالي القروض المعتمدة من البنك الزراعي العربي السعودي منذ بدء نشاطه في عام 1964م وحتى نهاية عام 2006م حوالي 39 مليار ريال سعودي، اعتمدت لتمويل 424.6 ألف قرض أسهمت في تنشيط وتحديث القطاع الزراعي. كما أسهمت في إنشاء المشاريع الزراعية المتخصصة. وخلال العام المالي 2006م بلغت قيمة القروض المعتمدة من البنك الزراعي العربي السعودي حوالي 968.2 مليون ريال سعودي مقابل 896 مليون ريال سعودي، بارتفاع مقداره 72.2 مليون ريال سعودي وبنسبة 8.1% عن العام السابق. وقد أدى انخفاض إجمالي الأصول المتداولة والقروض طويلة الأجل في الآونة الأخيرة، والارتفاع الكبير في مصروفات التشغيل في عام 2007؛ إلى انخفاض في الربحية. وأخيراً كان أداء الشركات غير متساوٍ خلال هذه الفترة وذلك لما مرت به السوق بشكل عام منً أحداث.

الآفاق المستقبلية للقطاع الزراعي وأداءه في سوق الاسهم

حقق مؤشر القطاع الزراعي في العام الماضي أعلى ارتفاع له في يوم واحد (7.70%) وكان في يوم 4 ابريل. كما بلغ أدنى انخفاض له في يوم واحد (9.30%) وكان في يوم 25 مارس. لقد ظل القطاع متماشياً مع السوق في أدائها على مدى الخمس سنوات الأخيرة تقريباً. ولم يسجل أداءً أفضل من أداء السوق إلا خلال الفترات التي انخفضت فيها أوضاع السوق. ولا تزال النظرة غير واضحة للقطاع الزراعي في ظل المتغيرات العديدة وأهمها مشكلة المياه والدعم الذي يتلقاه القطاع في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية، وخاصة للمنتجات الزراعية والقمح على وجه التحديد. ولا يزال القطاع يبحث عن هوية واضحة في ظل الميزة النسبية وحجم استهلاك المياه وعدم النظر لما وراء الحدود .

جدول – 2 : إحصائيات سوق الأسهم (القطاع الزراعي)

	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	* العائد للعام حتى تاريخه
مؤشر مجموعة الدخيل المالية لأسهم جميع الشركات	342.08	638.52	1305.48	622.19	880.32	720.72
العائدات	77.5%	86.65%	104.45%	%52.33-	%41.48	%18.13-
مؤشر مجموعة الدخيل المالية للقطاع الزراعي	131.06	290.41	1118.6	439.57	522.75	427.16
العائدات	80.99%	121.58%	285.17%	-60.70%	%18.9	%18.82-
عدد الشركات	9	9	9	9	9	9
حجم التداول (ملايين الأسهم)	218.61	1085.32	1554.38	7617.47	8019.30	428.67
قيمة التداول (بلايين الريالات)	8.51	134.4	358.3	679.2	378.2	16.71
رسملة القطاع في السوق (بليون ريال)	482.7	1381.2	2938.7	4704.4	2584.4	277.81

* حتى تاريخ 2008/2/12م

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة الدخيل المالية لسوق الأسهم

كما وعدتكم "تداول" في عددها السابق، بمد جسور التواصل مع قرائها الأعزاء، والرد على استفساراتهم وأسئلتهم في هذا الباب (سؤال وجواب)؛ وفيها نعرض لعدد من الأسئلة التي وردتنا، وإجاباتنا عليها، وعلى أمل بمزيد من التواصل.

للتواصل
E-mail: webinfo@tadawul.com.sa

المرسل : الوافي

يوجد لدي شهادات وارغب في إضافتها لمحفظتي الاستثمارية، ماهي الشروط المتطلبة لذلك؟ وهل يوجد أرقام للاتصال في مراكز معينة أفيدوني عن ذلك ؟

ج / المتطلبات اللازمة لإيداع شهادة الأسهم في المحفظة الاستثمارية كالتالي :

أصل الشهادة.

صوره من الهوية الوطنية.

إيداع شهادات الأسهم لدى البنوك التجارية العاملة، أو لدى مركز إيداع الأوراق المالية في شركة السوق المالية السعودية (تداول). ولمزيد من المعلومات يمكنك الاتصال على هاتف مركز إيداع الأوراق المالية بشركة (تداول) 2189090 – 01

المرسل: أمين

هل باستطاعة الشخص الحصول على إغلاق أسعار الشركات المتداولة لفترات تاريخية سابقة؟ أفيدوني.

ج / نعم يوفر موقع شركة السوق المالية السعودية (تداول) على شبكة الانترنت كافة المعلومات والمؤشرات المالية عن أداء السوق والشركات المدرجة، وذلك من خلال تصفح الموقع باستخدام خاصية متابعة السوق، أو عرض جميع الأسهم واختيار الشركة المطلوبة، ومن ثم اختيار أداء السهم، وغيرها من المعلومات.

المرسل: وليد أتاسي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. أرجو منكم مساعدتنا .... نود التداول بالأسهم السعودية، فما هي شروط دخول السوق السعودية؟ وكيف نستطيع إنشاء حسابنا لمباشرة التداول عن طريق الانترنت؟ وهل نحن بحاجة لتحويل مبلغ من المال في البداية لكي نستطيع المباشرة؟ إذا كان الجواب نعم، فما هو عنوان البنك الذي يتوجب علينا تحويل الرصيد إليه؟.. مع العلم أننا من حملة الجنسية السورية .. الرجاء إعلامنا بالمعلومات المطلوبة كي نصبح أعضاء في شركتكم، ونصبح قادرين على التداول عن طريق الانترنت من خلال موقعكم، ولكم جزيل الشكر وفائق الاحترام.

ج / يحق للمقيمين بغض النظر عن جنسياتهم الاستثمار في السوق المالية السعودية ضمن الشروط والخطوات الآتية:

– إقامة سارية المفعول.

– فتح حساب بنكي مع أحد البنوك المحلية.

أما المستندات المطلوبة لفتح المحفظة وتأسيس بيانات المستثمر، فهي على النحو التالي:

1– تعبئة النموذج الخاص (متوفر لدى شركات الوساطة) بتأسيس محفظة استثمارية والتوقيع عليه متضمناً: الجنسية، و تاريخ الميلاد، ورقم حساب بنكي ساري المفعول، وعنوان الإقامة الدائم.

2– مصادقة البنك على المعلومات المذكورة في النموذج، معتمدة من مدير العمليات أو من ينيبه داخل البنك.

3– صورة من الإقامة وجواز السفر.

4– خطاب من جهة العمل يحمل توقيع وختم الجهة.

5– يتم تأسيس بيانات المستثمر من خلال مركز إيداع الأوراق المالية في شركة السوق المالية السعودية (تداول) بعد التأكد من البيانات المرفقة.

علماً بأنه يجب التقيد بالشروط العامة لفتح المحافظ الاستثمارية وهي:

– تقتصر هذه التعليمات على الأفراد المقيمين في

المملكة فقط.
– يتم إيقاف مؤقت للمحفظة عند انتهاء سريان الإقامة، ويعاد التنشيط حالما يتم تجديد الإقامة.
– تمنع الوكالات منعاً باتاً وتكون إدارة المحفظة إدارة شخصية.
– لا يجوز التحويل من محفظة إلى أخرى.
– تسري ضوابط فتح الحسابات النقدية والصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي على هذه الإجراءات.
ويتيح النظام عدد من الامتيازات والتسهيلات للمستثمرين المقيمين من خلال:
– السماح بالاكتتاب في زيادات رؤوس الأموال.
حق التصويت في الجمعيات والترشح لعضوية مجالس الإدارات ما لم ينص نظام الشركة الأساسي على غير ذلك.
– لا يسمح للمستثمر المقيم إلا بفتح محفظة واحدة فقط مع أحدى شركات الوساطة.
وحول استفسارك عن طريقة التداول بواسطة الانترنت فهي عملية تتم عن طريق الوسيط (شركات الوساطة المرخصة) الذي لديه سجلات المحفظة الاستثمارية الخاصة بكم. علماً بأن كافة الإجراءات المذكورة تتم بواسطة الوسيط الذي يتعامل معه المستثمر، حيث يمكنك الاستفسار من الوسيط عن الرسوم المطلوبة لفتح المحفظة والرسوم الإدارية التي يتقاضاه الوسيط مقابل خدمة التداول عن طريق الإنترنت. ولمزيد من المعلومات حول قواعد وأنظمة التداول الرجاء زيارة موقع السوق المالية السعودية (تداول).

المرسل: مستثمرة
أعزائي الأفاضل في تداول. السلام عليكم. سبق لي الاكتتاب في الشركة العالمية سبكيم. ولازلت أحتفظ بالأسهم. لكن بعد فترة قامت الشركة بتوزيع أسهم منحه بما يعادل سهماً مقابل كل ثلاثة أسهم، إلا أن أسهم المنحة لم يتم إيداعها في محفظتي الاستثمارية حتى الآن. وكذلك الحال بالنسبة لشقيقتي. نأمل حل مشكلتنا بإضافة أسهم المنحة في محفظتينا بصفة عاجلة، علماً بأن رقم محفظتي الاستثمارية هو،(...) ورقم محفظة شقيقتي (....)، ولكم جزيل الشكر.

ج – الأخت المستثمرة.
لقد تم تخصيص أسهم الاكتتاب لشركة سبكيم لكل فرد بواقع 7 أسهم، و تم إضافة سهمين كأسهم منحة ليصبح إجمالي ما حصل عليه الفرد 9 أسهم فقط. ولقد تم إيداعها بمحافظكم الاستثمارية، ويمكنكم الطلب من الوسيط (شركة الوساطة) تحديث المحفظة الاستثمارية الخاصة بكم.

المرسل: عبدا لله
لم يتم إيداع أرباح شركة (..) لحسابي رغم صرفها للمساهمين قبل شهر ذي الحجة، حيث لدي 750 سهما. آمل الرد.
ج – الأخ عبدالله.
مستحقاتك من الأرباح في الشركة، تستطيع الحصول عليها عن طريق البنك الذي تتعامل معه الشركة (...). يرجى الاتصال بها لتزويدك باسم البنك الذي تولى إيداع الأرباح.

المرسل: صالح
متى ينتقل التداول لشركات الوساطة ؟ وهل سيوقف التداول عن طريق البنوك ؟ وكيف سينقل تداولنا لهذة الشركات؟ ومن سيقوم بالعملية؟ وهل هي اختيارية؟ آمل التكرم بالإيضاح، حتى نتخذ الإجراءات التي تكفل لنا الاستمرار بالتداول وشكرا؟
ج / فيما يتعلق بسؤالك عن متى ينتقل التداول إلى شركات الوساطة، فقد أعلنت هيئة السوق المالية السعودية في وقت سابق عن فصل نشاط الوساطة المالية والاستثمار عن البنوك التجارية، وقد تم ذلك منذ منتصف العام الماضي 2007م، حيث نقلت كافة البنوك أنشطة الاستثمار والوساطة، إلى شركات جديدة يحمل بعضها أسماء البنوك المحلية، إلى جانب عدد من الشركات المرخص لها من قبل هيئة السوق المالية.
وللحصول على أسماء هذه الشركات، يمكن زيارة موقع هيئة السوق المالية على شبكة الإنترنت www.cma.org.sa . أما فيما يتعلق بمحفظتك الاستثمارية القائمة حاليا، فتستطيع أن تراجع البنك أو الوسيط الذي توجد لديه محفظتك ليوضح لك الإجراءات المتخذة من قبلهم في هذا الشأن.

إسمنت اليمامة.... وجودها في المنطقة الوسطى شكل ميزة نسبية لها

يعتبر الأسمنت المادة الأكثر أهمية من بين مواد البناء، ولكونه قطاعاً هاماً للاقتصاد الوطني نظراً لارتباطاته الفريدة بقطاع البناء والتشييد؛ فإن هذا القطاع يعتبر من أقدم القطاعات في المملكة العربية السعودية. فقد سبقت بداياته الطفرة النفطية بوقت طويل، عندما تم تأسيس شركة الأسمنت العربية في عام 1955 بطاقة إنتاجية تبلغ 90000 طن في العام. ويقع مصنعها على الساحل الغربي من المملكة العربية السعودية. وقد بدأت هذه الشركة إنتاجها التجاري في عام 1958 مستخدمة النفط الخام كوقود لأفرانها. وفي عام 1955 أيضاً تم إنشاء شركة أخرى للأسمنت في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، وهي شركة الأسمنت السعودية التي كانت تستخدم الغاز كوقود لمصنعها. ثم أنشئت شركة إسمنت اليمامة ثالث مصانع الأسمنت، وهو في المنطقة الوسطى من المملكة في عام 1961. وظلت هذه الشركات الثلاث تعمل على تلبية الطلب على الأسمنت في المملكة حتى عام 1977، عندما تم إنشاء ثلاث شركات أخرى هي: شركة إسمنت ينبع وشركة إسمنت القصيم وشركة إسمنت المنطقة الجنوبية، في أواخر السبعينات.

وخلافاً للوضع في القطاعات الكبيرة الأخرى في المملكة، التي تقوم بتشغيلها الدولة إلى حد كبير، فقد تأسس قطاع الأسمنت بواسطة القطاع الخاص لتلبية الطلب المحلي على الإسمنت في البلاد. ويوجد في المملكة حالياً ثماني شركات لصناعة الإسمنت (إلى جانب شركة الأسمنت الأبيض)، تقوم بتشغيل 33 مصنعاً لإنتاج الأسمنت الرمادي، وهي موزعة بشكل استراتيجي في عشر مدن مختلفة، وتبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية 21.4 مليون طن من الكلنكر.

العوامل المحركة للسوق

نظراً لارتباط قطاع الإسمنت بشكل فريد بقطاع البناء والتشييد، فإننا يمكن أن نستنتج نشاطات قطاع الأسمنت من مؤشرات نشاطات قطاع البناء والتشييد. وينشأ الطلب على نشاطات هذا القطاع من مصدرين هما: قطاع الإنشاءات السكنية، وقطاع الإنشاءات غير السكنية. ويبين الجدول التالي كمية الانتاج من الاسمنت لعام 2007م.

بشكل عام، فقد ارتفع الإنتاج الإجمالي لشركات الأسمنت السعودية خلال الفترة نفسها بنسبة 12.22%، من 27 مليون طن (في العام) في عام 2006 إلى 30 مليون طن في عام 2007.

إسمنت اليمامة

تأسست شركة إسمنت اليمامة السعودية المحدودة في عام 1961 لخدمة المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية، وعلى وجه الخصوص العاصمة «الرياض». وتعتبر إسمنت اليمامة، شركة متكاملة تماماً؛ إذ تنتج الأسمنت ومادة الكلنكر. وهي مملوكة بالكامل للقطاع الخاص. كما يمتلك فيها مساهمون كويتيون حصة تبلغ نسبتها 14.53%.

وقد بدأت الشركة أعمالها برأسمال أولي مدفوع بلغ 900 مليون ريال سعودي مقسم إلى 9 ملايين سهم، قيمة كل منها 100 ريال. وفي أوائل التسعينات قررت الشركة الثبات على طاقتها الإنتاجية في حينه، ولم تلحق بركب شركات الأسمنت الأخرى التي زادت طاقتها الإنتاجية خلال الفترة 95 – 1998. وعقب ذلك خفضت الشركة رأسمالها في عام 1998 إلى 450 مليون ريال عبر تخفيض القيمة الاسمية لسهمها من 100 ريال إلى 50 ريالاً .

نشاط الشركة

تنتج شركة أسمنت اليمامة السعودية حالياً نوعين من الأسمنت هما الأسمنت البورتلاندي العادي، والأسمنت المقاوم للكبريتات. وتبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية الحالية من مادة الكلنكر حوالي 2.75 مليون

(جدول – 1) شركات الأسمنت في المملكة العربية السعودية

الشركة	تاريخ التأسيس	المنطقة	عدد المواقع	عدد الأفران	الإنتاج من الإسمنت ٢٠٠٧	الوقود المستخدم
شركة أسمنت اليمامة السعودية	1961/08/24	الوسطى	1	6	4654	ديزل
شركة الأسمنت السعودية	1955/11/23	الشرقية	2	10	5289	غاز
شركة أسمنت المنطقة الشرقية	1983/03/07	الشرقية	1	2	3482	غاز
شركة أسمنت القصيم	1978/08/02	الوسطى	1	2	3464	ديزل
شركة أسمنت ينبع	1977/03/14	الغربية	1	4	4622	ديزل
شركة أسمنت المنطقة الجنوبية	1978/01/21	الجنوبية	2	3	2824	ديزل
شركة الأسمنت العربيةالمحدودة	1955/01/05	الغربية	1	5	4613	ديزل
شركة أسمنت تبوك	1994/08/02	الشمالية	1	1	1361	ديزل
			10	33	30309	

* مقارنة شركات الاسمنت لعامي 2006-2007.

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة الدخيل المالية لقطاع الأسمنت

طن ولديها ستة أفران جافة تمت إضافتها تدريجياً عبر السنوات. علاوة على ذلك، تخطط الشركة لإضافة فرن آخر بطاقة إنتاجية تبلغ 3000 طن يومياً (جدول – 2). وقد أنشأت الشركة أيضاً مصنعاً لإنتاج أكياس الورق لتعبئة الأسمنت بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 30 مليون كيس .

الاتجاه العام لإنتاج الاسمنت وحجم المبيعات

تدنى الطلب على الأسمنت خلال عامي 1998 و 1999 بسبب الانخفاض المفاجئ في نشاط البناء والتشييد نظراً لانخفاض أسعار النفط. وقد سجلت جميع شركات الأسمنت تقريباً بما في ذلك شركة أسمنت اليمامة انخفاضاً في إنتاج الأسمنت . فخفضت الشركة في تلك الفترة إنتاجها إلى 2.4 مليون طن، ثم إلى 2.3 مليون طن بانخفاض بلغ 8.8 % و 4% على التوالي.

وفي أواخر عام 2000 زاد الطلب على الإسمنت في المملكة بسبب زيادة نشاط البناء والتشييد. ووفقاً لذلك فقد زادت الشركة إنتاجها بنسبة 5.5 % مقارنة بإنتاج السنة الماضية ليصل إلى 2.44 مليون طن. لكن هذا الإنتاج من الأسمنت ظل أقل من إنتاجها من الكلنكر. وأدى ذلك إلى ارتفاع مخزون مادة الكلنكر في الشركة، حيث ارتفع من 1.3 مليون طن في عام 1999 إلى 1.74 مليون طن في عام 2001 أي بزيادة تجاوزت نسبتها 33% . ونظراً الى تنامي معدلات الطلب على الأسمنت في المملكة خلال عام 2001 فصاعداً ، فقد قامت الشركة أيضاً برفع إنتاجها إلى 2.65 مليون طن في عام 2001 وإلى 2.85 مليون طن في عام 2002 ثم إلى 3.11 مليون طن خلال عام 2003 . ونظراً لتجاوز إنتاج الشركة من الأسمنت إنتاجها من الكلنكر خلال عامي 2002 و 2003 ، فقد تم خفض مخزون الكلنكر بدرجة كبيرة. وعلى ضوء توفر الفرص الواعدة من الطلب على الأسمنت ، فقد بدأت الشركة في عملية توسعة لا تزال مستمرة ويتوقع اكتمالها خلال عام 2008م.

يتركز نشاط شركة إسمنت اليمامة السعودية المحدودة في المنطقة الوسطى، ولهذا فإن مبيعاتها تعتمد تماماً على الطلب المحلي وعلى وجه الخصوص في العاصمة «الرياض». فمن الناحية الفعلية لا تصّدر الشركة إنتاجها من الأسمنت لأن ذلك غير مجد من الناحية الاقتصادية بسبب ارتفاع تكلفة النقل، ولكنه نفس العامل الذي يشكل عائقاً رئيسياً أمام دخول شركات الأسمنت الأخرى إلى سوق المنطقة الوسطى، مما يحفظ للشركة استئثارها بالمنطقة، ويبعدها عن المنافسة نوعاً ما. ولهذا فإن الاتجاه العام لمبيعات شركة إسمنت اليمامة يعتمد كلياً على مستوى نشاط البناء والتشييد في مدينة الرياض .

الأداء المالي

تعتبر شركة إسمنت اليمامة السعودية، إحدى أفضل شركات الأسمنت أداءً في المملكة. وعلى الرغم من وجود المنافسة العالية بين شركات الاسمنت السعودية إلا أن قطاع الإنشاءات في الآونة الأخيرة، بدأ يشهد طفرة حرَّكتها أسعار النفط العالية مما كان لها أثر في زيادة إيرادات القطاع، وجعل شركات الاسمنت تتمتع بوضع مستقر سيما شركة إسمنت اليمامة، التي استطاعت أن تحقق أرباحا صافية في عام 2007 بلغت 730 مليون ريال بعد خصم الزكاة مقارنة بمبلغ 601.1 مليون ريال للعام السابق، بزيادة قدرها 21.45%. وتعود أسباب هذا النمو فى الأرباح الى ارتفاع حجم مبيعات الشركة نتيجة للتشغيل التجريبي لخط الانتاج الجديد. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، وصلت الأرباح الإجمالية إلى مستوى مرتفع حيث بلغت 770.90 مليون ريال كما في عام 2007 وذلك بالمقارنة عن ما

(جدول – 3) : المبيعات وتكلفة المبيعات

(بملايين الريالات)	2003م	2004م	2005	2006م	2007م
إجمالي المبيعات	–	–	791.08	950.12	1185.50
تكلفة المبيعات	–	–	249.43	318.56	414.59
الربح الإجمالي	399.43	436.60	309.35	631.56	770.90

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة الدخيل المالية لقطاع الأسمنت

كانت عليه في عام 2003 حيث بلغت 399.4 مليون أي بزيادة 93%. ويتوقع أن ترتفع الأرباح الإجمالية للشركة للسنة 2008 عما كانت عليه في 2007. ويوضح الجدول ارتفاع الربح الإجمالي بمعدل نمو سنوي مركب متوسط بلغ 26.59% خلال الفترة 2003 – 2007 .

وفقاً لهذه البيانات فقد نتج النمو في الأرباح الإجمالية من النمو العالي في المبيعات مقروناً بالتحسن النسبي في الرقابة على تكلفة المبيعات للشركة. فلقد نمت المبيعات التقديرية للشركة من 791.08 مليون ريال في عام 2005 إلى 1185.50 مليون ريال في عام 2007 ، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4.67 % خلال الفترة المعنية بالدراسة. ومقارنة بالنمو في المبيعات فقد نمت تكلفة المبيعات بمعدل بلغ 66.87% خلال الفترة 2003 – 2007.

تظهر جميع البيانات المالية لشركة أسمنت اليمامة أن أداء الشركة كان مشجعاً خلال هذه الفترة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق . فقد ساعد نمو مبيعات الشركة كما ذكرنا أنفاً على زيادة مخزونها من المواد الخام الذي ارتفع بنسبة 70 % خلال هذه الفترة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ، وهي زيادة بسبب انخفاض الطلب وعدم وجود صادرات فعلية. بينما ارتفع صافي الربح بنسبة كبيرة بلغت 21.44% . وقد صاحب النمو في ربح التشغيل والمبيعات تطور كبير في الذمم المدينة حيث انخفضت بمقدار 33.38 مليون ريال. بيد أن معدل دوران الذمم المدينة ارتفع ارتفاعاً كبيراً من 3.83 مرة إلى 5.53 مرة. وساعد النمو العالي في أرباح الشركة على تحقيق نسب عائد جيدة . وقد ارتفع العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول بنسبة 26.31% ونسبة 20.24 %على التوالي. وبدأت الشركة العمل على إنشاء فرن جديد حيث توضح ميزانيتها أنها قامت بتسديد جزء من مبلغ القرض بينما نمت المشاريع تحت الإنشاء في عام 2006. علاوة على ذلك، سجلت الشركة تحسناً في نسب السيولة الخاصة بها لتمويل متطلبات التوسع .

وعلى الرغم من أن الشركة حققت نتائج جيدة خلال السنتين الماضيتين، إلا أن من المنتظر أن يشهد عام 2008

جدول – 4 : التفاصيل المالية 2006–2007

(بملايين الريالات)	2006م	2007م	التغير %
الذمم المدينة	247.85	214.47	%13.47–
المخزون	29.52	50.21	%70
مشاريع تحت التنفيذ	1542.7	000	% 0.00
إجمالي الأصول الثابتة	2366.69	2498.30	% 5.56
إجمالي الأصول	3127.86	3607.43	% 15.33
قروض طويلة الأجل	701.24	581.24	% 17.11–
إجمالي حقوق المساهمين	1938.75	2774.91	% 43.12
أرباح التشغيل	595.50	730.90	% 22.73
أرباح من مصادر أخرى	21.65	19.15	% 11.53–
صافي الربح	601.15	730.05	%21.44
نسبة السيولة	1.21	3.49	%188.42
نسبة السيولة الحادة	1.14	3.24	%184.21
العائد على حقوق المساهمين (%)	%31.01	%26.31	%15.15–
العائد على الأصول (%)	%19.22	%20.24	%5.30

المصدر : قاعدة بيانات مجموعة الدخيل المالية للمعلومات المالية

تراجعاً في أداء شركات الإسمنت بشكل عام، بسبب المنافسة المحلية والأجنبية التي يتوقع أن تكون حادة. وسوف يترتب على ذلك انخفاض مبيعاتها، وبالتالي أرباحها، مما يجعلها أمام خيارين فقط هما: إما التنافس فيما بينها في السوق المحلية عن طريق خفض الأسعار. أو تصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق الأجنبية بأسعار منخفضة، مع تحمل ارتفاع تكاليف الشحن .

أداء قطاع الأسمنت في سوق الأسهم السعودية

تأثرت حركة مؤشر سوق الاسهم السعودية خلال الفترة من عام 2003م وحتى فبراير من العام 2008م تأثراً مباشراً بنشاط قطاع الإسمنت، ما يعكس قوة وتأثير هذا القطاع في سوق الأسهم، وأثره على المؤشر العام. ولدى شركة إسمنت اليمامة سجل جيد فيما يتعلق بتوزيع أرباح على مساهميها. فمنذ عام 1995 قامت الشركة بتوزيع مبلغ 2.511 بليون ريال من الأرباح، بعائد سنوي للسهم بلغ 7.98 % وهو الأعلى في القطاع . ونعتقد أن الشركة سوف تستمر في إتباع سياستها هذه في توزيع الأرباح في المستقبل . ويبلغ عدد أسهم شركة أسمنت اليمامة 135 مليون سهم . مما يوضح مستوى مسيرة النمو خلال السنوات السابقة التي دفعت الى تحسن النشاط في سهمها؛ إذ ارتفع حجم وقيمة التداول على حد سواء الى 102.8 مليون سهم، وقفزت قيمة التداول لتصل الى 8.62 بليون ريال كما في عام 2007. وقد شكل حجم التداول في سهم أسمنت اليمامة نسبة 0.45% من إجمالي حجم التداول بالسوق في عام 2007 . وبالمثل ، بلغ النشاط النسبي الذي يقاس بقيمة التداول 0.83% من إجمالي السوق في عام 2007م .

الآفاق المستقبلية لشركة أسمنت اليمامة المحدودة

رغم وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي ونمو قطاع الأسمنت، فإن قطاع الأسمنت – بشكل خاص – يتأثر تأثراً كبيراً بالدورة الاقتصادية، التي تعتمد بدورها على أوضاع أسعار النفط. وقد أفادت الإيرادات النفطية الحالية الضخمة قطاع البناء والتشييد بشكل عام. ويتوقع أن يستمر الارتفاع الحالي في أسعار النفط خلال الفترة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل إلى أن يتم اكتشاف مصدر آخر للطاقة أو تطوير آبار جديدة لخفض الطلب على النفط في السوق العالمية .

كما يتوقع أن تشهد جميع شركات الإسمنت القائمة حدوث توسعات في الطاقة الإنتاجية. ويتوقع أن تضيف عمليات التوسعة الجديدة ما نسبته 65 % إضافية من الطاقة الإنتاجية الحالية بحلول عام 2009. في حين لا يتوقع أن تتماشى هذه الزيادة الجديدة في الإنتاج، مع معدل العرض المتوقع. علاوة على ذلك ، ونظراً للطبيعة الدورية للطلب على الأسمنت، فربما يشهد القطاع وقتاً صعباً خلال السنوات القادمة.

وفي التحليل النهائي يمكن القول أن شركة إسمنت اليمامة المحدودة هي شركة تتمتع بوضع مالي جيد وذات سجل ممتاز من الأداء .

غير أن الإضافة الجديدة إلى الطاقة الإنتاجية من قبل شركات القطاع ربما تؤدي إلى تقليص الأرباح الجيدة لهذا القطاع.

مستقبل موبايلي واعد... ومساهمينا شركاء لنا

بقلم/ خالد الكاف

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
شركة اتحاد اتصالات (موبايلي)

منذ اليوم الأول لدخولها السوق المالية السعودية أدركت شركة اتحاد اتصالات (موبايلي) بأنها أمام سوق واعد يبشر بالكثير، فهو يستند ويقف على مؤشرات أقوى الاقتصاديات الخليجية حجماً وتأثيراً، ذلكم هو اقتصاد المملكة العربية السعودية الذي لا يختلف على متانته ورسوخه اثنان على الإطلاق، ومع هذه الثقة الكبيرة في السوق السعودية كنا في موبايلي –بحكم خبرتنا ودرايتنا بطبيعة الأسواق المالية– ندرك أيضاً أن أي سوق ناشئ لا يسلم من مخاطر الأسواق الناشئة وتقلباتها، ولذا دخلنا السوق بكامل الاطمئنان وكامل الحيطة في نفس الوقت حرصاً على مصالح مستثمرينا ومصالحنا أيضاً معهم.

ووفق هذا المنظور رسمت الشركة لنفسها إستراتيجية عمل تقوم على المحافظة على مصالح المستثمرين في أسهمها ورعاية وتنمية هذه المصالح بما يعود على الجميع بالربح والفائدة في ضوء قواعد السوق ومبادئه، وارتكزت هذه الإستراتيجية على سياسة الشفافية والإفصاح عن أرقامنا وتقاريرنا المالية وعن أخبارنا المتعلقة بعقد الاتفاقيات وإبرام العقود وغيرها أمام جميع المستثمرين والمساهمين على حد سواء في نفس الوقت وبنفس القدر من المعلومات، بحيث تكون الصورة واضحة أمامهم ليتخذوا قرارهم الاستثماري بناءً على معلومات واضحة ومحددة لا على أسس أخرى، فأغلقنا بذلك الباب أمام الإشاعات أو التكهنات أو الآراء التي لا تستند إلى أساس علمي أو موضوعي، فحميناهم وحمينا أنفسنا أيضاً.

لقد كانت هذه السياسة نابعةً من إيماننا الراسخ بمسؤوليتنا تجاه المستثمر في سوق الأسهم السعودية، إضافة إلى إدراكنا الواعي بالتزاماتنا وواجباتنا تجاه جميع الأطراف ذات العلاقة بالسوق المالية –من مستثمر ومشرع ومراقب ومساهم ومحلل– يجب الإيفاء بها والتزامها خطاً أساسياً –لا ثانوياً– في جميع سياساتنا وأعمالنا.
أمر آخر يجب ذكره هو الأداء المالي لموبايلي، فعلى رغم العمر القصير للشركة الذي لم يصل ثلاث سنوات حتى الآن– بدأت موبايلي عملها في مايو –2005 إلا أنها سجلت نمواً كبيراً في زمن قصير شهد له مراقبون ومحللون مهتمون بقطاع الاتصالات، فعلى سبيل المثال صنفت المنظمة العالمية للهاتف المتحرك (GSM) موبايلي بأنها الشركة الأسرع نمواً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعام 2007.
لقد عززت الأرباح الصافية التي حققتها موبايلي العام الماضي، (1.380)مليار ريال سعودي، من موقع الشركة في السوق المالية السعودية، ومن ثقة المستثمر في هذه السوق، وتشجيع الشركات الاستثمارية الكبرى على الدخول في السوق المالية السعودية.

وأود أن أؤكد للمستثمر بأننا ننظر إليه كشريك نتكامل معه في حمل المسؤولية، كما أن أبوابنا مفتوحة له ليمارس حقه القانوني – الذي كفلته له قوانين هيئة السوق المالية السعودية – في المشاركة في اتخاذ القرار من خلال حضوره اجتماعات الجمعية العمومية لموبايلي في مواعيدها المحددة المعلن عنها، كما نؤكد له ولجميع المستثمرين في سوق الأسهم السعودية حرصنا والتزامنا التام بوضع جميع المستثمرين على قدم المساواة في الحصول على المعلومات المؤثرة على سهمنا في الوقت نفسه وبالقدر الكافي للجميع.

تداول
مجلة السوق المالية السعودية
الربع الرابع 2007 – العدد 23

التقرير الإحصائي السنوي 2007م

السوق المالية السعودية (تداول)

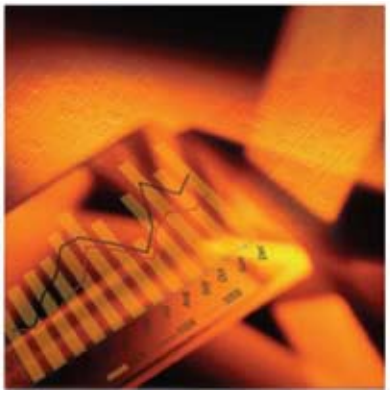

تداول
TADAWUL

القيمة المتداولة للأسهم تتجاوز 2,557.71 مليار ريال و 65.67 مليون صفقة تم تنفيذها خلال العام 2007 م

أغلق المؤشر العام للسوق المالية السعودية (تداول) على مستوى 11,175.96 نقطة في نهاية عام 2007 م مقارنة مع 7,933.29 نقطة كما في نهاية عام 2006 م مرتفعا بنسبة 40.87% وقد حقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق خلال العام في يوم 24 ديسمبر حيث أغلق على مستوى 11,606.34 نقطة.

- بلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2007 م 1,946.35 مليار ريال أي ما يعادل 519.03 مليار دولار أمريكي وذلك بارتفاع بلغت نسبته 58.77% مقارنة مع نهاية العام السابق.
- بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2007 م نحو 2,557.71 مليار ريال أي ما يعادل 682.06 مليار دولار أمريكي مقابل 5,261.85 مليار ريال (1,403.2 مليار دولار أمريكي) للعام السابق محققة بذلك انخفاضا بلغت نسبته 51.39%.

وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة لعام 2007 م 58.86 مليار سهم مقابل 73.44 مليار سهم تم تداولها في العام السابق محققة بذلك انخفاضا بنسبة 19.85%.

أما إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام 2007 م فقد بلغت 65.67 مليون صفقة مقابل 96.10 مليون صفقة تم تنفيذها خلال العام السابق بنسبة انخفاض بلغت 31.67%.

بيانات الأسعار وكميات الأسهم المتداولة التاريخية معدلة لجميع إجراءات الشركات.

بلغ عدد أيام التداول خلال عام 2007 م ، 248 يوماً مقابل 265 يوماً خلال 2006 م.

بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2007 م نحو 10.31 مليار ريال مقابل 19.86 مليار ريال كمتوسط يومي للعام السابق بنسبة انخفاض بلغت 48.06%.

وبلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة خلال عام 2007 م نحو 237.35 مليون سهم مقابل 277.13 مليون سهم كمتوسط يومي خلال العام السابق بنسبة انخفاض بلغت 14.35%.

أما المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة خلال عام 2007 فقد بلغ نحو 264.78 ألف صفقة مقابل 362.63 ألف صفقة كمتوسط يومي خلال العام السابق بنسبة انخفاض بلغت 26.98%.

النشاط القطاعي:

خلال عام 2007، كان قطاع الخدمات أنشط القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع نحو 21.79 مليار سهم تمثل نسبة 37.03% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال العام، يليه قطاع الصناعة بنحو 21.53 مليار سهم وبنسبة 36.58% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال العام، وحل ثالثا قطاع الزراعة بنحو 8.08 مليار سهم تمثل نسبة 13.62% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال عام 2007 م.

أما من حيث قيمة الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المنفذة فقد كان قطاع الصناعة أنشط القطاعات حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع نحو 934.66 مليار ريال تمثل نسبة 36.54% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2007 م، فيما بلغ عدد الصفقات المنفذة للقطاع نحو 22.87 مليون صفقة تمثل نسبة 34.83% من إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال العام، وحل ثانيا قطاع الخدمات حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 831.66 مليار ريال تمثل نسبة 32.52% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبلغ عدد الصفقات 22.49 مليون صفقة تمثل نسبة 34.26% من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، وجاء قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 378.30 مليار ريال تمثل نسبة 14.79% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة وبلغ عدد الصفقات للقطاع 9.47 مليون صفقة تمثل نسبة 14.42% من إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام 2007 م.

نشاط الشركات:

وبالنسبة لنشاط الشركات خلال عام 2007 م فقد تصدرت شركة الباحة من حيث عدد الصفقات المنفذة إذ بلغ عددها نحو 1.93 مليون صفقة، تلتها الأسماك بنحو 1.88 مليون صفقة ثم إعمار بنحو 1.77 مليون صفقة.

وجاءت شركة كيان السعودية في المرتبة الأولى من حيث عدد الأسهم المتداولة بنحو 3.04 مليار سهم، كهرباء السعودية في المركز الثاني بنحو 2.21 مليار سهم، وفي المرتبة الثالثة شركة إعمار بنحو2.05 مليار سهم.

أما من حيث قيمة الأسهم المتداولة فتصدرت شركة سابك بما قيمته 78.40 مليار ريال، ثم شركة الأسماك بنحو 73.43 مليار ريال وجاءت شركت الباحة في المركز الثالث بنحو 67.94 مليار ريال.

ملخص الإكتتابات الأولية – 2007 م

طرحت 26 شركة جزء من أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2007 م، وتوزعت هذه الشركات بين قطاع التأمين (17 شركة)، قطاع الخدمات (6 شركات) وقطاع الصناعة (3 شركات).

وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم التي طرحت للاكتتاب مبلغ 18,035.65 مليون ريال حيث تم طرح 1,414.03 مليون سهم لجميع الاكتتابات.

خلال عام 2007 م تم إدراج 23 شركة من هذه الشركات للتداول في السوق المالية السعودية (تداول)، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 111 شركة.

وبنهاية عام 2007 م بلغت القيمة السوقية للشركات التي تم طرحها خلال العام 209.22 مليار ريال أي ما نسبته 10.75% من إجمالي القيمة السوقية.

المصدر: تداول

الشركات الجديدة المدرجة - 2007

• تم في 2007/01/20 م إدراج شركة البولي بروبلين المتقدمة برأسمال مقداره (1,413.75) مليون ريال مقسم إلى (141.375) مليون سهم حيث تم طرح (66.375) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/02/03 م إدراج شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي برأسمال مقداره (650) مليون ريال مقسم إلى (65) مليون سهم، حيث تم طرح (19.5) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (42) ريالا للسهم الواحد.

• تم في 2007/05/05 م إدراج شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني برأسمال مقداره (300) مليون ريال مقسم إلى (30) مليون سهم حيث تم طرح (14,244,465) سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/05/07 م إدراج شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف) برأسمال مقداره (800) مليون ريال مقسم إلى (80) مليون سهم حيث تم طرح (20) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/05/26 م إدراج الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية (الفخارية) برأسمال مقداره (150) مليون ريال مقسم إلى (15) مليون سهم حيث تم طرح (4.5) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (45) ريالا للسهم الواحد.

• تم في 2007/06/16 م إدراج شركة ساب تكافل برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (3.5) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/06/18 م إدراج شركة إياك السعودية للتامين التعاوني (سلامة) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/06/23 م إدراج شركة كيان السعودية للبتروكيماويات برأسمال مقداره (15) مليار ريال مقسم إلى (1.5) مليار سهم حيث تم طرح (675) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/06/26 م إدراج شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني برأسمال مقداره (200) مليون ريال مقسم إلى (20) مليون سهم حيث تم طرح (8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/07/15 م إدراج الشركة السعودية للطباعة والتغليف برأسمال مقداره (600) مليون ريال مقسم إلى (60) مليون سهم حيث تم طرح (18) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (22) ريالا للسهم الواحد.

• تم في 2007/07/17 م إدراج الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء للتأمين) برأسمال مقداره (200) مليون ريال مقسم إلى (20) مليون سهم حيث تم طرح (8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/07/21 م إدراج شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (سند) برأسمال مقداره (200) مليون ريال مقسم إلى (20) مليون سهم حيث تم طرح (8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/07/23 م إدراج الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني (أليانز إس إف) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (3.1) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/07/29 م إدراج شركة المملكة القابضة برأسمال مقداره (63) مليار ريال مقسم إلى (6.3) مليار سهم حيث تم طرح (315) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (10.25) ريالا للسهم الواحد.

• تم في 2007/08/18 م إدراج شركة الأهلي للتكافل برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (2.645) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/08/25 م إدراج الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/08/27 م إدراج المجموعة المتحدة للتامين التعاوني (أسيج) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/09/01 م إدراج الشركة المتحدة الدولية للمواصلات (بدجت) برأسمال مقداره (183) مليون ريال مقسم إلى (18.3) مليون سهم حيث تم طرح (5.49) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (52) ريالا للسهم الواحد.

• تم في 2007/09/03 م إدراج الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو) برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/09/11 م إدراج شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني برأسمال مقداره (220) مليون ريال مقسم إلى (22) مليون سهم حيث تم طرح (8.8) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/10/06 م إدراج الشركة الأهلية للتأمين التعاوني برأسمال مقداره (100) مليون ريال مقسم إلى (10) مليون سهم حيث تم طرح (4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/12/01 م إدراج شركة جبل عمر للتطوير برأسمال مقداره (6,714) مليون ريال مقسم إلى (671.4) مليون سهم حيث تم طرح (201.4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة اسمية قدرها (10) ريالات للسهم الواحد.

• تم في 2007/12/08 م إدراج شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك) برأسمال مقداره (320) مليون ريال مقسم إلى (32) مليون سهم حيث تم طرح (9.6) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (46) ريالا للسهم الواحد.

• تم في 2007/12/10 م إدراج شركة الخليج للتدريب والتعليم برأسمال مقداره (80) مليون ريال مقسم إلى (8) مليون سهم حيث تم طرح (2.4) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (65) ريالا للسهم الواحد.

• تم في 2007/12/29 م إدراج شركة دار الأركان للتطوير العقاري برأسمال مقداره (5,400) مليون ريال مقسم إلى (540) مليون سهم حيث تم طرح (59.454) مليون سهم للاكتتاب العام وذلك بقيمة (56) ريالا للسهم الواحد.

الطروحات الجديدة - 2007

• شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني

رأسمال الشركة: 300 مليون ريال مقسم إلى 30 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:14,244,465سهم تمثل 47.48% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/02/03 م إلى 2007/02/12 م.

• شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني

رأسمال الشركة: 800 مليون ريال مقسم إلى 80 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:20 مليون سهم تمثل 25 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/02/17 م إلى 2007/02/26 م.

• الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء للتأمين)

رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:8 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

• شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني

رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:8 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

• شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني(سلامة)

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:4 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

• شركة ساب تكافل

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:3.5 مليون سهم تمثل 35% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

• الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب:3.1 مليون سهم تمثل 31% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/03/17 م إلى 2007/03/26 م.

• شركة كيان السعودية للبتروكيماويات

رأسمال الشركة: 15 مليار ريال مقسم إلى 1.5 مليار سهم.
أسهم الاكتتاب: 675 مليون سهم تمثل 45 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/04/28 م إلى 2007/05/07 م.

• الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية (الفخارية)

رأسمال الشركة: 150 مليون ريال مقسم إلى 15مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4.5 مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح : 45 ريال للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/05/08 م إلى 2007/05/16 م.

• شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (سند)

رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 8 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

• الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

• **الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني**

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

• **شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني**

رأسمال الشركة: 220 مليون ريال مقسم إلى 22 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 8.8 مليون سهم تمثل 40% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

• **شركة الأهلي للتكافل**

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 2.645 مليون سهم تمثل 26.45 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح : 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

• **الشركة الأهلية للتأمين التعاوني**

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

• **المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)**

رأسمال الشركة: 100 مليون ريال مقسم إلى 10 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 4 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/05/19 م إلى 2007/05/28 م.

• **شركة جبل عمر للتطوير**

رأسمال الشركة: 6,714 مليون ريال مقسم إلى 671.4 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 201.4 مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/06/09 م إلى 2007/06/18 م.

• **الشركة المتحدة الدولية للمواصلات (بدجت)**

رأسمال الشركة: 183 مليون ريال مقسم إلى 18.3 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 5.49 مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 52 ريالا للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/06/23 م إلى 2007/06/27 م.

• **الشركة السعودية للطباعة والتغليف**

رأسمال الشركة: 600 مليون ريال مقسم إلى 60 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 18مليون سهم تمثل 30 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 22 ريالا للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/06/30 م إلى 2007/07/04 م.

• **شركة المملكة القابضة**

رأسمال الشركة: 63 مليار ريال مقسم إلى 6.3 مليار سهم.
أسهم الاكتتاب: 315 مليون سهم تمثل 5 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح : 10.25 ريالا للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/07/10 م إلى 2007/07/18 م.

• **شركة التامين العربية التعاونية**

رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 8 مليون سهم تمثل 40 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/10/27 م إلى 2007/11/03 م.

• **شركة الصقر للتأمين التعاوني**

رأسمال الشركة: 200 مليون ريال مقسم إلى 20 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 8.4 مليون سهم تمثل 42 % من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/10/27 م إلى 2007/11/03 م.

• **شركة الإتحاد التجاري للتأمين التعاوني**

رأسمال الشركة: 250 مليون ريال مقسم إلى 25 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 10.5 مليون سهم تمثل 42% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 10 ريالات للسهم الواحد (قيمة اسمية).
فترة الاكتتاب: من 2007/10/27 م إلى 2007/11/03 م.

• **شركة الخليج للتدريب والتعليم**

رأسمال الشركة: 80 مليون ريال مقسم إلى 8 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 2.4 مليون سهم تمثل 30% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 65 ريالا للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/11/05 م إلى 2007/11/12 م.

• **شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك)**

رأسمال الشركة: 320 مليون ريال مقسم إلى 32 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 9.6 مليون سهم تمثل 30 %من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 46 ريالا للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/11/05 م إلى 2007/11/12 م .

• **شركة دار الأركان للتطوير العقاري**

رأسمال الشركة: 5,400 مليون ريال مقسم إلى 540 مليون سهم.
أسهم الاكتتاب: 59.454 مليون سهم تمثل 11.01% من أسهم الشركة.
سعر الطرح: 56 ريالا للسهم الواحد.
فترة الاكتتاب: من 2007/12/01 م إلى 2007/12/08 م.

المصدر: تداول

إضافة شركات جديدة لمؤشر تداول - 2007

• تم إضافة سهم شركة البابطين للطاقة والاتصالات وسهم شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم الثلاثاء الموافق 2007/01/23 م.

• تم إضافة سهم شركة البولي بروبلين المتقدمة إلى مؤشر السوق (تداول) حسب إقفال السهم ليوم السبت الموافق 2007/02/17 م.

• تم إضافة سهم شركة العبد اللطيف للاستثمار الصناعي إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم السبت الموافق 2007/03/03 م.

• تم إضافة سهم شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني وسهم شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التامين التعاوني إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم الثلاثاء الموافق 2007/06/05 م.

• تم إضافة سهم الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية، شركة ساب تكافل • وشركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة) إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال الأسهم ليوم السبت الموافق 2007/06/30 م.

• تم إضافة سهم شركة كيان السعودية للبتروكيماويات وشركة الدرع العربي للتأمين التعاوني إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم الأحد الموافق 2007/07/01 م.

• تم إضافة سهم الشركة السعودية للطباعة والتغليف إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم الاثنين الموافق 2007/08/06 م.

• تم إضافة سهم الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء للتأمين) وشركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (سند) والشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني (أليانز إس إف) إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال الأسهم ليوم الأحد الموافق 2007/09/30 م.

• تم إضافة سهم شركة الأهلي للتكافل والشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم الأربعاء الموافق 2007/10/03 م.

• تم إضافة سهم شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج) إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم السبت الموافق 2007/11/10 م.

• تم إضافة سهم الشركة المتحدة الدولية للمواصلات (بدجت) والشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو) إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهمين ليوم السبت الموافق 2007/11/17 م.

• تم إضافة سهم شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم الأحد الموافق 2007/11/25 م.

• تم إضافة سهم الشركة الأهلية للتأمين التعاوني إلى مؤشر السوق (تداول) حسب سعر إقفال السهم ليوم الاثنين الموافق 2007/12/31 م.

تعليق / استئناف تداول أسهم

• صدر قرار هيئة السوق المالية رقم (1-3-2007) وتاريخ1427/12/23 هـ ، بتعليق تداول أسهم شركة بيشة للتنمية الزراعية في السوق المالية السعودية (تداول) ابتداءً من يوم السبت 1427/12/23 هـ الموافق 2007/10/13 م.

• صدر قرار هيئة السوق المالية رقم (1-5-2007) وتاريخ 1427/12/28 هـ ، بتعليق تداول أسهم شركة مجموعة أنعام الدولية القابضة في السوق المالية السعودية (تداول) ابتداءً من يوم السبت1428/10/10 هـ الموافق 2007/10/20 م.

• وقد صدر قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (1-60-2007) وتاريخ1428/12/21 هـ الموافق 2007/12/31 م المتضمن السماح بتداول أسهم الشركة في السوق المالية السعودية، على أن يجري التداول خارج نظام التداول الآلي المستمر، ووفق ضوابطَ تقترحها شركة السوق المالية (تداول) ويقرها مجلس الهيئة خلال شهر من تاريخ هذا القرار. وعند تحقيق الشركة أرباحاً من نشاطاتها الرئيسية لعامين ماليين متتاليين تنظر الهيئة في إعادة تداول أسهم الشركة إلى نظام التداول الآلي المستمر. وأوجب القرار على الشركة تقديم اقتراح إلى الهيئة خلال شهر من تاريخه في شأن كيفية التعامل مع الكسور الناتجة عن تخفيض رأس المال. وأكد القرار على استمرار الشركة ومساهميها في الخضوع لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، بما في ذلك قواعد التسجيل والإدراج ولائحة سلوكيات السوق

• تم إيقاف تداول أسهم شركة الباحة للاستثمار والتنمية لفترة عشرة أيام (من نهاية تداول يوم الأربعاء 2007/06/06 م) وذلك لتمكين المساهمين من سداد القيمة المتبقية من قيمة الأسهم والتي تساوي 2.5 ريالا للسهم الواحد.

• تم استئناف تداول أسهم شركة الباحة للاستثمار والتنمية في يوم السبت 2007/06/23 م ، وذلك للأسهم المسددة أقساطها بالكامل فقط.

إجراءات الشركات - 2007

• رفعت شركة الصناعات الزجاجية الوطنية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (25) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/01/14 م.

• رفعت الشركة السعودية للصناعات المتطورة رأسمالها وذلك عن طريق إصدار (32.4) مليون سهم "حقوق أولوية" بسعر 20 ريال للسهم الواحد تمثل (10) ريالات قيمة اسمية و (10) ريالات علاوة إصدار ليصبح عدد أسهمها المصدرة (43.2) مليون سهم وذلك بتاريخ 2007/01/17 م.

• رفع البنك السعودي للاستثمار رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل 1.6 سهم قائم ليصبح عدد أسهمه المصدرة (391,016) ألف سهم وذلك بتاريخ 2007/02/28 م.

• رفع مصرف الراجحي رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهم قائم ليصبح

عدد أسهمه المصدرة (1350) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/03/03 م.

• رفع البنك العربي الوطني رأسماله وذلك بمنح سهمين مجانيين لكل خمسة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمه المصدرة (455) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/03/18 م.

• رفع البنك السعودي الهولندي رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل خمسة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمه المصدرة (264.6) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/03/20 م.

• رفع البنك السعودي الفرنسي رأسماله وذلك بمنح سهمين مجانيين لكل ثلاثة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمه المصدرة (562.5) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/03/24 م.

• رفعت شركة اسمنت تبوك رأسمالها وذلك بمنح سهمين مجانيين لكل سبعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (90) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/03/27 م.

• رفعت شركة المراعي رأسمالها وذلك بالاستحواذ علي كافة الحصص في شركة المخابز الغربية وشركة خدمات المخابز العالمية مقابل إصدار 9 ملايين سهم جديد لمالكي هذه الشركات ليصبح عدد أسهمها المصدرة (109) مليون سهم وذلك بتاريخ2007/03/27 م.

• رفعت شركة المصافي العربية السعودية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهمين قائمين ليصبح عدد أسهمها المصدرة (6) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/03/31 م.

• رفعت شركة الجبس الأهلية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ثلاثة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (31,666,667) سهـم وذلك بتاريخ 2007/04/01 م .

• رفعت شركة عسير رأسمالها وذلك عن طريق إصدار (45,138,889) سهم "حقوق أولوية" بسعر 27 ريال للسهم الواحد تمثل (10) ريالات قيمة اسمية و (17) ريالاً علاوة إصدار ليصبح عدد أسهمها المصدرة (126,388,889) سهـم وذلك بتاريخ 2007/04/11 م.

• رفعت شركة التصنيع الوطنية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهمين قائمين ليصبح عدد أسهمها المصدرة (349,573,575) سهـم وذلك بتاريخ 2007/04/11 م.

• رفعت الشركة السعودية للصادرات الصناعية رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهمين قائمين ليصبح عدد أسهمها المصدرة (10.8) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/04/18 م.

• رفعت الشركة السعودية للنقل الجماعي رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (125) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/04/24 م.

• رفع بنك الجزيرة رأسماله وذلك بمنح سهم مجاني لكل سهم قائم ليصبح عدد أسهمه المصدرة (225) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/04/30 م.

• رفعت شركة طيبة للاستثمار والتنمية العقارية رأسمالها وذلك بمنح 7 أسهم مجانية لكل 32 سهماً قائماً ليصبح عدد أسهمها المصدرة (150) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/05/02 م.

• رفعت الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات "سبكيم" رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ثلاثة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (200) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/05/12 م.

• رفعت شركة نماء للكيماويات رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل ثمانية أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (76.5) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/06/02 م.

• رفعت شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه رأسمالها وذلك بمنح ثلاثة أسهم مجانية لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (70) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/06/23 م.

• رفعت شركة الصحراء للبتر وكيماويات رأسمالها وذلك بمنح سهم مجاني لكل أربعة أسهم قائمة ليصبح عدد أسهمها المصدرة (187.5) مليون سهـم وذلك بتاريخ 2007/07/17 م.

• رفعت شركة الاسمنت العربية رأسمالها ليصبح (800) مليون ريال مقسم على (80) مليون سهم على أن يتم تغطية هذه الزيادة عن طريق إصدار (10) مليون سهم للاكتتاب لمساهميها (حقوق أولوية) بسعر (50) ريالا للسهم عبارة عن (10) ريالات قيمة إسمية و(40) ريالا علاوة إصدار، ومنح سهم مجاني مقابل كل ستة أسهم وذلك بتاريخ 2007/12/04 م.

الأعضاء الجدد (الوسطاء)

انضمت شركات الوساطة المالية التالية كأعضاء عاملين في السوق المالية السعودية لتقديم خدمات الوساطة المالية:

• شركة فالكم للخدمات المالية، بتاريخ 2007/02/24 م.
• شركة المجموعة المالية هيرميس السعودية، بتاريخ 2007/03/04 م.
• شركة جدوى للاستثمار، بتاريخ 2007/03/10 م
• شركة رنا للاستثمار، بتاريخ 2007/03/21 م.
• الشركة السعودية السويسرية للأوراق المالية، بتاريخ 2007/04/23 م.
• شركة عوده العربية، بتاريخ 2007/11/27 م.
• المال سكيوريتيز العربية ، بتاريخ 2007/12/17 م.

وبذلك يصل عدد شركات الوساطة العاملة في السوق إلى 21 شركة.

المساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون "تملك الأسهم وتداولها"

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (267) وتاريخ 1428/8/14هـ القاضي بإلغاء الفقرة (أ) من قرار مجلس الوزراء رقم (49) وتاريخ 1426/2/25هـ ، وتفويض هيئة السوق المالية باتخاذ ما يلزم لتنفيذ قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الصادر في دورته (الثالثة والعشرين) الخاص بتطبيق المساواة التامة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك الأسهم وتداولها ؛ قرر مجلس هيئة السوق المالية ما يأتي:

1- على شركة السوق المالية السعودية (تداول) المُساواة التامة بين مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمواطنين السعوديين في مجال تملك الأسهم المُدرجة في السوق وتداولها.

2- يخضع مواطنو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للأحكام والشروط التي يخضع لها السعوديون في مجال تملك الأسهم المُدرجة في السوق وتداولها.

3- لأغراض تطبيق هذا القرار يُقصد بمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأشخاص الطبيعيون الذين يتمتعون بجنسية إحدى دول مجلس التعاون ، والأشخاص الاعتبارية المملوك غالبية رأسمالها لمواطنين من دول المجلس أو حكوماتها وتتمتع بجنسية إحدى دول المجلس ، وفقاً للتعريف الوارد في قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته الخامسة عشرة الموافق عليه بقرار مجلس الوزراء رقم (16) وتاريخ 1418/1/20هـ.

4- يلغي هذا القرار ما يتعارض معه من تعليمات سابقة.

5- ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره .

مقارنة معلومات التداول (2007 / 2006)

	الربع الأول - 2007	الربع الثاني - 2007	الربع الثالث - 2007	الربع الرابع - 2007	عام 2007 م	عام 2006 م	نسبة التغير%
عدد الصفقات المنفذة	21,444,274	17,505,319	14,455,414	12,260,493	65,665,500	96,095,920	%31.67-
عدد الأسهم المتداولة	19,605,253,541	14,089,423,682	11,033,940,615	14,133,385,843	58,862,003,681	73,438,688,080	%19.85-
قيمة الأسهم المتداولة (ريال)	854,505,425,707.00	633,834,392,467.75	515,958,252,593.25	553,414,458,734.75	2,557,712,529,502.75	5,261,851,347,215.25	%51.39-
عدد أيام التداول	61	65	65	57	248	265	-
المتوسط اليومي لعدد الصفقات	351,545	269,313	222,391	215,096	264,780	362,626	%26.98-
المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة	321,397,599	216,760,364	169,752,933	247,954,138	237,346,789	277,127,125	%14.35-
المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (ريال)	14,008,285,667	9,751,298,346	7,937,819,271	9,709,025,592	10,313,356,974	19,856,042,820	%48.06-
القيمه السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	1,193.92	1,112.63	1,329.82	1,946.35	1,946.35	1,225.86	%58.77
المؤشر العام للاسعار (نقطة)	7,666.11	6,969.72	7,833.42	11,175.96	11,175.96	7,933.29	%40.87

مؤشر تداول لأسهم جميع الشركات والأسهم المتداولة - 2007م

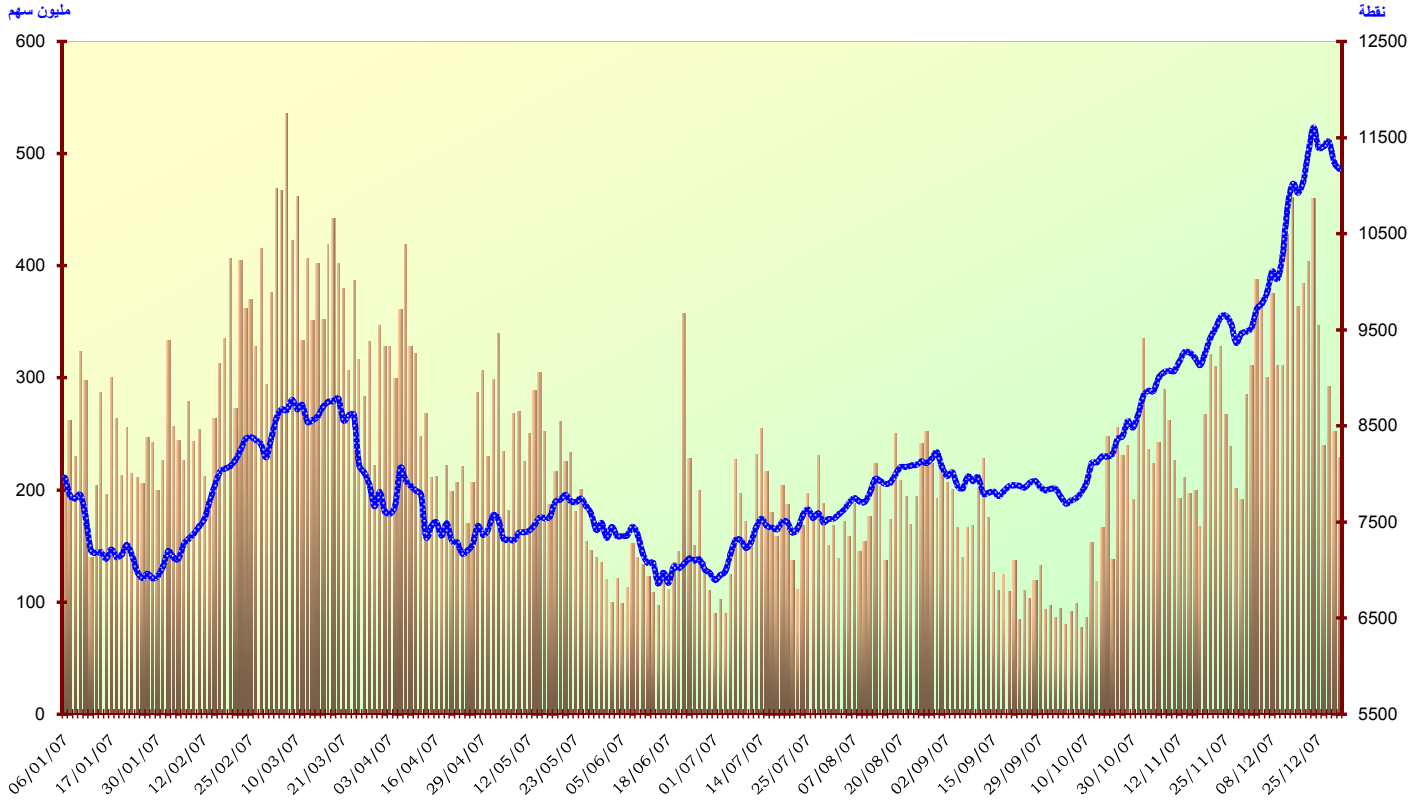

أداء مؤشرات القطاعات

مؤشرات القطاعات	2007 م	2006 م	نسبة التغير
قطاع البنوك	30,611.69	23,367.16	%31.00
قطاع الصناعة	28,683.26	16,043.64	%78.78
قطاع الاسمنت	7,158.81	5,696.92	%25.66
قطاع الخدمات	2,397.36	2,044.32	%17.27
قطاع الكهرباء	1,502.17	1,323.94	%13.46
قطاع الاتصالات	3,322.62	3,115.25	%6.66
قطاع التأمين	2,354.58	1,456.89	%61.62
قطاع الزراعة	3,979.69	3,345.90	%18.94

تداول الأسهم السنوي 1998-2007م

السنوات	قيمة الأسهم المتداولة (ريال)	نسبة التغير %	عدد الأسهم المتداولة*	نسبة التغير %	عدد الصفقات المنفذة	نسبة التغير %
1998	51,509,159,079.00	%17.00-	294,637,204	%6.16-	376,617	%18.14-
1999	56,578,723,026.00	%9.84	527,505,706	%79.04	438,226	%16.36
2000	65,292,885,455.00	%15.40	554,913,443	%5.20	498,135	%13.67
2001	83,601,314,148.00	%28.04	691,828,307	%24.67	605,035	%21.46
2002	133,787,078,591.00	%60.03	11,430,449,001		1,033,669	%70.84
2003	596,510,039,348.50	%345.87	35,414,293,119	%209.82	3,763,403	%264.08
2004	1,773,859,050,285.50	%197.37	63,674,894,886	%79.80	13,319,523	%253.92
2005	4,138,695,670,040.50	%133.32	70,995,837,941	%11.50	46,607,951	%249.92
2006	5,261,851,347,215.25	%27.14	73,438,688,080	%3.44	96,095,920	%106.18
2007	2,557,712,529,502.75	%51.39-	58,862,003,681	%19.85-	65,665,500	%31.67-

* 1998 - 2001 غير معدلة

تداول الأسهم السنوي 1998-2007م

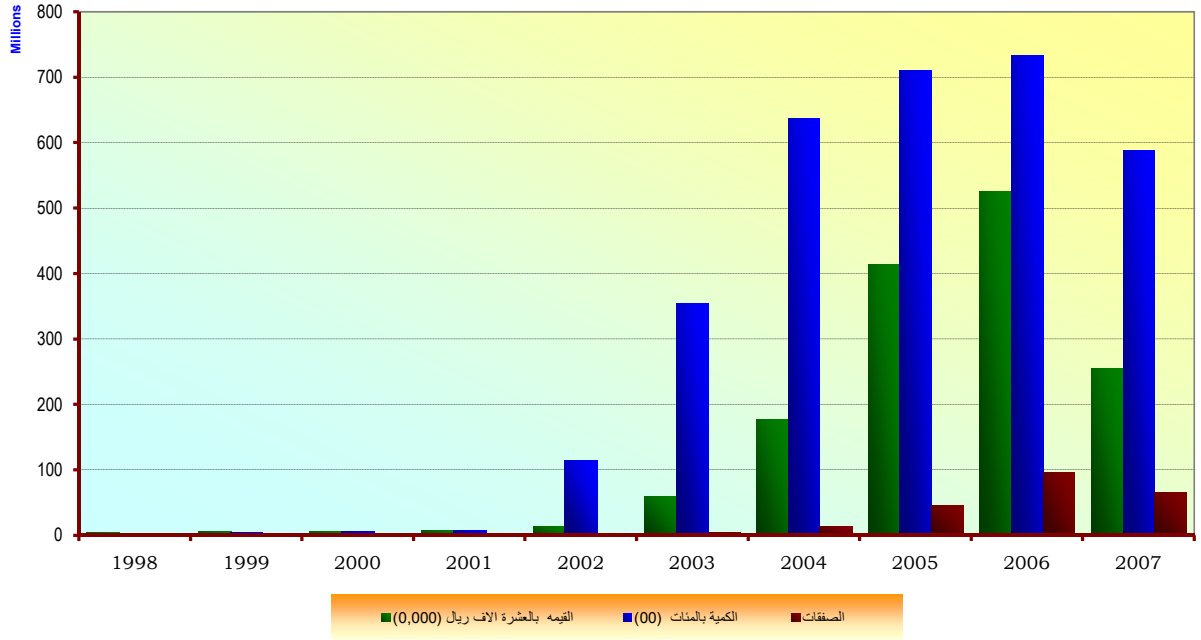

الشركات الخمس الأكثر نشاطاً خلال العام 2007م

من حيث عدد الصفقات

الشركة	عدد الصفقات
الباحة	1,933,692
الأسماك	1,880,488
إعمـــار	1,770,690
ثمار	1,555,588
حائل الزراعية	1,549,063

من حيث عدد الأسهم المتداولة

الشركة	عدد الأسهم
كيان السعودية	3,037,296,613
كهرباء السعودية	2,205,185,499
إعمار	2,046,642,213
حائل الزراعيه	1,528,037,314
القصيم الزراعية	1,486,037,030

من حيث قيمة الأسهم المتداولة

الشركة	قيمة الأسهم
سابك	78,400,379,411.75
الأسماك	73,433,508,980.50
الباحة	67,974,609,139.50
الدريس	64,576,069,108.00
ثمار	62,431,733,554.25

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم (جميع عمليات البيع والشراء) في 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪	الترتيب
بنك الجزيرة	1,138,238,104,607.75	22.25	1	25,085,719,629	21.69	1	20,144,593	15.34	2
السعودي الفرنسي	602,480,619,502.00	11.78	2	13,292,568,898	11.49	2	16,834,032	12.82	5
البنك الأهلي التجاري	552,120,984,848.00	10.79	3	12,688,970,904	10.97	3	20,729,061	15.78	1
مجموعة سامبا المالية	550,608,849,510.75	10.76	4	12,149,954,405	10.51	5	19,054,955	14.51	3
ساب	541,193,172,828.25	10.58	5	12,344,776,015	10.67	4	9,767,106	7.44	6
بنك الراجحي	523,367,636,379.00	10.23	6	12,101,105,621	10.46	6	16,849,487	12.83	4
العربي الوطني	371,385,381,165.25	7.26	7	8,457,934,455	7.31	7	9,401,952	7.16	7
بنك الاستثمار	295,118,832,011.00	5.77	8	7,378,016,062	6.38	8	4,640,795	3.53	9
بنك الرياض	265,361,787,100.25	5.19	9	5,954,907,656	5.15	9	8,250,691	6.28	8
السعودي الهولندي	154,501,471,454.75	3.02	10	3,403,007,140	2.94	10	2,900,887	2.21	10
بنك البلاد	93,578,930,169.25	1.83	11	2,214,049,297	1.91	11	2,349,314	1.79	11
فالكم للخدمات المالية	9,755,471,663.25	0.19	12	215,151,258	0.19	12	166,144	0.13	12
هيرميس السعودية	6,110,018,954.25	0.12	13	135,261,423	0.12	13	66,265	0.05	13
جدوى للاستثمار	4,105,434,051.75	0.08	14	85,156,365	0.07	14	51,580	0.04	15
السعودي السويسري للأوراق المالية	3,245,025,060.25	0.06	15	51,862,416	0.04	15	45,805	0.03	16
أصول المالية	2,205,937,628.25	0.04	16	51,275,909	0.04	16	51,610	0.04	14
رنـــا للاستثمار	1,229,068,608.00	0.02	17	25,859,868	0.02	17	13,528	0.01	17
بنك الامارات	765,212,746.50	0.01	18	20,920,190	0.02	18	12,379	0.01	18
عودة العربية السعودية	30,015,336.25	0.00	19	618,681	0.00	20	295	0.00	20
بنك دوتشه	22,987,909.75	0.00	20	835,282	0.00	19	432	0.00	19
المال سكيوريتيز	117,471.00	0.00	21	3,732	0.00	21	89	0.00	21
المجموع	5,115,425,059,005.50			115,657,955,206.00			131,331,000		

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم عن طريق الإنترنت(جميع عمليات البيع والشراء) في الربع الرابع 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪	الترتيب
بنك الجزيرة	144,059,600,392.25	24.03	1	3,746,108,345	24.98	1	2,448,607	15.41	3
السعودي الفرنسي	89,085,375,860.50	14.86	2	2,231,422,979	14.88	2	2,382,844	15.00	4
البنك الاهلي التجاري	82,183,382,215.50	13.71	3	2,016,686,614	13.45	3	2,887,163	18.17	1
مجموعة سامبا المالية	81,206,415,962.25	13.55	4	1,969,701,931	13.13	4	2,786,781	17.54	2
مصرف الراجحي	60,877,460,055.50	10.16	5	1,532,213,288	10.22	5	1,984,085	12.49	5
ساب	48,470,664,387.25	8.09	6	1,202,330,347	8.02	6	905,866	5.70	7
العربي الوطني	37,548,965,515.25	6.26	7	921,554,496	6.15	7	953,281	6.00	6
بنك الرياض	21,431,439,782.00	3.58	8	513,815,808	3.43	8	786,253	4.95	8
السعودي الهولندي	10,127,948,333.50	1.69	9	216,045,752	1.44	9	191,608	1.21	10
السعودي للاستثمار	9,786,026,958.50	1.63	10	258,641,495	1.72	10	166,836	1.05	11
بنك البلاد	9,006,438,911.75	1.50	11	233,918,020	1.56	11	284,538	1.79	9
فالكم للخدمات المالية	4,517,042,520.50	0.75	12	126,250,799	0.84	12	86,522	0.54	12
اصول المالية	884,957,611.00	0.15	13	20,842,794	0.14	13	17,151	0.11	13
جدوى للاستثمار	176,963,202.25	0.03	14	4,663,748	0.03	14	4,079	0.03	14
السعودي السويسري للأوراق المالية	105,831,295.75	0.02	15	1,633,320	0.01	15	1,298	0.01	15
المجموع	599,468,513,003.75			14,995,829,736			15,886,912		

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم (جميع عمليات البيع والشراء) في الربع الرابع 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪
بنك الجزيرة	195,194,652,695.50	17.64	1	5,178,349,595	18.32	1	3,171,329	12.93
ساب	144,250,036,897.75	13.03	2	3,653,785,915	12.93	2	2,119,186	8.64
البنك الاهلي	120,307,420,437.00	10.87	3	3,039,811,181	10.75	3	4,078,374	16.63
بنك الراجحي	117,850,745,692.75	10.65	4	3,021,237,574	10.69	5	3,289,923	13.42
السعودي الفرنسي	111,355,457,321.50	10.06	5	2,764,743,634	9.78	4	2,721,180	11.10
مجموعة سامبا الماليه	109,212,628,333.75	9.87	6	2,583,615,926	9.14	6	3,267,016	13.32
العربي الوطني	88,640,832,875.75	8.01	7	2,253,818,996	7.97	7	1,895,672	7.73
بنك الاستثمار	84,356,624,705.25	7.62	8	2,453,827,221	8.68	8	1,045,077	4.26
بنك الرياض	60,050,638,520.75	5.43	9	1,463,967,287	5.18	9	1,613,764	6.58
السعودي الهولندي	35,772,885,425.75	3.23	10	864,040,017	3.06	10	586,062	2.39
بنك البلاد	22,325,121,748.75	2.02	11	592,178,710	2.10	11	502,834	2.05
فالكم للخدمات المالية	5,523,455,880.00	0.50	12	142,912,224	0.51	12	99,614	0.41
هيرميس السعودية	4,903,575,317.00	0.44	13	113,488,753	0.40	13	46,527	0.19
السعودي السويسري للأوراق المالية	2,662,287,574.50	0.24	14	43,186,314	0.15	14	32,456	0.13
جدوى للاستثمار	2,421,051,957.75	0.22	15	50,047,859	0.18	16	22,312	0.09
اصول المالية	1,122,557,989.50	0.10	16	26,000,106	0.09	17	21,701	0.09
رنا للاستثمار	763,813,935.25	0.07	17	16,451,463	0.06	15	6,493	0.03
بنك الامارات	79,865,106.25	0.01	18	2,546,444	0.01	18	1,041	0.00
عودة العربية السعودية	30,015,336.25	0.00	19	618,681	0.00	19	295	0.00
بنك دوتشه	5,132,247.50	0.00	20	120,000	0.00	20	41	0.00
المال سكيوريتيز العربية	117,471.00	0.00	21	3,732	0.00	21	89	0.00
المجموع	1,106,828,917,469.50			28,264,751,632.00			24,520,986	

الوحدات المركزية الأكثر نشاطاً للأسهم عن طريق الإنترنت (جميع عمليات البيع والشراء) في 2007م

البنك	القيمة	النسبة٪	الترتيب	الكمية	النسبة٪	الترتيب	عدد الصفقات	النسبة٪
بنك الجزيرة	867,131,135,071.75	27.35	1	18,688,695,786	26.68	1	15,644,541	17.07
السعودي الفرنسي	521,363,580,881.00	16.44	2	11,420,505,566	16.30	2	15,226,980	16.61
مجموعة سامبا المالية	473,741,484,218.00	14.94	3	10,491,594,328	14.98	3	17,312,843	18.89
البنك الاهلي التجاري	410,085,424,332.50	12.93	4	9,214,447,404	13.15	4	15,766,296	17.20
بنك الراجحي	310,016,041,779.50	9.78	5	7,177,036,239	10.25	5	11,458,057	12.50
ساب	201,426,063,066.50	6.35	6	4,426,580,739	6.32	6	4,298,324	4.69
العربي الوطني	166,334,166,958.25	5.25	7	3,632,587,010	5.19	7	4,821,469	5.26
بنك الرياض	102,545,316,941.75	3.23	8	2,302,582,130	3.29	8	4,127,120	4.50
بنك البلاد	37,459,753,607.75	1.18	9	860,471,754	1.23	9	1,324,155	1.44
السعودي للاستثمار	36,337,040,571.50	1.15	10	859,481,639	1.23	10	779,583	0.85
السعودي الهولندي	35,398,817,960.75	1.12	11	772,185,861	1.10	11	743,592	0.81
فالكم للخدمات المالية	7,172,701,628.75	0.23	12	171,268,886	0.24	12	129,656	0.14
أصول المالية	884,957,611.00	0.03	13	20,842,794	0.03	13	17,151	0.02
جدوى للاستثمار	489,169,835.75	0.02	14	10,462,351	0.01	14	12,515	0.01
السعودي السويسري للأوراق المالية	105,831,295.75	0.00	15	1,633,320	0.00	15	1,298	0.00
المجموع	3,170,491,485,760.50			70,050,375,807			91,663,580	

المؤشرات المالية الرئيسية سبتمبر 2007م.

الشركة	صافي الربح (مليون)	حقوق المساهمين (مليون)	القيمة السوقية (٪)	القيمة السوقية (مليون)
الرياض	2,921.55	12,218.01	3.05	59,375.00
الجزيرة	846.80	4,454.27	0.76	14,737.50
استثمار	1,169.22	6,663.02	1.18	22,972.19
السعودي الهولندي	834.83	4,619.20	0.85	16,537.50
السعودي الفرنسي	2,652.77	10,582.86	3.35	65,109.38
ساب	2,487.64	9,685.77	2.76	53,625.00
العربي الوطني	2,535.43	9,943.93	2.83	55,055.00
سامبا	4,805.65	16,928.42	5.55	108,000.00
الراجحي	6,953.47	22,030.36	9.03	175,837.50
البلاد	99.79	3,123.95	0.62	12,075.00
قطاع البنوك	25,307.13	100,249.78	29.97	583,324.065
سابك	26,305.83	84,293.14	25.50	496,250.00
سافكو	1,780.80	5,091.07	2.04	39,700.00
المصافي	10.82	411.34	0.07	1,425.00
الخزف	120.39	582.28	0.14	2,712.50
مجموعة صافولا	1,285.65	6,717.45	0.92	17,906.25
التصنيع	674.73	5,799.47	0.90	17,478.70
الدوائية	113.08	2,135.81	0.19	3,660.00
الغاز والتصنيع	118.93	1,017.38	0.13	2,587.50
الجبس	112.15	495.82	0.12	2,406.67
الغذائية	14.25	159.33	0.04	775.00
الكابلات	266.36	1,032.20	0.22	4,332.00
المتطورة	9.66	784.46	0.07	1,425.60
صدق	-19.31	230.12	0.05	1,010.00
الإحساء للتنمية	-9.77	464.86	0.07	1,436.31
زجاج	36.07	398.17	0.08	1,612.50
اميانتيت	63.92	1,299.20	0.20	3,927.00
اللجين	-17.30	691.61	0.17	3,287.00
فيبكو	13.74	89.84	0.03	599.84
سيسكو	8.88	438.74	0.07	1,390.00
أنابيب	121.18	610.42	0.13	2,520.00
نماء للكيماويات	32.24	838.42	0.13	2,467.13
معدنية	33.15	321.83	0.06	1,104.04
الكيميائية السعودية	140.75	874.46	0.12	2,292.45
الزامل للصناعة	198.27	836.45	0.21	4,117.50
المجموعة السعودية	491.99	3,025.86	0.78	15,131.25
الصحراء للبتروكيماويات	-4.95	2,372.94	0.42	8,109.38
سدافكو	41.45	478.59	0.08	1,503.13
المراعي	604.68	2,870.38	0.67	13,052.75
ينساب	12.76	5,730.63	1.52	29,671.88
صناعة الورق	77.20	358.47	0.09	1,824.00
سبكيم العالمية	492.71	3,503.39	0.64	12,400.00
البابطين	104.27	401.20	0.11	2,187.00
المتقدمة	2.62	1,417.60	0.35	6,821.34
العبد اللطيف	197.80	1,059.72	0.23	4,452.50
كيان السعودية	-	-	2.00	39,000.00
الفخارية	53.42	189.57	0.08	1,635.00
	125.11	394.10	0.14	2,680.00
قطاع الصناعة	33,613.51	137,416.31	38.79	754,891.205
الاسمنت العربية	365.29	1,728.28	0.39	7,680.00
اسمنت اليمامة	716.14	2,595.85	0.65	12,723.75
اسمنت السعوديه	672.56	2,570.10	0.67	12,954.00
اسمنت القصيم	460.51	1,375.05	0.42	8,145.00
اسمنت الجنوبيه	685.12	2,189.58	0.63	12,215.00
اسمنت ينبع	656.82	2,213.26	0.51	9,896.25
اسمنت الشرقية	541.14	1,930.27	0.39	7,654.00
اسمنت تبوك	212.27	1,212.06	0.19	3,780.00
قطاع الاسمنت	4,309.85	15,814.45	3.86	75,048.00

الشركة	الأسهم المصدرة (مليون)	السعر للعائد	العائد على السهم	السعر/القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	سعر الإغلاق
الرياض	625.000	20.32	4.67	4.86	19.55	95.00
الجزيرة	225.000	17.40	3.76	3.31	19.80	65.50
استثمار	391.016	19.65	2.99	3.45	17.04	58.75
السعودي الهولندي	264.600	19.81	3.16	3.58	17.46	62.50
السعودي الفرنسي	562.500	24.54	4.72	6.15	18.81	115.75
ساب	375.000	21.56	6.63	5.54	25.83	143.00
العربي الوطني	455.000	21.71	5.57	5.54	21.85	121.00
سامبا	600.000	22.47	8.01	6.38	28.21	180.00
الراجحي	1,350.000	25.29	5.15	7.98	16.32	130.25
البلاد	300.000	121.01	0.33	3.87	10.41	40.25
قطاع البنوك	5,148.116	23.05	4.92	5.82	19.47	
سابك	2,500.000	18.86	10.52	5.89	33.72	198.50
سافكو	200.000	22.29	8.90	7.80	25.46	198.50
المصافي	6.000	131.70	1.80	3.46	68.56	237.50
الخزف	25.000	22.53	4.82	4.66	23.29	108.50
مجموعة صافولا	375.000	13.93	3.43	2.67	17.91	47.75
التصنيع	349.574	25.90	1.93	3.01	16.59	50.00
الدوائية	60.000	32.37	1.88	1.71	35.60	61.00
الغاز والتصنيع	75.000	21.76	1.59	2.54	13.57	34.50
الجبس	31.667	21.46	3.54	4.85	15.66	76.00
الغذائية	20.000	54.39	0.71	4.86	7.97	38.75
الكابلات	76.000	16.26	3.50	4.20	13.58	57.00
المتطورة	43.200	147.61	0.22	1.82	18.16	33.00
صدق	40.000	(س)	-0.48	4.39	5.75	25.25
الإحساء للتنمية	42.875	(س)	-0.23	3.09	10.84	33.50
زجاج	25.000	44.71	1.44	4.05	15.93	64.50
اميانتيت	115.500	61.44	0.55	3.02	11.25	34.00
اللجين	69.200	(س)	-0.25	4.75	9.99	47.50
فيبكو	6.875	43.67	2.00	6.68	13.07	87.25
سيسكو	40.000	156.55	0.22	3.17	10.97	34.75
أنابيب	31.500	20.80	3.85	4.13	19.38	80.00
نماء للكيماويات	76.500	76.52	0.42	2.94	10.96	32.25
معدنية	16.356	33.30	2.03	3.43	19.68	67.50
الكيميائية السعودية	63.240	16.29	2.23	2.62	13.83	36.25
الزامل للصناعة	45.000	20.77	4.41	4.92	18.59	91.50
المجموعة السعودية	225.000	30.76	2.19	5.00	13.45	67.25
الصحراء للبتروكيماويات	187.500	(س)	-0.03	3.42	12.66	43.25
سدافكو	32.500	36.26	1.28	3.14	14.73	46.25
المراعي	109.000	21.59	5.55	4.55	26.33	119.75
ينساب	562.500	2326.11	0.02	5.18	10.19	52.75
صناعة الورق	24.000	23.63	3.22	5.09	14.94	76.00
سبكيم العالمية	200.000	25.17	2.46	3.54	17.52	62.00
البابطين	27.000	20.97	3.86	5.45	14.86	81.00
المتقدمة	141.375	2607.55	0.02	4.81	10.03	48.25
العبد اللطيف	65.000	22.51	3.04	4.20	16.30	68.50
كيان السعودية	1,500.000	-	-	-	-	26.00
الفخارية	15.000	30.61	3.56	8.62	12.64	109.00
	32.000	21.42	3.91	6.80	12.32	83.75
قطاع الصناعة	7,454.362	22.46	4.51	5.49	18.43	
الاسمنت العربية	80.000	21.02	4.57	4.44	21.60	96.00
اسمنت اليمامة	135.000	17.77	5.30	4.90	19.23	94.25
اسمنت السعوديه	102.000	19.26	6.59	5.04	25.20	127.00
اسمنت القصيم	45.000	17.69	10.23	5.92	30.56	181.00
اسمنت الجنوبيه	140.000	17.83	4.89	5.58	15.64	87.25
اسمنت ينبع	105.000	15.07	6.26	4.47	21.08	94.25
اسمنت الشرقية	86.000	14.14	6.29	3.97	22.45	89.00
اسمنت تبوك	90.000	17.81	2.36	3.12	13.47	42.00
قطاع الاسمنت	783.000	17.41	5.50	4.75	20.20	

الشركة	صافي الربح (مليون)	حقوق المساهمين (مليون)	القيمة السوقية (٪)	القيمة السوقية (مليون)
النقل الجماعي	76.18	1,420.85	0.11	2,187.50
خدمات السيارات	7.91	403.59	0.06	1,203.75
أنعام القابضة	-283.84	105.68	0.10	1,980.00
تهامه للاعلان	21.86	208.83	0.03	633.75
عسير	284.91	2,982.47	0.27	5,339.94
طيبة للاستثمار	398.16	3,029.63	0.28	5,362.50
مكة للانشاء	185.68	3,117.03	0.38	7,334.32
مبرد	8.17	162.35	0.04	751.50
الباحة	-5.91	130.04	0.03	532.50
الصادرات	4.42	107.99	0.04	723.60
التعمير	69.14	1,355.96	0.13	2,450.00
ثمار	-5.21	86.48	0.03	535.00
شمس	-2.94	73.75	0.03	492.28
فتيحي	-1.87	620.90	0.09	1,771.00
جرير	264.47	674.77	0.24	4,725.00
الدريس	49.07	286.00	0.07	1,315.00
الأبحاث و التسويق	382.93	1,353.44	0.24	4,700.00
إعمار	-16.11	8,443.39	0.99	19,337.50
البحر الأحمر	129.64	500.28	0.11	2,062.50
الحكير	265.91	875.37	0.23	4,427.50
جبل عمر	-	-	0.92	17,959.95
بدجت السعودية	80.12	288.40	0.12	2,246.33
طباعة وتغليف	96.84	652.24	0.13	2,475.00
المملكة	919.87	60,268.45	4.05	78,750.00
الخليج للتدريب	37.04	114.68	0.07	1,320.00
دار الأركان	1,813.95	10,611.68	2.04	39,690.00
قطاع الخدمات	5,398.63	106,271.60	11.63	226,318.91
كهرباء السعودية	1,576.35	48,635.95	3.16	61,457.26
قطاع الكهرباء	1,576.35	48,635.95	3.16	61,457.26
الاتصالات	11,751.35	35,119.64	8.61	167,500.00
اتحاد اتصالات	1,194.97	5,398.06	1.89	36,750.00
قطاع الاتصالات	12,946.31	40,517.70	10.49	204,250.00
التعاونية	590.80	1,729.83	0.39	7,512.50
ملاذ للتأمين	-26.84	286.58	0.24	4,582.50
ميدغلف للتأمين	-	-	0.23	4,380.00
أليانز إس إف	-	-	0.06	1,155.00
سلامة	-	-	0.05	980.00
ولاء للتأمين	-	-	0.06	1,260.00
الدرع العربي	-	-	0.07	1,285.00
ساب تكافل	-	-	0.06	1,165.00
سند	-	-	0.06	1,190.00
سايكو	-	-	0.07	1,407.50
السعودية الهندية	-	-	0.05	1,067.50
إتحاد الخليج	-	-	0.07	1,336.50
الأهلي للتكافل	-	-	0.07	1,452.50
الأهلية	-	-	0.06	1,190.00
أسيج	-	-	0.05	1,007.50
قطاع التأمين	563.97	2,016.41	1.59	30,971.50
نادك	83.15	989.78	0.13	2,540.00
القصيم الزراعية	-13.37	405.64	0.06	1,137.50
حائل الزراعية	37.41	436.14	0.05	1,020.00
تبوك الزراعية	28.25	383.31	0.06	1,135.00
الأسماك	-30.92	197.81	0.07	1,315.00
الشرقية للزراعة	-4.37	91.27	0.02	480.00
الجوف الزراعية	53.42	403.73	0.04	860.00
بيشة الزراعية	-37.02	56.49	0.02	348.75
جازان للتنمية	19.26	765.07	0.06	1,250.00
قطاع الزراعة	135.81	3,729.22	0.52	10,086.25
السوق	83,851.56	454,651.41	100.00	1,946,347.19

(س) المؤشر سالب لأن الشركة سجلت خسائر وفقاً للبيانات المالية لآخر أربعة أرباع (الربع الثالث 2007 كآخر ربع)

الشركة	الأسهم المصدرة (مليون)	السعر للعائد	العائد على السهم	السعر/القيمة الدفترية	القيمة الدفترية	سعر الإغلاق
النقل الجماعي	125.000	28.71	0.61	1.54	11.37	17.50
خدمات السيارات	45.000	152.26	0.18	2.98	8.97	26.75
أنعام القابضة	120.000	(س)	-2.37	18.74	0.88	16.50
تهامه للاعلان	15.000	29.00	1.46	3.03	13.92	42.25
عسير	126.389	18.74	2.25	1.79	23.60	42.25
طيبة للاستثمار	150.000	13.47	2.65	1.77	20.20	35.75
مكة للانشاء	164.816	39.50	1.13	2.35	18.91	44.50
مبرد	18.000	91.94	0.45	4.63	9.02	41.75
الباحة	15.000	(س)	-0.39	4.09	8.67	35.50
الصادرات	10.800	163.75	0.41	6.70	10.00	67.00
التعمير	100.000	35.44	0.69	1.81	13.56	24.50
ثمار	10.000	(س)	-0.52	6.19	8.65	53.50
شمس	10.150	(س)	-0.29	6.68	7.27	48.50
فتيحي	38.500	(س)	-0.05	2.85	16.13	46.00
جرير	30.000	17.87	8.82	7.00	22.49	157.50
الدريس	20.000	26.80	2.45	4.60	14.30	65.75
الأبحاث و التسويق	80.000	12.27	4.79	3.47	16.92	58.75
إعمار	850.000	(س)	-0.02	2.29	9.93	22.75
البحر الأحمر	30.000	15.91	4.32	4.12	16.68	68.75
الحكير	70.000	16.65	3.80	5.06	12.51	63.25
جبل عمر	671.400	-	-	-	-	26.75
بدجت السعودية	18.300	28.04	4.38	7.79	15.76	122.75
طباعة وتغليف	60.000	25.56	1.61	3.79	10.87	41.25
المملكة	6,300.000	85.61	0.15	1.31	9.57	12.50
الخليج للتدريب	8.000	35.64	4.63	11.51	14.34	165.00
دار الأركان	540.000	21.88	3.36	3.74	19.65	73.50
قطاع الخدمات	10,111.355	41.92	0.53	2.13	10.51	
كهرباء السعودية	4,166.594	38.99	0.38	1.26	11.67	14.75
قطاع الكهرباء	4,166.594	38.99	0.38	1.26	11.67	
الاتصالات	2,000.000	14.25	5.88	4.77	17.56	83.75
اتحاد اتصالات	500.000	30.75	2.39	6.81	10.80	73.50
قطاع الاتصالات	2,500.000	15.78	5.18	5.04	16.21	
التعاونية	50.000	12.72	11.82	4.34	34.60	150.25
ملاذ للتأمين	30.000	(س)	-0.89	15.99	9.55	152.75
ميدغلف للتأمين	80.000	-	-	-	-	54.75
أليانز إس إف	10.000	-	-	-	-	115.50
سلامة	10.000	-	-	-	-	98.00
ولاء للتأمين	20.000	-	-	-	-	63.00
الدرع العربي	20.000	-	-	-	-	64.25
ساب تكافل	10.000	-	-	-	-	116.50
سند	20.000	-	-	-	-	59.50
سايكو	10.000	-	-	-	-	140.75
السعودية الهندية	10.000	-	-	-	-	106.75
إتحاد الخليج	22.000	-	-	-	-	60.75
الأهلي للتكافل	10.000	-	-	-	-	145.25
الأهلية	10.000	-	-	-	-	119.00
أسيج	10.000	-	-	-	-	100.75
قطاع التأمين	322.000	54.92	1.75	15.36	6.26	
نادك	40.000	30.55	2.08	2.57	24.74	63.50
القصيم الزراعية	50.000	(س)	-0.27	2.80	8.11	22.75
حائل الزراعية	30.000	27.27	1.25	2.34	14.54	34.00
تبوك الزراعية	20.000	40.18	1.41	2.96	19.17	56.75
الأسماك	20.000	(س)	-1.55	6.65	9.89	65.75
الشرقية للزراعة	7.500	(س)	-0.58	5.26	12.17	64.00
الجوف الزراعية	20.000	16.10	2.67	2.13	20.19	43.00
بيشة الزراعية	5.000	(س)	-7.403	6.17	11.298	69.75
جازان للتنمية	50.000	64.90	0.39	1.63	15.30	25.00
قطاع الزراعة	242.500	74.27	0.56	2.70	15.38	
السوق	30,727.927	23.21	2.73	4.28	14.80	